



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار

كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

**أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري في العراق
للمدة (2004 – 2020)**

رسالة تقدم بها

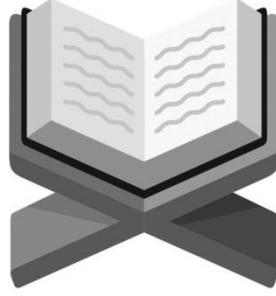
عبدالستار صالح محمد علي البيلاوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الأنبار وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

علي أحمد درج الدليمي



قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ
فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ۝ ثُمَّ يَأْتِي مِنَ
بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا
قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ۝ ثُمَّ يَأْتِي مِنَ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ
فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ

صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد الرسالة الموسومة بـ (أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري في العراقى للمدة 2004-2020) التي قدمها الباحث (عبدالستار صالح محمد علي البيلاوي) قد جرت تحت إشرافي في جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

التوقيع : 
الاسم : أ.د. علي أحمدك درج
التاريخ : / / 2022

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري في العراقى للمدة 2004-2020) قد تمت مراجعتها لغوياً من قبلي وتم تصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، والرسالة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع : 
الاسم : أ.د. طه شداد حمد
التاريخ : / / 2022

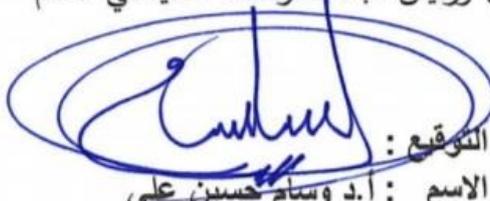
إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا في القسم

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع : 
الاسم : أ.د. وسام حسين علي
التاريخ : / / 2022

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا في القسم أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع : 
الاسم : أ.د. وسام حسين علي
التاريخ : / / 2022

قرار لجنة المناقشة

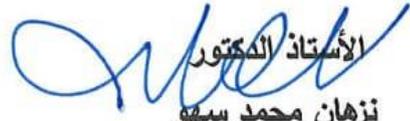
نشهد بأننا أعضاء لجنة التقييم والمناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري في العراقى للمدة 2004-2020) وناقشنا الباحث (عبدالستار صالح محمد علي البيلاوي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ (10 / 10 / 2022) ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (أحسباً).



الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق حمد حسين

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد
(رئيساً)



الأستاذ الدكتور

نزهان محمد سهو

جامعة سامراء / كلية الإدارة والاقتصاد
(عضواً)



الأستاذ الدكتور

علي أحمد درج

جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد
(عضواً ومشرفاً)



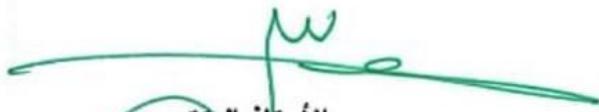
الأستاذ المساعد الدكتور

بلال محمد اسعد

جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد
(عضواً)

قرار مجلس كلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الأنبار بجلسته (المنعقدة بتاريخ (/ / 2022) على قرار لجنة المناقشة وقرر التوصية بمنحه درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الأستاذ الدكتور

عبد علي حمد

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الأنبار

2022 / 10 / 10

الإهداء

إلى المبعوث رحمة للعالمين وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد ﷺ ...

إلى من أوقد الشمعة الأولى التي أضاءت لي الطريق في الحياة ﴿أبي﴾ رحمه الله ...

إلى التي أهدتها الحياة التعب وبكت من أجلي في صمت إلى التي أخصها الله بالشرف

السريع إلى ينبوع الصبر والحنان والتفاؤل والأمل ﴿أمي الغالية﴾ حفظها الله ...

إلى القلوب النقية الصافية الرقيقة إلى مراحين حياتي وسندي ﴿إخوتي وأخواتي﴾ ...

إلى من كانت لي عوناً وسنداً ﴿نزوجتي﴾

إلى فلذة كبدي ونزينة حياتي أولادي ﴿تيم وجنى﴾

إلى من وقفوا معي وساندوني طوال مدة إنجان رسالتي ﴿أهلي﴾ حباً واعتزازاً ...

إلى من وقفوا شموخاً على منابر العلم وأعطوا من سراج عقولهم وفكرهم لينيروا

دروبنا أسقينا منكم العلوم والمعارف ﴿أساتذتي﴾ جميعاً حباً واعتزازاً ...

إلى من أمدوني بالإصرار على مواصلة التعلم ﴿أصدقائي﴾ الأوفياء ...

إلى وطني إلى شهدائه الأبرار إلى من أسهم ويسهم في بنائه ...

أهدي إليهم جميعاً جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

قال رسول الله ﷺ ((من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافئتموه)) (رواه أحمد و أبو داود)، الحمد لله الذي أتمَّ عليَّ نعمتهُ وفضله لإكمال هذه الرسالة، واعترافاً مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى الذي مد لي يد العون والمساعدة، أستاذي الفاضل أ.د. علي أحمد درج الدليمي الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة والذي منحني من وقته وجهده وعلمه الشيء الكثير حتى أظهر هذه الرسالة بهذا الشكل والمضمون فجزأه الله عني خير الجزاء.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والذين سوف تكون لأرائهم وتوجيهاتهم أثرٌ في تقويم الرسالة.

كما أقدم خالص شكري وامتناني لجميع أساتذتي الأفاضل خلال السنة التحضيرية، واطمئناناً بالذکر منهم السيد عميد كلية الإدارة و الاقتصاد (أ.د. عبد علي حمد و أ.د. أحمد حسين الهيتي و أ.د. سعيد علي محمد العبيدي و أ.د. أحمد حسين بتال و أ.د. وسام حسين علي و أ.م.د. ممدوح عطالله فيحان و أ.م.د. بلال محمد اسعد و أ.م.د. أياد حماد عبد و أ.م.د. عمار عبدالهادي) ويدفعني الوفاء بالعرفان أن أتقدم بالشكر الوافر والامتنان الغامر إلى أستاذي الفاضل أ.د. عبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي ، لما قدمه لي من مساعدة إذ أعانني بتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيّمة التي أفادت مضمون الرسالة بشكل كبير دون كللٍ أو مللٍ والذي كان لي مثلاً خلال مسيرتي الدراسية فأدامك الله وجزاك الله عني خير الجزاء، كما وأقدم شكري وتقديري إلى رفاق الدرب الأخوة والأصدقاء الذين لم يبخلوا عليّ في تقديم المساعدة والدعم والنصح، واطمئناناً بالذکر الأخ د. ذاکر هادي عبدالله والاستاذ بهاء الدين المشهداني والأخ محمد ابراهيم الرفاعي والأخ احمد عبد صالح والأخ نهاد نوري علوان وجميع الأخوة والزملاء طلاب الدراسات العليا في قسم الاقتصاد لما قدموه من مساعدة ودعم وروح تعاونية طيبة فجزاهم الله عني خير الجزاء. وأن المقام لا يتسع لذكر جميع من مدوا يد العون واجتهدوا في مساعدتي لإنجاز هذه الرسالة والى كل من وقفوا بجانبني وقدموا لي يد العون والى كل من سقط من قلبي سهواً شكري وتقديري وجزاهم الله خير الجزاء.

وأخيراً أقدم بالغ شكري إلى كل من كانت له مساهمة في إتمام هذا الجهد المتواضع.



المستخلص

يعدُّ موضوع الإنفاق العام والميزان التجاري من المواضيع المهمّة التي أثارت اهتمام الباحثين، إذ يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري في العراق للمدّة (2004-2020)، فضلاً عن تحليل هيكل الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) والميزان التجاري بشقيه (الصادرات والاستيرادات).

ان اهمية البحث تكمن في مدى نجاح سياسة الإنفاق العام المتبعة في العراق خلال المدة (2004-2020) في تحسين رصيد الميزان التجاري العراقي، إذ من المفترض أن يسهم الإنفاق العام في تطوير القدرات الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على كل من الصادرات والاستيرادات، أي على رصيد الميزان التجاري، فضلاً عن التعرف على مسارات الإنفاق العام وواقع الاختلال في الميزان التجاري من جهة، وبيان فاعلية الإنفاق العام في تصحيح ذلك الاختلال من عدمه من جهة ثانية.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مع الميزان التجاري، وما له من دور فاعل في تصحيح اختلال هيكل(الصادرات، والاستيرادات، صافي الميزان التجاري) في العراق خلال مدة البحث.

إذ تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها في بيان أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري العراقي، فضلاً عن تسليط الضوء على واقع اختلال هيكل الميزان التجاري وذلك بهدف النهوض به، وتحديد حجم الاختلال الناتج عن الصادرات نتيجة الاعتماد على المورد الأحادي، ألا وهو النفط الخام مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من السلع والبضائع المختلفة، فضلاً عن تحديد المشكلات التي تعاني منها كلّ من الصادرات والاستيرادات، وتحديد أثر الإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري في العراق.

ومن النتائج التي توصل اليها البحث على ان المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الاستثماري (IS) تشير الى وجود أثر معنوي وطردية للإنفاق الاستثماري على الصادرات في الأجل الطويل، وهذا يعني ان الزيادة في (IS) في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة (EX) بنسبة (1.025%)، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. عند مستوى معنوية (1%) وبذلك اثبت صحة فرضية البحث، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأنّ هناك علاقة طردية توازنية معنوية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والصادرات العراقي.

فيما اوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة أكثر واقعية تعمل على ترشيد الإنفاق العام وخفض النفقات غير الضرورية؛ لأنّ الاقتصاد العراقي يتميز بزيادة حجم الإنفاق الجاري ليلبغ نسبته (77.33%) من إجمالي الإنفاق العام، مع ضرورة التركيز على الإنفاق الاستثماري الذي يشكل نسبة متدنية بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام، والتوجه نحو المجالات التي تسهم في عملية التنمية مع ضرورة الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة، الأمر الذي يسهم في عملية إحداث فائض في الميزان التجاري في العراق.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	التسلسل
أ - ب	قائمة الجداول.	
ج - د	قائمة الأشكال.	
هـ	قائمة الملاحق.	
3-1	المقدمة.	
8-3	بعض الدراسات السابقة.	
50-9	الإنفاق العام والميزان التجاري - الإطار النظري.	الفصل الأول
10	تمهيد.	
32-10	الإنفاق العام.	1-1-1- المبحث الأول
10	مفهوم الإنفاق العام .	1-1-1
11	عناصر الإنفاق العام.	2-1-1
13	اشكال الإنفاق العام.	3-1-1
13	أنواع الإنفاق العام.	4-1-1
14	حدود الإنفاق العام.	5-1-1
14	تقسيمات النفقات العامة.	6-1-1
20	أسباب تزايد النفقات العامة.	7-1-1
24	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	8-1-1
46-32	ميزان المدفوعات.	2-1-2- المبحث الثاني
32	مفهوم ميزان المدفوعات.	1-2-1
33	أهداف ميزان المدفوعات.	2-2-1
34	أهمية ميزان المدفوعات.	3-2-1
34	أقسام أو بنود ميزان المدفوعات.	4-2-1
37	الشكل العام لميزان المدفوعات.	5-2-1
38	التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.	6-2-1
39	المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.	7-2-1
41	التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.	8-2-1
41	أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات.	9-2-1

43	مفهوم الميزان التجاري.	10-2-1
44	المكونات الاساسية للميزان التجاري.	11-2-1
46	التوازن في الميزان التجاري.	12-2-1
50-46	العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري.	3-1-3-المبحث الثالث
46	العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري.	1-3-1
46	فاعلية الإنفاق العام المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري.	1-1-3-1
48	فاعلية الإنفاق العام غير المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري.	2-1-3-1
49	أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري.	2-3-1
49	العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري.	3-3-1
49	فرضية النظرية الكنزوية.	1-3-3-1
50	فرضية التكافؤ الريكاردوي.	2-3-3-1
108-51	تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).	الفصل الثاني
52	تمهيد.	
65-52	نبذة عن الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).	1-2-المبحث الأول
52	تحليل هيكل القطاع الزراعي في العراق.	1-1-2
55	تحليل هيكل القطاع الصناعي في العراق.	2-1-2
58	تحليل هيكل القطاع الخدمي في العراق.	3-1-2
60	تحليل هيكل القطاع النفطي في العراق.	4-1-2
83-65	واقع الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2020).	2-2-المبحث الثاني
65	واقع الإنفاق العام ومكوناته في العراق.	1-2-2
69	واقع الإنفاق الجاري في العراق.	2-2-2
73	واقع الإنفاق الاستثماري في العراق.	3-2-2
78	مصادر تمويل الإنفاق العام في العراق .	4-2-2
78	تحليل الايرادات النفطية في العراق.	1-4-2-2
81	تحليل الايرادات غير النفطية في العراق.	2-4-2-2
97-83	واقع الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020).	3-2-المبحث الثالث

83	واقع أجمالي الصادرات في العراق.	1-3-2
86	تطور الصادرات النفطية.	1-1-3-2
89	تطور الصادرات غير النفطية.	2-1-3-2
91	واقع أجمالي الاستيرادات في العراق.	2-3-2
94	واقع الميزان التجاري العراقي.	3-3-2
108-97	تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020).	4-2- المبحث الرابع
97	تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والصادرات.	1-4-2
97	تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والصادرات.	1-1-4-2
100	تحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والصادرات.	2-1-4-2
103	تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات.	2-4-2
103	تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والاستيرادات.	1-2-4-2
105	تحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والاستيرادات.	2-2-4-2
148-109	قياس و تحليل أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراقي للمدة (2004-2020).	الفصل الثالث
110	تمهيد.	
117-110	الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم.	1-3- المبحث الأول
110	مفهوم السلاسل الزمنية.	1-1-3
111	اختبارات جذر الوحدة للسكون (The unit Root Tests of stillness)	2-1-3
111	اختبار ديكي- فوللر البسيط (Dickey Fuller (DF)	1-2-1-3
112	اختبار ديكي- فوللر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF)	2-2-1-3
113	اختبار فيليبس بيرون Phillips - Perron Test (PP)	3-2-1-3
113	اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test)	3-1-3
113	اختبار إنجل - جرانجر (Engle - Granger)	1-3-1-3
114	اختبار جوهانسن - جوسليوس (Johansen - Juselius)	2-3-1-3
114	نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)	4-1-3
115	اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء	5-1-3

	الموزع (ARDL)	
148-118	نتائج قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).	3-2-المبحث الثاني
118	توصيف الأنموذج القياسي وتحديد متغيرات البحث.	3-2-1
120	تفسير نتائج اختبارات السلاسل الزمنية للمتغيرات البحث.	3-2-2
124	اختبار الأنموذج القياسي الملائم للبحث.	3-2-3
125	النموذج الأول: قياس أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الصادرات.	3-2-4
134	النموذج الثاني: قياس أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الاستيرادات.	3-2-5
140	النموذج الثالث: قياس أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على صافي الميزان التجاري.	3-2-6
155-149		الخاتمة
150	الاستنتاجات.	أولاً
154	التوصيات.	ثانياً
168-156	المصادر.	
172-169	الملاحق.	
A	المستخلص باللغة الإنكليزية.	

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الجدول
38	تركيبية ميزان المدفوعات.	1-1
53	تطور ناتج القطاع الزراعي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدّة (2004-2020).	1-2
56	تطور ناتج القطاع الصناعي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدّة (2004-2020).	2-2
59	تطور ناتج القطاع الخدمي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدّة (2004-2020).	3-2
62	تطور ناتج القطاع النفطي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدّة (2004-2020).	4-2
64	مساهمة ناتج القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدّة (2004-2020).	5-2
68	واقع الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدّة (2004-2020).	6-2
72	واقع الإنفاق الجاري ونسبته من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدّة (2004-2020).	7-2
75	واقع الإنفاق الاستثماري ونسبته من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدّة (2004-2020).	8-2
77	نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدّة (2004-2020).	9-2
80	الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدّة (2004-2020).	10-2
82	الإيرادات غير النفطية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدّة (2004-2020).	11-2
85	إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدّة (2004-2020).	12-2
88	تطور الصادرات النفطية في العراق للمدّة (2004-2020).	13-2

90	تطور الصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020).	14-2
93	إجمالي الاستيرادات والنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020).	15-2
95	إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).	16-2
99	الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).	17-2
101	الإنفاق الجاري وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).	18-2
104	الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).	19-2
107	الإنفاق الجاري والاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).	20-2
118	توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي والرموز الخاصة به.	1-3
119	الاثر بين متغيرات البحث.	2-3
119	المؤشرات الاحصائية الوصفية للمتغيرات لأنموذج البحث.	3-3
122	نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار(ADF) عند المستوى الأصلي والفرق الأول.	4-3
123	نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار(PP) عند المستوى الأصلي والفرق الأول.	5-3
126	نتائج التقدير الأولي لنموذج الصادرات(EX) على وفق منهجية (ARDL).	6-3
127	نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الصادرات على وفق اختبار الحدود.	7-3
128	نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الصادرات.	8-3
130	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج الصادرات.	9-3
131	نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج لصادرات.	10-3
131	اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج الصادرات.	11-3
133	نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL)	12-3
134	نتائج التقدير الأولي لنموذج الاستيرادات(IM) على وفق منهجية (ARDL).	13-3
135	نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الاستيرادات على وفق اختبار الحدود.	14-3
136	نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الاستيرادات.	15-3

137	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج الاستيرادات.	16-3
138	نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج الاستيرادات.	17-3
138	اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج الاستيرادات.	18-3
139	نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL).	19-3
141	نتائج التقدير الأولي لنموذج صافي الميزان التجاري (TB) وفق منهجية (ARDL).	20-3
142	نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج صافي الميزان التجاري على وفق اختبار الحدود.	21-3
143	نتائج تقدير معاملات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج صافي الميزان التجاري.	22-3
145	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج صافي الميزان التجاري.	23-3
146	نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج صافي الميزان التجاري.	24-3
146	اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج صافي الميزان التجاري.	25-3
148	نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL).	26-3

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	الشكل
19	أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة.	1-1
22	زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كأحد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.	2-1
23	الأسباب الاجتماعية كأحد الأسباب الحقيقية لتزايد حجم الإنفاق العام.	3-1
24	أسباب تزايد النفقات العامة.	4-1
25	الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي.	5-1
47	فاعلية الإنفاق العام المباشرة وأثرها على الناتج القومي.	6-1
50	العلاقة النظرية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري حسب النظرية الكنزوية.	7-1
55	تطور مسار ناتج القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2020).	1-2
58	تطور مسار ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2020).	2-2
60	تطور مسار ناتج القطاع الخدمي في العراق للمدة (2004-2020).	3-2
63	تطور مسار ناتج القطاع النفطي في العراق للمدة (2004-2020).	4-2

65	نسب مساهمة القطاعات الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمُدَّة (2004-2020).	5-2
65	هيكل الموازنة العامة.	6-2
69	تطور مسار الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمُدَّة (2004-2020).	7-2
73	تطور مسار الإنفاق الجاري والإنفاق العام في العراق للمُدَّة (2004-2020).	8-2
76	تطور مسار الإنفاق الاستثماري والإنفاق العام في العراق للمُدَّة (2004-2020).	9-2
78	تطور مسار نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمُدَّة (2004-2020).	10-2
81	تطور مسار الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمُدَّة (2004-2020).	11-2
83	تطور مسار الإيرادات غير النفطية ونسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمُدَّة (2004-2020).	12-2
86	تطور مسار إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمُدَّة (2004-2020).	13-2
89	تطور مسار الصادرات النفطية وإجمالي الصادرات في العراق للمُدَّة (2004-2020).	14-2
91	تطور مسار الصادرات غير النفطية وإجمالي الصادرات في العراق للمُدَّة (2004-2020).	15-2
94	تطور مسار إجمالي الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمُدَّة (2004-2020).	16-2
97	تطور مسار إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري في العراق للمُدَّة (2004-2020).	17-2
100	تطور مسار الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات في العراق للمُدَّة (2004-2020).	18-2
102	تطور مسار الإنفاق الجاري وإجمالي الصادرات في العراق للمُدَّة (2004-2020).	19-2
105	تطور مسار الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات في العراق للمُدَّة (2004-2020).	20-2
108	تطور مسار الإنفاق الجاري وإجمالي الاستيرادات في العراق للمُدَّة (2004-2020).	21-2
121	الأشكال البيانية للمتغيرات محل البحث للمُدَّة (2004-2020).	1-3
132	اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج الأول (الصادرات).	2-3
133	القيم الفعلية والمتوقعة للصادرات (EX) في العراق للمُدَّة (2004-2020).	3-3

139	اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج الثاني (الاستيرادات).	4-3
140	القيم الفعلية والمتوقعة للاستيرادات (IM) في العراق للمُدَّة (2004-2020).	5-3
147	اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج الثالث (صافي الميزان التجاري).	6-3
148	القيم الفعلية والمتوقعة لصافي الميزان التجاري (TB) في العراق للمُدَّة (2004-2020).	7-3

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	الملاحق
171-169	البيانات الربع سنوية لمتغيرات البحث.	1
172	تأييد رصانة التحليل الإحصائي	2

المقدمة: Introduction

حظيت دراسة الميزان التجاري المتمثلة بالصادرات والاستيرادات باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين كونها الحصيلة النهائية لمدخلات ومخرجات الأنشطة الاقتصادية القائمة في اقتصاد أي دولة، فضلاً عن أنه في الوقت الراهن أصبحت التنمية الاقتصادية المنشودة مرتبطة بالأسواق الخارجية كارتباطها بالسوق المحلي، وتأتي هذه الدراسة لبيان أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق، انطلاقاً من أن هذا الإنفاق يعدّ من أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة، التي لها أثر مباشر على كل مراحل الدورة الاقتصادية ومختلف متغيراتها، خاصة مع تعمق الثقة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل فاعل لتصحيح الاختلالات وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

لقد واجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية لم يستطع التخلص منها؛ كونها مرتبطة ببعضها ببعض، فاختلال هيكل الميزان التجاري هو انعكاس لاختلال آخر أشدّ وطأة، ألا وهو اختلال الهيكل الانتاجي نتيجة الاحادية الربعية وإهمال القطاعات الأخرى، ومن ثمّ انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة قطاع النفط، وانعكس ذلك على عدم تنوع هيكل الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية. فضلاً عن ذلك لم تنجح السياسة المالية التي اتبعتها الدولة في تنشيط الاقتصاد عن طريق الإنفاق العام؛ لكون زيادة الإنفاق الجاري عمل على زيادة الطلب المحلي الذي لم تقابله زيادة في العرض المحلي بسبب التوقف شبه التام للجهاز الانتاجي، ممّا جعل الحكومة تلجأ إلى سدّ فجوة الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج لمختلف السلع والخدمات وهو ما يعني خروج العملة الأجنبية للخارج واستمرار استنزاف الاقتصاد للموارد المالية، فضلاً عن أنّ الانخفاض في الإنفاق الاستثماري أسهم في ضعف القطاعات الإنتاجية وضعف الصادرات السلعية ومن ثمّ إبقاء قطاع النفط هو المورد الوحيد والمهيمن على صادرات العراق. وفي رأي الاقتصاديين أنّه كلما زادت النفقات العامة زاد معها النفع العام، إلاّ أنّ هذا الاعتقاد غير صحيح؛ لأنّه في حالة زيادة النفقات دون تحقيق المنافع المستهدفة سيترتب عليها زيادة في أوجه الاسراف وهدر المال العام بسبب سوء توزيع النفقات.

أهمية البحث: Research Importance

يوضّح البحث مدى نجاح سياسة الإنفاق العام المتبعة في العراق خلال المدة (2004-2020) في تحسين رصيد الميزان التجاري العراقي، إذ من المفترض أن يسهم الإنفاق العام في تطوير القدرات الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على كل من الصادرات والاستيرادات، أي على رصيد الميزان التجاري. فضلاً عن التعرف على مسارات الإنفاق العام وواقع الاختلال في الميزان التجاري من جهة، وبيان فاعلية الإنفاق العام في تصحيح ذلك الاختلال من عدمه من جهة ثانية.

مشكلة البحث: Research Problem

عانى الاقتصاد العراقي من اختلال في الميزان التجاري نتيجة التشوه في هيكل الصادرات جرّاء الاعتماد المطلق على سلعة واحدة وهي النفط الخام، الذي تحكمه المتغيرات الخارجية الاقليمية والدولية،

فضلاً عن متغيرات داخلية وظروف سياسية ومؤسسية، التي تؤدي تقلباته بين الحين والآخر الى جعل الميزان التجاري معرضاً لعدم التوازن. ومقابل ذلك فإنّ هناك تشوهاً آخر في هيكل الاستيرادات نتيجة تنوع السلع والخدمات المستوردة من مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية جزاء ضعف الإنتاج المحلي على تغذية الطلب المحلي الذي تمّ اشباعه عن طريق الاستيراد. ممّا تسبّب في اختلال مزمن في الميزان التجاري العراقي والذي تمّ معالجة جزء من هذا الاختلال عن طريق الإنفاق.

فرضية البحث: Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مع الميزان التجاري، وما له من دور فاعل في تصحيح اختلال هيكل(الصادرات، والاستيرادات، صافي الميزان التجاري) في العراق خلال مدة البحث.

هدف البحث: Research Objectives

تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها في:

- بيان أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري العراقي، فضلاً عن تسليط الضوء على واقع اختلال هيكل الميزان التجاري وذلك بهدف النهوض به، وتحديد حجم الاختلال الناتج عن الصادرات نتيجة الاعتماد على المورد الأحادي، ألا وهو النفط الخام مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من السلع والبضائع المختلفة.
- تحديد المشكلات التي تعاني منها كلّ من الصادرات والاستيرادات في العراق.
- قياس أثر الإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري في العراق.

منهج البحث: Research method

بغية تحقيق أهداف البحث وإثبات الفرضية اعتمد الباحث أسلوبَ المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري العراقي، والمنهج الاستقرائي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)؛ لقياس أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020)، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews.9) في التقدير واستخراج النتائج.

هيكلية البحث: Research Structure

من أجل إثبات فرضية البحث وهدف البحث فُسمّ البحث إلى ثلاثة فصول، وعلى وفق الآتي:

الفصل الأول: كان عنوانه الإطار النظري للإنفاق العام والميزان التجاري، وقد تمّ تقسيمه الى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** تناول الإنفاق العام أمّا **المبحث الثاني** فقد اختصّ لبيان الميزان التجاري، أمّا **المبحث الثالث** فكان عنوانه العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري.

أما الفصل الثاني وجاء بعنوان تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، وقد تمّ تقسيمه الى أربعة مباحث، تناولنا في **المبحث الاول** نبذة عن الاقتصاد العراقي، أما **المبحث الثاني** فقد اختصّ بتحليل واقع الإنفاق العام في العراق، أما **المبحث الثالث** فاختصّ بتحليل واقع الميزان التجاري العراقي، في حين تناول **المبحث الرابع** تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري .

أما الفصل الثالث فكان عنوانه قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، واشتمل على مبحثين تضمن **المبحث الأول** الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم، في حين تضمن **المبحث الثاني** نتائج قياس وتحليل اثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراقي للمدة (2004-2020). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضع البحث.

بعض الدراسات السابقة: Previous studies

نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف	
عربية	العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي للمدة (1980-2012)	فيصل غازي فيصل (2014)	1
			هدف الدراسة
			يكمن هدف البحث الى فهم وتحليل العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي عن طريق توظيف أسلوب التكامل المشترك. وبغية الوصول إلى ذلك الهدف، فقد تمّ دراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي والميزان التجاري العراقي، وقد تمّ الاعتماد على تطبيق طرق قياسية حديثة تعتمد على إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك، واستخدام اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى؛ لتحديد أفضل فترة إبطاء مثلى، واستخدام سببية كرانجر لاختبار اتجاه العلاقة السببية؛ وذلك اعتماداً على بيانات سنوية للسلسلة الزمنية للمتغيرين قيد الدراسة وللمدة (1980-2012).
			ابرز النتائج
			أظهرت نتائج العلاقة التبادلية بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي والميزان التجاري العراقي باستخدام اختبارات جذر الوحدة احتواء بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرين على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة عبر الزمن بالمستوى العام، في حين تصبح هذه البيانات مستقرّة عند أخذ الفروق الأولى بحسب اختبار ديكي فولر الموسع واختبار

<p>فيلبس - بيرون ممّا يدلُّ على أنّ هذه السلاسل الزمنية للمتغيرين متكاملتين من الدرجة الأولى [(1) - 1]. أعقب ذلك إخضاع المتغيرين لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس من خلال اختباري الأثر (Trace) والقيمة العظمى (Max)، إذ أثبت هذان الاختباران أنّ هناك علاقتي تكامل مشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي، وأظهرت نتائج اختبار كرانجر للسببية أن هناك علاقة تبادلية من اتجاهين الأولى نتجه من الميزان التجاري إلى سعر الصرف في السوق الموازي، والثانية نتجه من سعر الصرف إلى الميزان التجاري العراقي.</p>							
<p>دعم استقلالية البنك المركزي العراقي التي حصل عليها بعد عام (2004)، وعدم تدخل الحكومة في ادارته لشؤون النقد والائتمان. والاهتمام بتنويع الهيكل الاقتصادي العراقي من أجل تجنب آثار الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي، نتيجة لاعتماده على النفط مصدر أساس لتمويل الموازنة العامة للدولة، عن طريق اقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية.</p>	<p>ابرز التوصيات</p>						
<table border="1"> <thead> <tr> <th data-bbox="97 1003 304 1070">نوع الدراسة</th> <th data-bbox="304 1003 948 1070">عنوان الدراسة</th> <th data-bbox="948 1003 1246 1070">المؤلف</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td data-bbox="97 1070 304 1205">عربية</td> <td data-bbox="304 1070 948 1205">أثر الإنفاق الاستثماري العام على الميزان التجاري في سورية.</td> <td data-bbox="948 1070 1246 1205">سلمان عثمان وآخرون (2014)</td> </tr> </tbody> </table>	نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف	عربية	أثر الإنفاق الاستثماري العام على الميزان التجاري في سورية.	سلمان عثمان وآخرون (2014)	<p>2</p>
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف					
عربية	أثر الإنفاق الاستثماري العام على الميزان التجاري في سورية.	سلمان عثمان وآخرون (2014)					
<p>يتضمن هدف الدراسة الى التعرف على واقع الميزان التجاري في سورية، وطبيعة تأثر هذا الميزان بشقيّه الصادرات والاستيرادات بتغيرات الإنفاق الاستثماري العام الذي يعدّ من الوسائل الأبرز التي يمكن أن تستخدمها الدولة لتنمية القدرة الانتاجية والتصديرية، ومن ثمّ تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي ينعكس أيجاباً على رصيد الميزان التجاري.</p>	<p>هدف الدراسة</p>						
<p>(1) عانى الميزان التجاري في سورية من العجز معظم سنوات الدراسة، وبدأ هذا العجز بالتفاقم منذ عام 2007، أما الفائض المتحقق في الفترة (2000-2003)، فقد كان نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية بالدرجة الأولى.</p> <p>(2) للإنفاق الاستثماري العام أثر ذو دلالة إحصائية على كل من الصادرات والاستيرادات السورية، إلا أنّ الطريقة التي يدار بها هذا الإنفاق جعلت زيادته تؤدي إلى زيادة قيمة الاستيرادات بنسبة أكبر من زيادة قيمة الصادرات.</p>	<p>ابرز النتائج</p>						
<p>(1) الاستثمار الأمثل لطاقات المتاحة لتخفيض قيمة الاستيرادات ، بحيث يتم التركيز على استيراد ما يلزم عملية التنمية في الاقتصاد السوري، وما يناسب موارده.</p> <p>(2) توسيع حجم الإنفاق الاستثماري العام، وإدارته بكفاءة لتحسين مستوى الانتاج والتصدير كمّا</p>	<p>ابرز التوصيات</p>						

ونوعاً.			
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف	
عربية	فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري في العراق بعد عام (2003)	لورنس يحيى وعداي (2020)	3
<p>يهدف هذا البحث الى التركيز على واقع اختلال هيكل الميزان التجاري بهدف النهوض به، وتحديد حجم الاختلال نتيجة الاعتماد على سلعة واحدة الا وهي النفط الخام في هيكل الصادرات مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من مختلف السلع والبضائع.</p> <p>ولغرض تحقيق ذلك الهدف تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي والمتضمن التحول من معطيات النظرية العامة الى تطبيقات خاصة وتطلب ذلك استخدام الاسلوب الوصفي في عرض الجانب النظري والاسلوب الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالبحث.</p>			هدف الدراسة
<p>(1) يتسم هيكل الإنفاق العام بالاختلال جزأء هيمنة الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر من الإنفاق العام مقابل انخفاض الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي انعكس على انخفاض التخصيصات المالية الموجهة للقطاعات الإنتاجية لغرض النهوض بهذه القطاعات وزيادة كمية الاستيرادات على الصادرات ومن ثم اختلال الميزان التجاري .</p> <p>(2) أسهمت السياسات الاقتصادية الخاطئة في اختلال هيكل الميزان التجاري أبرزها السياسة النقدية عن طريق مزاد العملة التي دعمت سعر الصرف المحلي، ممّا أدى الى زيادة الاستيراد؛ لأنّ سعر المستورد أصبح أرخص من سعر المنتج المحلي. فضلاً عن السياسة التجارية التي اعتمدت سياسة الباب المفتوح والغاء التعريفات الكمركية، من ثم اغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع، ممّا أدّى الى التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي وبالتالي انخفاض الصادرات السلعية وزيادة لاستيرادات الاستهلاكية من الخارج.</p>			ابرز النتائج
<p>(1) إعادة تنويع الصادرات عن طريق إعادة احياء الصناعة كونها المساهم الأبرز في التغيير الهيكلي عن طريق دعم المنتجين المحليين بمنحهم القروض والتسهيلات والحوافز الأخرى .</p> <p>(2) يتطلب تحديد الخيار الاستراتيجي الذي يعطي أعلى مردود بأقل تكاليف اقتصادية وتحسين وضع الميزان التجاري، وتقترح انتهاج استراتيجية احلال الاستيرادات وهذا يتطلب النهوض بالحد الأدنى للقطاعات التي تشترك في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتوفير بدائل عن الاستيرادات للاستهلاك المحلي التي يمكن توسعة إنتاجها أو تخفيض تكاليفها.</p>			ابرز التوصيات
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف	
عربية	ترشيد الإنفاق العام باتباع سياسة التقشف وأثره	حداب محي الدين و	4

	على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (2017-1990)	خاشعي محمد (2021)	
هدف الدراسة	يتمثل هدف هذه الدراسة في تحليل أثر تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام على الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين (1990-2017) من خلال معرفة ماهية الإنفاق العام وكيفية ترشيده ، فضلاً عن تحليل الميزان التجاري والنتائج الداخلي الخام بعد اتباع هذه السياسة، ثم اختبار العلاقة بينهم باستخدام اختبار Granger.		
ابرز النتائج	أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والميزان التجاري، ثم تفسير العلاقة بين المتغيرات السابقة باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، فضلاً عن تحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والميزان التجاري.		
ابرز التوصيات	مما سبق نستنتج ان السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا هو الاعتماد وبشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويل للاقتصاد، وبناءً على نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين الميزان التجاري وحجم النفقات العامة.		
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف	
أجنبية	The impact of government expenditure on GDP, Imployment, and private investment in Iran aGCE model. (تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والاستثمار الخاص في إيران نموذج التوازن العام الحسابي)	Masoome, Fouladi (2010)	5
هدف الدراسة	حاولت هذه الدراسة تقصي آثار الإنفاق الحكومي على كل من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة واستثمارات القطاع الخاص، باستعمال نموذج التوازن العام الحسابي.		
ابرز النتائج	اعتمدت الدراسة في بيان كفاءة الإنفاق الحكومي الى تقسيمه الى فئتين (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري)، وقد تمّ دراسة آثار الإنفاق الحكومي في خمس قطاعات في الاقتصاد (القطاع الزراعي، وقطاع النفط والغاز، وقطاع البناء، القطاع الصناعي وقطاع الخدمات).		
ابرز التوصيات	وتوصّلت الدراسة الى أنّ الإنفاق العام يؤثر بطرق مختلفة تعتمد على نوعية التكاليف التي تسببها للاقتصاد وتأثيره في استبعاد النشاط الخاص، إذ وجدت الدراسة ان زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يتزامن مع انخفاض الناتج الكلي والتشغيل والاستثمار الخاص، بالمقابل إنّ للإنفاق الاستثماري آثار مختلفة من قطاع لآخر في الاقتصاد، إذ وجد الإنفاق الاستثماري		

<p>مرتبطاً بنمو الناتج في قطاعي النفط والغاز وقطاع الخدمات؛ لكونه مكملاً لاستثمار القطاع الخاص في هذه الميادين، في حين وجدت الزيادة في الإنفاق الاستثماري الحكومي ترتبط بشكل سلبي في نمو قطاعي الزراعة والصناعة، وقد عزى الباحث سبب هذه العلاقة السلبية الى قلة الإنفاق على برامج البحث والتطوير في هذين القطاعين المهمين بكونهما يمتلكان ارتباطات تشابكية مع جميع القطاعات الأخرى.</p>		
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
أجنبية	<p>Effect of Government expenditure on economic growth in East Africa: A disaggregated model. (تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في شرق أفريقيا نموذج مفصل)</p>	<p>Gisore, et. al (2014)</p>
<p>هدف الدراسة حاولت هذه الدراسة التحقق علمياً من كيفية تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في أفريقيا الشرقية للمدة (1980-2010).</p>		
<p>النتائج أوضحت الدراسة أنّ الإنفاق الحكومي على الصحة والإنفاق العسكري يتجه للارتباط ايجاباً في النمو الاقتصادي، بالمقابل وجد الإنفاق على التعليم والإنفاق على القطاع الزراعي يرتبط عكسياً في النمو الاقتصادي.</p>		
<p>التوصيات وقد عزت الدراسة تلك العلاقة السلبية بين الإنفاق على التعليم والقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي (على الرغم من إقرار الغالبية العظمى من الدراسات بأنّ الإنفاق على التعليم يعزز من تراكم رأس المال البشري ويحدث آثاراً ايجابية في النمو الاقتصادي) إلا أنّ الإنفاق على التعليم والزراعة في أفريقيا الشرقية يؤثر بشكل رئيس في جانب الطلب دون أنّ تكون له آثار في دالة العرض في هذه البلدان، كما عزت الدراسة العلاقة السلبية الى ان التوجه الحكومي يفتقر الى الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن ارتفاع مستويات الفساد في الجهاز الحكومي، بعدّها الصفة التي تستحكم على سلوكية البلدان النامية.</p>		
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
أجنبية	<p>The Effects of Government Spending Shocks on the Trade Account Balance in Korea (آثار صدمات الإنفاق الحكومي على ميزان الحساب التجاري في كوريا)</p>	<p>Kim, & Lee (2018).</p>

هدف الدراسة		يمكن هدف الدراسة في تأثير سياسة الإنفاق الحكومية على ميزان الحساب التجاري في كوريا باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المتجه للاقتصاد المفتوح (VAR).
النتائج		إن السياسة الحكومية ما بعد عام (2000) تشير الى أنّ سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية يمكن أن تكون فعّالة في تحفيز اقتصاد القطاع الخاص في كوريا.
التوصيات		إعادة هيكلة الإنفاق العام ويتم ذلك عبّر رفع تخصيصات الإنفاق الاستثماري وزيادة نسب مساهمته بالتوازي مع الإنفاق الجاري، ومن ثم تقليل التباين فيما بينهما.
نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف
أجنبية	Twin deficits? The effect of government spending on current account (العجز التوأم؟ أثر الإنفاق الحكومي على الحساب الجاري)	ABBAS,(2019)
هدف الدراسة		8
النتائج		تدرس ما اذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي الى زيادة العجز المالي، كما يتسبب في تدهور الحساب الجاري.
التوصيات		فيما تشير النتائج الى أنّ ضبط أوضاع المالية بغية تقليل عجز الحساب الجاري من المرجح أنّ تكون مفيدة في الولايات المتحدة، وأن رصيد الموازنة أكثر عرضة للصدمات الناتج وتقلبات الدورة الاقتصادية.
النتائج		الحساب الجاري يتدهور باستمرار على طول وظيفة الاستجابة، بأكملها ويعود السبب في ذلك الى انخفاض الطلب على الصادرات في المدى القصير وزيادة الاستيرادات على المدى المتوسط.
أهم اختلافات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:		
<p>1- إضافة جديدة ومكاملة لما تمّ طرحه سابقاً.</p> <p>2- بيان أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري العراقي وتميّزت هذه الدراسة باستخدامها المنهج الوصفي والاسلوب القياسي، أمّا بعض الدراسات السابقة استخدمت الأسلوب الوصفي فقط.</p> <p>3- يوجد اختلاف في الفترات الزمنية بين هذه الدراسة والدراسات السابقة.</p> <p>4- أرفدت الدراسة الحالية بالمساهمات الفكرية الحديثة في مجال الدراسة المحدد لها ومن خلال تقصي آخر النتاجات الفكرية في مجال متغيرات الدراسة.</p> <p>5- دراسة عينة مختلفة وهي كل من (الإنفاق العام، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الجاري، والميزان التجاري، والصادرات، والاستيرادات) للمدة من (2004-2020) بوصفها عينة للدراسة.</p>		

الفصل الأول

الإنفاق العام والميزان التجاري _ الإطار النظري

- تمهيد.

1-1- المبحث الأول : الإنفاق العام

2-1- المبحث الثاني: الميزان التجاري

3-1- المبحث الثالث : العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري

الفصل الأول

الإنفاق العام والميزان التجاري _ الإطار النظري

تمهيد:

يعدُّ الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية، إذ إنّ الدولة تقوم بعملية الإنفاق بغية تحقيق أهدافها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية)، فيما يعدُّ الإنفاق العام الوسيلة الفعّالة والحيوية التي تستخدمها الدولة على نطاق مختلف لتحقيق ما تسعى إليه؛ لذلك تزايد الاهتمام بالإنفاق العام نتيجة التوجه لتحقيق التوازن الاقتصادي ورفاه المجتمع، وتختلف النفقات العامة من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصها أو من حيث حجمها أو من حيث أركانها، وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، فإنَّ الإنفاق العام من المتغيرات الاقتصادية المهمة؛ لما له من دور مهم وفعّال في اقتصادات الدول، فليس هناك اقتصاد يعيش عن التآثر بالتغيرات الطارئة في الميزان التجاري، كما يعدُّ الميزان التجاري المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي على وفق العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، إذ تمَّ تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول الإنفاق العام فيما تناول المبحث الثاني الميزان التجاري، إذ اختتم الفصل الأول بالمبحث الثالث في بيان العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري.

1-1-1- المبحث الأول : الإنفاق العام

1-1-1- مفهوم الإنفاق العام The Concept of Public Expenditure

إنَّ مصطلح الإنفاق العام يتكون من مقطعين اثنين : النفقة بمعنى المصاريف، وعامة بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العامة من أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا، وهم يمثلون مؤسسات الدولة العامة وخاضعين للقانون العام بفرعها الإداري والدستوري، وقد تم تكليفهم أو تفويضهم للقيام بعملية الإنفاق العام على شرط أن تودّي هذه النفقة الى تحقيق الصالح العام بإشباعها حاجة عامة (حمدي، 2015: 47) وتعرف النفقة العامة على أنّها " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" (محمد، 2019: 87)، كما يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنّها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة(ناشد، 2008: 25)، وتعرف أيضًا النفقة العامة على أنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو كما يمكن تعريفها بأنّها استخدام مبلغ نقديّ من هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (محي الدين ومحمد، 2021: 41) ويعرف الإنفاق العام على أنّه الإنفاق الحكومي الذي يصنف الى فئتين، الأولى : المشتريات من السلع والخدمات، والثانية المدفوعات التحويلية، وهو ثاني أكبر عنصر من اجمالي الإنفاق في الاقتصاد (الدليمي والدليمي، 2019: 189) ويعرف ايضا بأنّه "مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها على شراء السلع والخدمات بهدف تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المجتمع (Foster and Fozard,2000:141)، وعُرف الإنفاق العام على أنّه جزء من الإنفاق القومي

ويتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة للقيام بدوره المطلوب في الاقتصاد (الشامي، 2014: 94)، ويعرف اقتصادياً بالمصاريف التي تتحملها الحكومة في ممارستها لإدارة الدولة (المرشدي، 2021: 109)، كما يمكن تعريفه بأنه مبلغ نقديّ يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام؛ وذلك لغرض إشباع حاجة عامة (باش والظوالم، 2018: 282)؛ ولذلك فإن تعريف الإنفاق العام أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال في فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (عبدالحميد، 2005: 173)، وعُرفَ بأنه ما تتفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات بهدف تقديم منافع عامة ودفع أثمانها عن طريق الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى (Mceachern, 2012: 354).

ومن وجهة نظر الباحث يعرف الإنفاق العام أنه عبارة عن مبلغ نقديّ يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة، فعن طريقها تتمكن الدولة من توفير البيئة الأساسية اللازمة للتنمية.

1-1-2- عناصر الإنفاق العام elements of public spending

تستخدم الدولة عند قيامها بتنفيذ نفقاتها مبالغ نقدية لتحقيق أغراض النفع العام. وعندئذ فإنّ النفقة العامة مبلغ نقديّ يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (جماعي)، وبهذا المعنى فهي تضم ثلاثة عناصر تمثل صفاتها المميزة لها عن غيرها (الجنابي، 2017: 17).

1-1-2-1- النفقة العامة مبلغ من النقود Public expenditure is a sum of money : تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمناً، لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل إدارة المرافق العامة وثنماً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها (ناشد، 2008: 25)، ويعدّ الإنفاق النقديّ من بين أفضل طرق الإنفاق العام التي تقوم بها الدولة، وهذا راجع لعدة أسباب، يمكن أن نوجزها فيما يأتي: (عائشة وآخرون، 2012: 22-23)

1-1-2-1-1- إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث في ترسيخ مبدأ الرقابة في صورها المختلفة على النفقات العامة ضماناً لحسن استخدامها ووفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة، فضلاً عن أنّ الرقابة على الإنفاق العيني تشكل صعوبة كبيرة؛ نظراً الى صعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.

2-1-2-1-2- إن نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة و العدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.

3-1-2-1-3- إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدّى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة " بدون أجر " لتعارض ذلك مع حرية الإنسان و كرامته.

4- إنَّ الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية يؤدي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدي إلى الإنحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

1-1-2-2- Public alimony is paid by a public person : المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة لا يعدُّ نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويتوافر هذا العنصر بوضوح متى كانت النفقة صادرة من إحدى الهيئات العامة الإدارية مثل الدولة والمجالس المحلية والمصالح الحكومية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة، وكذلك كافة المنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية والمالية المستقلة مثل الجامعات، وعلى عكس ذلك فإنَّ هذا العنصر يعدُّ منتقياً بدون جدال متى صدر الإنفاق من الأفراد حتى ولو كان يهدف لتحقيق نفع عام، فلو قام شخص ببناء مدرسة وتبع ذلك بإهدائها للدولة، فإنَّ إنفاقه لا يعدُّ عاماً، والجدير بالذكر أنَّ الأموال المنفقة لم تخرج من ذمة شخص عام(شهاب،2004: 194-195)، وقد اعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة الخاصة والنفقة العامة على معيارين احدهما قانوني والآخر موضوعي، على أساس الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق والتي تحدّد طبيعة النفقة فيما إذا كانت خاصة أم عامة (حمدي،2015: 51).

1-المعيار القانوني(الشكلي): يستند هذا المعيار الى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، وهذا يمثل المعيار التقليدي، إذ تعدُّ وفقاً له من النفقات العامة؛ تلك النفقات التي يقوم بها الشخص المعنوي العام، أي أشخاص القانون العام متمثلة بالدولة، والهيئات العامة القومية، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، في حين تعدُّ نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص، متمثلة بالأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة الأخرى(المهاني والخطيب،2017: 79)، وبذلك فالطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق هي التي تحدد طبيعة النفقة وما إذا كانت عامة أم خاصة، ويسوّغ القائلون بهذا المعيار وجهة نظرهم بالاستناد إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا الاختلاف الذي ينصرف بصفة أساسية إلى أنَّ نشاط الأشخاص العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، ويعتمد في ذلك على السلطات الأمر، أي على القوانين أو القرارات الإدارية في حين يهدف نشاط الأشخاص الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة ويعتمد في ذلك على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين(السعدوني،2020 : 185)

2-المعيار الوظيفي(الموضوعي): يستند هذا المعيار في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، وتبعاً لهذا المعيار لا تعدُّ جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة ، بل تلك التي تقوم بها الدولة فقط بصفتها السيادية، أمّا النفقات التي يقوم بها الأشخاص العامة في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد بالإنفاق فيها تعدُّ من قبيل النفقات الخاصة. وعلى العكس من ذلك تعدُّ نفقات عامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخاصة والمختلطة التي فرضتها الدولة في استخدام سلطاتها الأمر، على أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة

لاستخدام هذه السلطات السيادية، وهو يعني أنّ ما يعدّ عامّاً من النفقات تبعاً لهذا المعيار، قد لا يصدر عن هيئات عامة بل يصدر عن هيئات خاصة أو مختلطة (الدمرداش، 2018 : 50).

1-1-2-3- الغرض منها هو تحقيق نفع عام Its purpose is to achieve the common good: هو العنصر الحاسم ليحدد بموجبه مفهومها، فبدونه لن تكون النفقة، نفقة عامة حتى ولو كانت صادرة من احد أشخاص القانون العام، فلا تصبح كذلك إلا إذا كان هدفها هو إشباع حاجة عامة، والواقع أن وجود هذا العنصر يرجع الى سببين: (العكام، 2018:35)

1- إن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد؛ لذلك يجب أن تستخدم النفقات العامة في تحقيق المنفعة العامة.

2- يجب إن يتساوى المواطنون في تحمل الأعباء العامة، فكما هم متساوون في تحمّل عبء الضريبة يجب أن يكونوا متساويين في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في مختلف الأوجه، وقد ازداد حجم النفقات العامة نتيجة توسع مفهوم الحاجات العامة بانتقال الدولة من مفهوم الدولة الحارسة الى الدولة الراعية المتدخل. وهنا يجب أن نلاحظ أنّ هنالك علاقة طردية بين وجود ديمقراطية حقيقية في الدول وبين الحجم المخصص لإشباع الحاجات العامة في موازاتها.

1-1-3 اشكال الإنفاق العام Forms of public expenditure

تتخذ النفقات العامة صوراً وأشكالا متعددة يمكن بيانها بما يأتي: (القيسي، 2015: 40) (الجنابي، 2017: 20)

1- الرواتب والأجور: وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين)

2- أثمان مشتريات الدولة: وهي مبالغ تدفعها لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

3- الإعانات والمساعدات: وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها تعضيد ودعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية ... وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.

4- تسديد الدين العام وفوائده: ويتمثل بما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازاتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لأبّد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض؛ لذلك تخصص الدولة جزءاً من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقّة، فتنشأ الدولة نتيجة لذلك ما يسمّى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده.

1-1-4 أنواع الإنفاق العام Types of Public Expenditure

ويقسم بحسب أنواع السلع والخدمات التي تشتريها الدولة، وهي على نوعين رئيسيين هما: (الظاهر، 1988:126)

1- الإنفاق الجاري (الاستهلاكي): وهو ما تنفقه الحكومة على شراء سلع وخدمات للاستخدام الحالي لتلبية الاحتياجات الفردية أو الجماعية لأفراد المجتمع بشكل مباشر اللازمة لإدارة الأجهزة والوقود والآثاث والادوات والقرطاسية... الخ.

2- الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي): وهي النفقات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة فهناك إنفاق استثماري في مشروعات البنية التحتية الأساسية، ويسمى في بعض الأحيان بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي إذ يكون العائد الاجتماعي هو الدافع الرئيس وراء ذلك الإنفاق وآخر يطلق عليه بالاستثمار المباشر في الصناعات المختلفة ويقوم على وفق أسس تجارية، ويكون الدافع الرئيس فيه المشاركة في دفع عجلة التنمية وتوجيه النشاطات المختلفة من أجل تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يكون الأثر المباشر للإنفاق الحقيقي يتمثل في عملية استهلاك جزء من السلع والخدمات كاستهلاك نهائي (دويدار، 2009: 79).

1-1-5- حدود الإنفاق العام public spending limits

1-1-5-1-1- حدود النفقات العامة من الناحية السياسية Political limits of public expenditures: من الناحية السياسية هناك نظريتان متعارضتين هما النظرية الفردية والنظرية الاشتراكية، أما النظرية الفردية فتوسع مدى نشاط الأفراد الى أقصى حد، في حين تضيق من مجال النشاط الحكومي على أساس أن الحرية للأفراد في ممارسة الأنشطة المختلفة أدى إلى زيادة الإنتاج ورفاهية المجتمع ، أما النظرية الاشتراكية، فهي توسع من نشاط الدولة أفضل من الأفراد على تنظيم وتحقيق التعاون فيما بينهم، دون استغلال أي منهم للآخر أو تمييز طبقة على أخرى (أبو العلا وآخرون، 2003: 2).

1-1-5-2- حدود النفقات العامة من الناحية المالية Financial limits for public expenditures

expenditures: يقصد بها أن حدود النفقات العامة لا بد أن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة. فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإيرادات العامة) يخضع لدراسات واسعة من جهة، فضلاً عن ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى، وإلا ترتب على ذلك آثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض (ناشد، 2008: 61)

1-1-6- تقسيمات النفقات العامة public spending divisions

هناك نوعان من التقسيمات للنفقات العامة :

1-1-6-1-1- التقسيمات العلمية للنفقات العامة Scientific divisions of public expenditures

التقسيمات العلمية النظرية للنفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها، وتكون على وفق معايير واعتبارات معينة وأن من أهم هذه التقسيمات ما يأتي:

1- النفقات العامة من حيث انتظامها (دوريتها) Public expenditures in terms of regularity

وتكون على نوعين كالنفقات العادية والنفقات غير العادية: (العلي، 2011: 72-73)

أ- **النفقات العادية (Ordinary expenses):** هي تلك النفقات التي تظهر في كل عام، أو هي تلك التي تظهر بصفة دورية محددة ومتكررة، فهي تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة وعلى هذا الأساس يمكن تحديدها مقدماً، ومثال ذلك الرواتب والأجور ونفقات الصيانة والصحة والتعليم، وبالتالي فهي تمول عن طريق الإيرادات العادية كالضرائب والرسوم التي تتصف هي الأخرى بالصفات نفسها.

ب- **النفقات غير العادية (extraordinary expenses):** فهي تلك النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية بل يغلب عليها الطابع العرضي غير المتوقع، أي أنها تلك النفقات التي تظهر الحاجة إليها في أوقات غير متوقعة، أي التي لا يمكن توقع حجمها كالنفقات الحربية والكوارث الطبيعية، فضلاً عن النفقات الاستثمارية، مثل بناء جسور أو مصانع أو إقامة السدود.

2- النفقات العامة بحسب أغراضها Public expenditures according to their purposes

ويعتمد فيه تقسيم النفقات العامة وفقاً لأغراضها، أي بحسب النشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة، إذ يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، ومن أهم هذه الوظائف هي ما يأتي: (الأعسر، 2016: 86) (العامري، 2020: 31).

أ- **النفقات الإدارية:** وهي ترتبط بالنفقات المتعلقة بإدارة المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين وأجور العمال ومكافآتهم ورواتبهم ونفقات رئيس الدولة ومكافآت أعضاء السلطة التشريعية، كما تشمل نفقات الأمن والدفاع والعدالة والتمثيل الدبلوماسي، وتعد نفقات أهم بنود هذا النوع من النفقات.

ب- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهيئات الاقتصادية وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل التي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية.

ج- **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي توزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية وأصحاب الدخل المحدودة مثل خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية الصحية والتعليمية.

د- **النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى .

هـ- **النفقات العسكرية:** وهي تلك النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخلياً وخارجياً.

3- النفقات العامة بحسب نطاق سريانها Public Expenses by Scope of Applicability

تقسّم النفقات العامة الى نفقات مركزية وأخرى محلية: (العبيدي، 2011: 63)

أ- **النفقات المركزية:** التي تختص كيان الدولة وجميع أقاليمها كنفقات، الأمن والدفاع وإنشاء المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، إذ يتولّى أمر انفاقها من قبل السلطة المركزية.

ب- النفقات المحلية: هي التي تخصّ مدينة معينة مثال ذلك تقديم الخدمات البلدية ومدّ شبكات الماء والكهرباء والهاتف وتبليط الشوارع، إذ يتولّى أمر عملية إنفاقها السلطة المحلية.

4- النفقات العامة بحسب آثارها الاقتصادية (أباير والجزر، 2006: 49-50)

Public expenditures according to their economic effects

أ- النفقات الرأسمالية **Capital Expenditure**: فهي النفقات التي تخصص لرأس المال العيني في المجتمع وتشمل الإنشاءات الجديدة في مختلف الأنشطة، والإنفاق على إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية التي تؤدّي إلى إطالة عمرها وزيادة طاقتها الإنتاجية، في حين تعدّ النفقات الخاصة بالصيانة والاصلاحات العادية نفقات رأسمالية، كذلك النفقات التي تخصص لزيادة المخزون السلعي .

ب- النفقات الجارية (**Consumers' Expenditure**): تعرف النفقات الجارية بأنّها النفقات اللازمة لتشغيل المرافق العامة مثل دفع الأجور والمرتبّات وسداد قيمة مستلزمات الإنتاج وخدمة الدين، وتتسم هذه النفقات بصفة الاستمرار والدورية .

5- النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية وانتقالها

Public Expenditures by Use and Transfer of Purchasing Power

تقسم الى النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: (أباير والجزر، 2006: 49)

أ- النفقات الحقيقية (**Actual Expenditures**): هي صرف الأموال العامة على الأجور والمرتبّات للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي.

ب- النفقات التحويلية (**Transfers Expenditures**): فهي صرف الأموال العامة على الاعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي، والبطالة... الخ، وهذا النوع من النفقات لا يؤدّي الى زيادة الناتج القومي؛ لأنّه يهدف الى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع. والنفقات التحويلية تتكون من انواع عدّة، ويكون بحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي كالآتي: (الاعسر، 2016: 81-82) (قناوي، 2006: 51-52).

- النفقات التحويلية الاجتماعية: وتتمثل في مدفوعات الإعانات النقدية التي تدفعها الدولة مباشرة إلى بعض الأفراد أو الفئات لتحقيق قدر من التوازن الاجتماعي مثل التأمينات الاجتماعية، وتعويضات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة
- النفقات التحويلية الاقتصادية: وتتمثل في النفقات التي تدفعها الدولة لتخفيض أسعار السلع الضرورية لتصبح في متناول أيدي فئات محدودة الدخل.
- النفقات التحويلية المالية: وتتمثل في النفقات التي تدفعها الدولة لسداد أقساط الدين العام وفوائده وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات التحويلية في الدول النامية لتفاقم مشكلة الدين العام في هذه الدول.

6- النفقات العامة بحسب إنتاجيتها Public expenditures according to their productivity

وتقسم الى: (المرشدي، 2021: 110)

- أ- النفقات العامة المنتجة: هي النفقات التي تعطي مردوداً اقتصادياً، وتسهم في زيادة التكوين الرأسمالي للدولة وتوسع الطاقة الانتاجية مثل النفقات الخاصة بإقامة المصانع.
- ب- النفقات العامة غير المنتجة: هي النفقات التي ليس لها مردود اقتصادي كالمتنزهات وشق الطرق العامة ويطلق عليها بالنفقات الجارية.

7- النفقات العامة من حيث منفعتها public expenditures in terms of their utility

تقسم النفقات العامة الى نفقات نافعة وأخرى غير نافعة، وهي كالآتي: (العبيدي، 2011: 66).

- أ- النفقات العامة النافعة: هي النفقات التي تعود على المواطنين من جرّاء إنفاقها منافع مادية أو معنوية.
- ب- النفقات العامة غير النافعة: هي التي لا تعود على المواطنين بأيّ فائدة من جرّاء إنفاقها، ومثال ذلك النفقات المظهيرية التي تلبّي رغبات أشخاص معينين، كالملوك والرؤساء الذين يتزعمون أنظمة دكتاتورية وغير ديمقراطية.

1-1-6-2- التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقات العامة

Situational or practical divisions of public expenditures

يلاحظ من الناحية العملية أنّ الدول لا تتقيد عادة بالضوابط والأسس العلمية لتقسيم النفقات العامة على النحو الذي سبق ذكره ، فالضرورة العملية أدّت الى تجاوز كثير من الدول الأسس النظرية لتقسيم النفقات العامة ويرجع ذلك لعوامل واعتبارات مختلفة بعضها تاريخي وبعضها يعود لاعتبارات ذاتية، كما أنّ بعضها الآخر إداري، والتقسيمات الوضعية تتجه بصفة عامة الى الأخذ بأحد التقسيمين، وهما التقسيم الإداري والتقسيم الوظيفي ويستند التقسيم الإداري للنفقات العامة الى تصنيف النفقات العامة تبعاً للهيئات الادارية التي تقوم بها، أمّا التقسيم الوظيفي لنفقات العامة فيستند الى تصنيف النفقات العامة تبعاً للوظائف التي تقوم بها الدولة، أي تبعاً لأوجه النشاط الذي تقوم به الدولة (حلمي والحمود، 2002: 80) يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التقسيمات التي يتم الاستناد إليها في تصنيف النفقات العامة، بالميزانية العامة ومن بين أهم التقسيمات:

1- التقسيم الإداري Administrative division

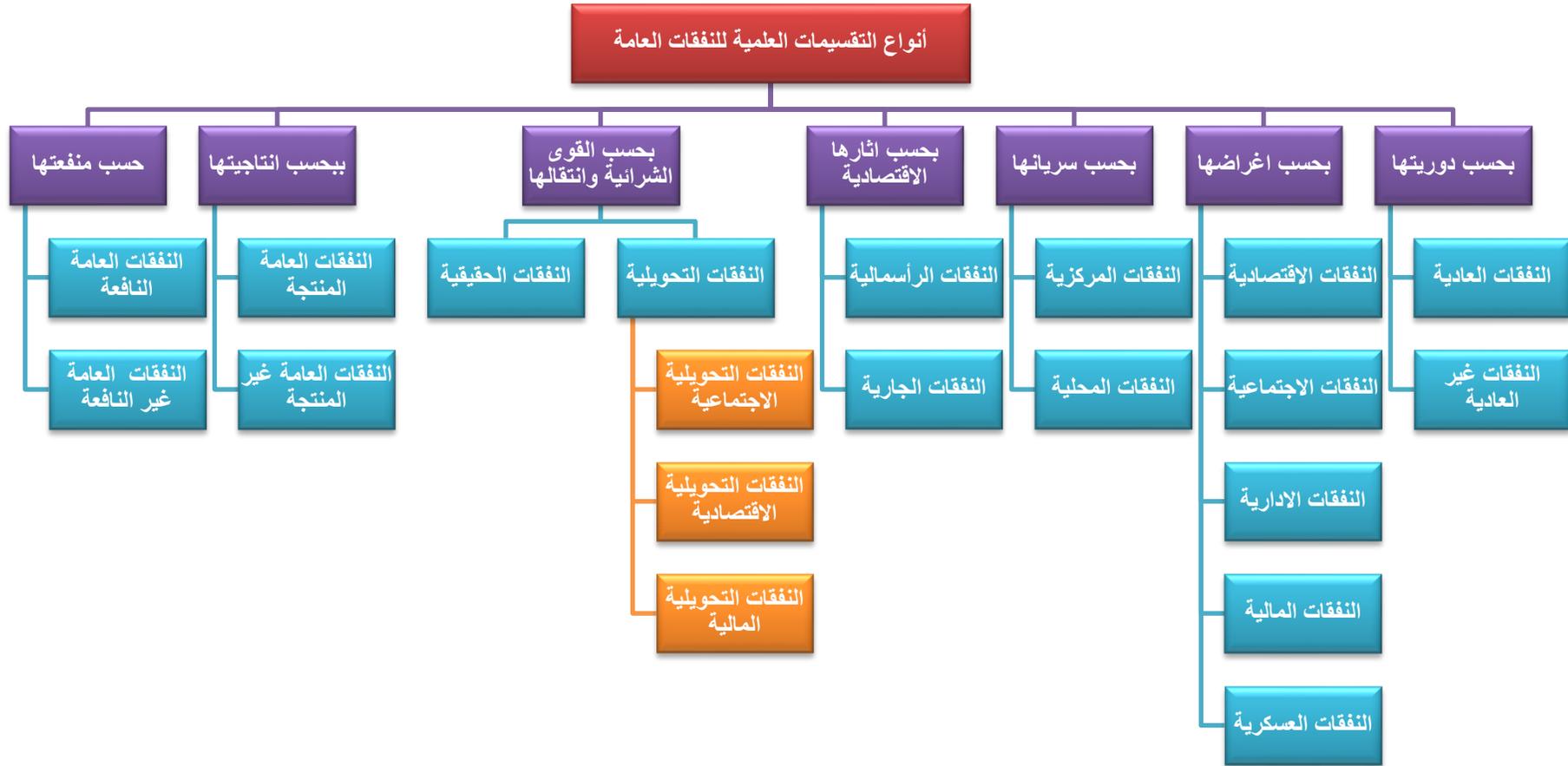
ويتم تصنيف النفقات العامة وفقاً لهذا التقسيم بحسب الوحدات الادارية الحكومية التي تمارس النشاط الحكومي، إذ يتم تقسيمها إلى وزارات ودوائر حكومية يضاف إليها مخصصات رئاسة الدولة والسلطة التشريعية فينتقّر لكلّ وزارة أو دائرة قسم خاص من النفقات ثم يتم تقسيم النفقات داخل الوحدة الحكومية إلى مجموعات مختلفة، ويعدّ هذا التقسيم أساساً في كلّ موازنة عامة، إذ لا بدّ منه؛ لكي يستطيع رئيس كلّ وحدة إدارية أن يرسم سياسته الإنفاقية في حدود اختصاصه وفقاً للإمكانات المالية المتاحة له من الموارد العامة، كما يعطي هذا التقسيم للباحثين إمكانية المقارنة بين الاعتمادات المقررة لكل جهاز من أجهزة الدولة مع الاعتمادات الأخرى الممنوحة للدولة ، وكذلك مع ما

مخصّص للسنوات السابقة ممّا يعطي فكرة شاملة عن اتجاهات السياسة العامة للدولة (مشكور والحلو ، 2016 : 33-34).

2- التقسيم الوظيفي Classification by Function: تقسم النفقات إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، وكلّ مجموعة تختص بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، كوظائف الدفاع، الأمن الداخلي، الصحة، التعليم، الثقافة والإعلام، إذ يتم توزيع أو تبويب هذه النفقات على الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بهذه الوظائف، فمثلاً وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها عن طريق وزارة الصحة، وكذلك في وزارة التعليم (الصحة المدرسية)، وفي وزارة الدفاع (الخدمات الصحية لأفراد القوات المسلحة) وهكذا. ومن ثم فإنّ تحديد الإنفاق العام على البرامج الصحية يستلزم تحويل النفقات المتوقعة لكل وزارة على البرامج الصحية ومجموع المنفق على البرامج الصحية بمختلف الوزارات، وهو ما يمثّل الإنفاق العام على الرعاية الصحية. (بانافع وعلي، 2020 : 128-129)

تهدف التقسيمات الوضعية للنفقات العامة الى تحقيق ما يأتي : (عصفور، 2011 : 268)

- 1- ترتيب نفقات الموازنة العامة بحيث تسهل عملية وضع البرامج والمشاريع.
- 2- وضع نفقات الموازنة بطريقة تسهل عملية تنفيذها.
- 3- ترتيب نفقات الموازنة لتخدم أغراض المراقبة، بحيث تسهل عمليات مراجعة النفقات، وتدقيقها من أجهزة الرقابة ومن السلطة التشريعية .
- 4- تنظيم نفقات الموازنة بأسلوب يساعد عملية دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للنشاطات الحكومية المختلفة.
- 5- تنسيق النفقات العامة، بصورة منطقية وعملية، تسهل إعداد إحصائيات، ورسوم بيانية، وتوضّح محتويات الموازنة العامة.



الشكل (1-1) أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد في الفقرة (1-1-6) ص¹⁴ من الرسالة.

1-1-7-أسباب تزايد النفقات العامة Reasons for the increase in public expenditures

يمكن التمييز بين نوعين من الأسباب في تزايد النفقات العامة، هما:

1-1-7-1-الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

The apparent reasons for the increase in public expenditures

المقصود بالأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عددًا، من دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعالية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستوياتها، بعبارة أخرى فإنَّ الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة عن طريق مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق وتتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة العملة واختلاف طرق المحاسبة الحكومية والتزايد السكاني والتوسع الإقليمي (القيسي، 2015: 53). وتشمل أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة ما يأتي:

1- انخفاض قيمة العملة currency depreciation: بالنسبة لتدهور قيمة العملة وأثرها على المستوى العام للأسعار فإنه يقصد به بصفة عامة انخفاض سيطرة وحدة النقد على السلع والخدمات، (أي هبوط قوتها الشرائية)، وهو ما يرجع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن الملاحظ بصفة عامة أنَّ قيمة العملة أخذت في الانخفاض بصفة مستمرة في معظم الدول، وبمعنى تدهور قيمة العملة أنَّ الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على مدى الانخفاض، ومفاد ما تقدّم أنَّ الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة، أي لا تعود إلى زيادة الدخل الحقيقية التي قامت بتوزيع هذه النفقات (حشيش، 1992: 109).

2- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية (اختلاف طرق اعداد الميزانية) Different methods of government accounting

government accounting: كان المتبع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثمَّ لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة ممَّا كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها، ومع اتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور نفقات الدولة وإيراداتها كافة من دون تخصيص في الميزانية العامة، وظهرت نفقات عامة كانت تتفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثمَّ فإنَّ الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعدُّ زيادةً ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة (ناشد، 2008: 65)؛ ولذا فيمكن معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة باستخدام الوسائل الآتية للحصول على نسب تقريبه تستبعد فيها آثار الزيادة الظاهرية للنفقات العامة: (بركات، 1983: 318)

أ- استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد ارتفاع الأسعار أي انخفاض قيمة العملة.
ب- مقارنة نسب الإنفاق العام إلى مجموع الدخل القومي في السنوات المختلفة ولا تحول التغيرات التي تطرأ على قيمة العملة دون صلاحية هذا المقياس، إذ إنَّ هذه التغيرات تؤثر على كلا العاملين معًا، أي على الإنفاق والدخل.

ت- معرفة نصيب الفرد في الإنفاق لإستبعاد الزيادة الناجمة عن زيادة السكان.

3- التزايد السكاني Overpopulation : يؤدي التزايد السكاني إلى زيادة حجم النفقات العامة؛ وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة التي تقع على عاتق الدولة، ولاسيما في مجال الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأمن العام. وعلى هذا الأساس فإنَّ زيادة حجم النفقات العامة بنفس نسبة التزايد السكاني يعني أن زيادة حجم النفقات العامة ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط، ولذلك حتى نتعرف على ما إذا كانت هناك زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة أم لا، فإن الأمر يستدعي استبعاد أثر التزايد السكاني وذلك بحساب متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة ومقارنة ما يطرأ عليه من تغير من فترة إلى أخرى (قناوي، 2006: 60).

4- التوسع الإقليمي Regional expansion : أخيراً فإن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية ، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أي زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي. وقد تحقق هذا السبب مراراً بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب بعض الحروب (شهاب، 2004: 220).

1-1-7-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

The real reasons for the increase in public expenditures

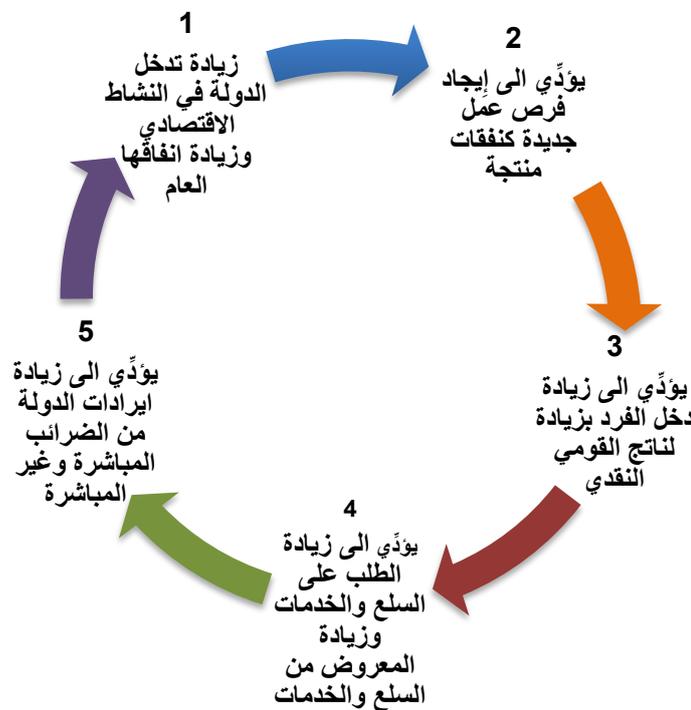
تعني زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، إذ تتبع الزيادة في النفقات زيادة كمية السلع والخدمات، المستخدمة لإشباع الحاجات العامة (عصفور، 2011: 296)، وتتضمن أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ما يأتي:

1- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي Increased state intervention in economic activity

activity : يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة أو بمعنى آخر درجة الاستقرار الاقتصادي، ويستخدم الإنفاق العام، والذي يعدُّ من أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ففي فترة الانتعاش والتي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ما يؤدي إلى التضخم بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويتم تقليل الإنفاق العام إلى المستوى الذي يتساوى فيه الطلب الكلي مع العرض الكلي، أمَّا في فترة الكساد والتي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، وتقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام إلى المستوى الذي يعمل على إعادة التوازن بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي حتى وإن اضطرَّ الأمر إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة في أثناء فترة الكساد، وتقوم الدولة على تدبير هذه الإيرادات، وقدرة الدولة تتحدد بقدرة الدخل القومي على تحمل أعباء هذه الإيرادات دون الاضرار بمستوى حياة الأفراد أو القدرة الانتاجية للمجتمع (الدعمي والجبوري، 2018: 21). وفي الوقت نفسه وبما أنه لكل فعل رد فعل كذلك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بافتتاحها المصانع والمشاريع يوفر فرص عمل كثيرة ومتنوعة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من الزيادة الحاصلة في الناتج القومي النقدي وهذه الزيادة تولد زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، إذ يصاحبه زيادة في المعروض النقدي باقتصاد السوق بغية إشباع الحاجات العامة للدولة وإن زيادة الإنفاق يؤدي إلى زيادة عرض السلع والخدمات، وبذلك تستفاد

الدولة من الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال والضرائب غير المباشرة على التداول والاستهلاك. وإنَّ العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة علاقة طردية، إذ إنَّه كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي أدى ذلك الى ارتفاع حجم النفقات العامة والعكس صحيح(سيباش،2016: 19).

في هذه الحالة إنَّ كلَّ النفقات التي تقوم بها الدولة نفقات حقيقية منتجة، ولكن الدولة تنفق أيضاً نفقات تحويلية لا تحصل عن طريق على مقابل نقديّ أو سلعّي وإنَّما لأهداف وغايات تمّ توضيحها في تقسيمات النفقات العامة، وقد تكون للدولة أيضاً نفقات مظهرية، كل هذا يؤدي الى زيادة حجم الإنفاق العام.



الشكل (1-2) زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كأحد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الفقرة(1) ص²¹ من الرسالة.

2- الأسباب الاجتماعية **Social Reasons** : إن العوامل الاجتماعية لها دور في التسبب بزيادة الإنفاق العام كأسباب حقيقية، إذ إنَّ التطور الحاصل في علوم المعرفة والاتصالات بين افراد المجتمع أدى الى زيادة الوعي الثقافي الذي يؤدي الى تطور الوعي الاجتماعي والوعي السياسي لدى المجتمع ككل، فكل هذا التطور ادى الى وعي افراد المجتمع باحتياجاته اللازمة على الدولة اشباعها كالعادلة الاجتماعية السياسية والاقتصادية. كتحقيق العدالة الاجتماعية في النفقات العامة لإشباع الحاجات وإنشاء المصالح العامة لتقديم الخدمات وتوفير السلع الأساسية كدعم للدخول وإعادة توزيع الدخل والثروة لإزالة الطبقة الاجتماعية، فكل هذا الوعي زاد من المطالب وتوفير هذه المطالب زاد من حجم الإنفاق العام من قبل الدولة (حمدي،2015: 73)، ومن أبرز النتائج التي أفرزتها هجرة السكان من الريف والتركز في المدن والمراكز الصناعية أدى الى

توسيع نطاق المدن، وبالتالي الى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء... الخ؛ بسبب إنَّ حاجات سكان المدن اكبر من حاجات سكان الريف، كما أنَّ عملية التوسع في التعليم قد عزَّز الوعي الاجتماعي، فأصبح المواطنون يطالبون الدولة بأداء وظائف لم تعرفها من قبل، مثل التأمين ضدَّ البطالة والمرض والعجز وغيرها من الأسباب التي تحول دون ممارسة الفرد للعمل، كلَّ هذا أدَّى الى زيادة حجم الإنفاق العام من جزَّاء الأسباب الاجتماعية (الجنابي، 2017: 40)

أدَّى الى زيادة حجم الانفاق العام من الدولة

أدَّى الى مطالبة الدولة بحاجات متنوعة ومتجددة لإشباعها

أدَّى الى إيجاد التفاعل الاجتماعي وتولّد وعي ثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي

فتح أبواب الوعي الثقافي وسبيل الاتصال والمواصلات

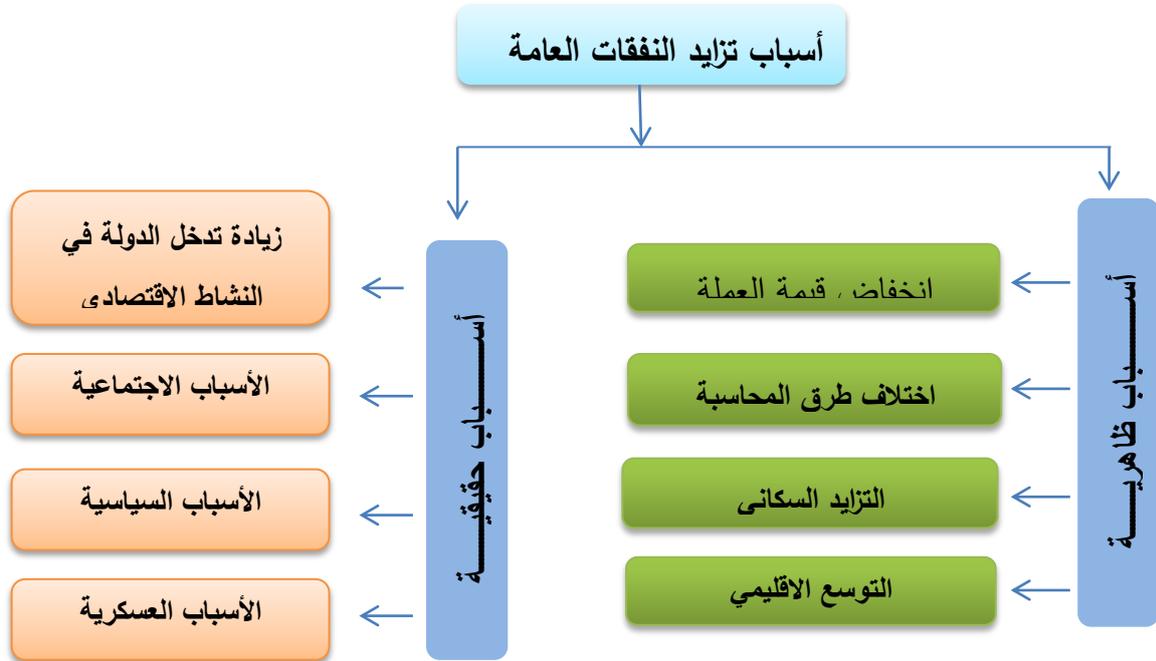
الشكل (1-3) الاسباب الاجتماعية كأحد الاسباب الحقيقية لتزايد حجم الإنفاق العام.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الفقرة (2) ص²² من الرسالة.

3- الأسباب السياسية Political Reasons : تزايد هذا الدور في الداخل بالتحولات الديمقراطية، وضرورة إقامة خدمات كسباً لإرضاء الطبقات الأكثر عدداً، وأيضاً تزايد في الخارج، إذ زادت أهمية التمثيل السياسي، والمشاركة في نشاط المنظمات الدولية والإقليمية وأدَّى بالضرورة الى تزايد الإنفاق العام (عبد الحميد، 2005: 184-185) ترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وكفالة كثير من خدماتها. فضلاً عن أنَّ النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين وإلى المزيد من تعيين الموظفين إرضاءً لأنصاره، ممَّا يترتب عليه زيادة في النفقات العامة (ناشد، 2000: 67-68).

4- الأسباب العسكرية Military Reasons : تحتلَّ الأسباب العسكرية أهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر الى توسع نطاق الحروب والاستعداد لها متمثلاً في زيادة الإنفاق العسكري في وقت السلم

والحرب، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب أو تسوية آثارها بين الدول بحسب ظروف كل دولة ودورها السياسي والاقتصادي في الصراع المالي (عبدالحسين، 2019: 156).



الشكل (1-4) أسباب تزايد النفقات العامة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الفقرة (1-1-7) ص²⁰ من الرسالة.

1-1-8- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة The economic effects of public expenditures

تأخذ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أهمية كبيرة حالياً؛ وذلك بسبب تطور وتوسع وظائف الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ولبيان هذه الآثار سنقوم بتجزئتها الى جزئين هما:

1-1-8-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة The direct economic effects of public expenditures

public expenditures: ويقصد بها تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية،

وتتضمن هذه الآثار عدّة متغيرات اقتصادية هي: (مشكور والحلو، 2016:43)

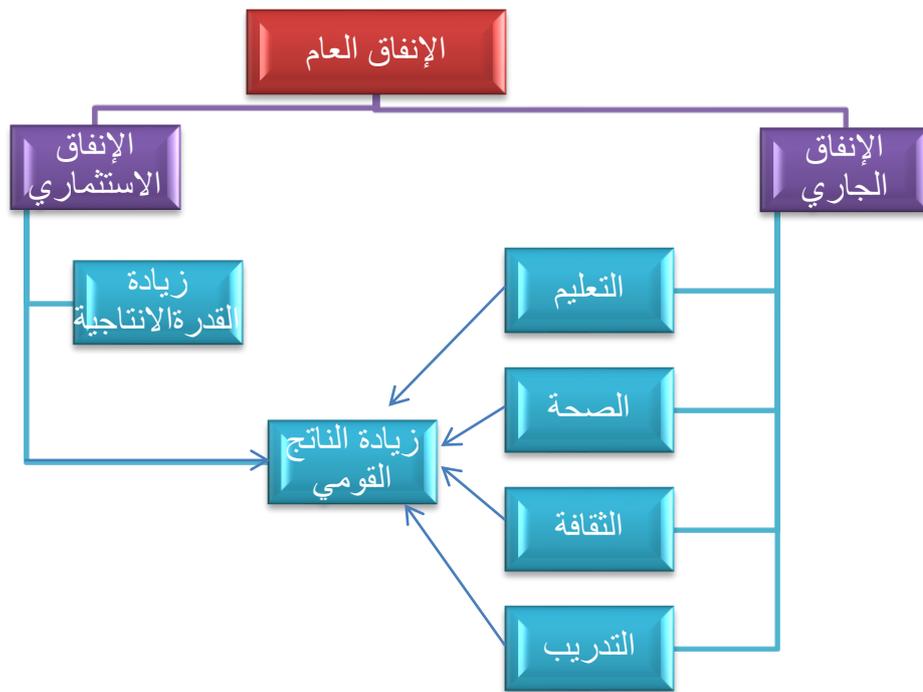
1- الأثر المباشر للنفقات العامة على الناتج القومي (يوسف وعمر، 2015: 28):

The direct effect of public expenditures on the national product

أ- إنّ النفقات العامة تؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع فهي تنمي عوامل الانتاج كمّاً ونوعاً فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع وزيادة قدرته على الانتاج، كما أنّ النفقات العامة الاستهلاكية تسهم أيضاً في زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع بطريقه غير مباشرة مثل الإنفاق العام على الصحة والتعليم والاعانات وغيرها كلّها تسهم في استقرار الأفراد صحياً ونفسياً ومادياً فيرتفع مستوى إنتاجيتهم.

ب- إن النفقات العامة هي جزء من الطلب الكلي الفعال وفقاً لمبادئ (كينز) ولا شك أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع خاصة إذا كان المجتمع يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل أو العرض الكلي يتمتع بمرونة بحيث يستجيب لزيادة الطلب، أما إذا كان الوضع غير ذلك فسوف يظهر ارتفاع الأسعار والتضخم .

ينقسم الإنفاق العام إلى استثماري والجاري (الاستهلاكي) وإنَّ الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري عن طريق المكافأة التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة بتوليد الدخل، فضلاً عن حدوث زيادة في القدرة الإنتاجية للدولة كذلك هو الحال بالنسبة للإنفاق الجاري، أمّا الإعانات الاقتصادية فتؤدي لزيادة القدرة الإنتاجية للمشروعات الخاصة والعامة، كما أنّ الإنفاق على خدمات الأمن والدفاع يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالبلد.



الشكل (1-5) الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي. المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الفقرة (1) ص 24 من الرسالة.

2- الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك القومي

The direct impact of public expenditures on national consumption

كانت للنفقات العامة آثاراً مباشرة على الإنتاج القومي، فإن لها آثاراً مباشرة على الاستهلاك القومي أيضاً، عن طريق الزيادة الأولية التي تحدثها في الطلب على أموال الاستهلاك من جراء الإنفاق العام،

ويحدث ذلك عَبْرَ نفقات الاستهلاك الحكومي، وكذلك نفقات الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لموظفيها وكما يأتي: (الجنابي، 2017: 50)

أ- **نفقات الاستهلاك الحكومي**: يتضح آثار هذه النفقات على زيادة الاستهلاك عَبْرَ ما تقوم به الدولة، وهي بصدد اشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ شكل سلع وخدمات أو مهام تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو لأعمال المرافقة والمشروعات العامة، وعلى الرغم من أن هذه النفقات تمثل نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد الى الدولة، إلا أنَّها لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي، ويبقى الفرق قائماً بين تولي الدولة لعملية الاستهلاك من دون أن تترك الافراد يمارسونه، وفي مدى الحرية في ممارسة اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

ب- **نفقات الاستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات**: تظهر آثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزءاً من النفقات العامة للمرتبات والأجور بصورة رواتب لموظفيها وعمّالها (لمن هم في الخدمة او لمن تركها - المتقاعدون)، ويتجه الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتمثل هذه النفقات مقابل ما يؤديه هؤلاء من اعمال او خدمات للدولة؛ ولهذا تصنّف ضمن النفقات العامة المنتجة، إذ تُسهم في زيادة الانتاج الكلي، وبالتالي فإنّها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج عن طريق الآثار التي يحدثها المضاعف.

عندما تقوم الحكومة بالإنفاق من أجل الحصول على الأمن والدفاع والتعليم والسلع والخدمات فإنّها تزيد من نسبة الاستهلاك القومي، وكذلك عندما تعطي الأجور والرواتب وتدفع ما يترتب بذمتها من فوائد وتسديد القروض فإنّها تزيد من الاستهلاك أيضاً وخصوصاً إذا قامت بتقديم الاعانات وتقديم دعم عينيّ، فهي بهذه الحالة تكون قد زادت من مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك ، وعليه يتوجب على الدولة اتباع سياسة محدّدة تتلاءم وتتسجم مع أوضاعها الاقتصادية للتأثير على حجم الاستهلاك القومي، وهذا ما تسعى الى تحقيقه عن طريق السياسة المتبعة (المرزوك وجواد، 2019: 264).

3- الأثر المباشر للنفقات العامة على الادخار القومي

The direct effect of public expenditures on national savings

يتوقف أثر الإنفاق العام على الادخار القومي على ما إذا كان الدخل القومي في حالة ثبات أم في حالة زيادة. فمثلاً عند ثبات الدخل القومي وزيادة الاستهلاك العام عَبْرَ الإنفاق العام، فإنّ ذلك يؤدي الى انخفاض الادخار القومي، وطالما أنّ القاعدة في هذا المجال لا استثمار بلا ادخار فإنّ ذلك الوضع سيؤثر على الاستثمار بالسالب، ومن ثم يؤثر على الناتج بالسالب.

النتائج نفسها تظهر عندما يزيد الاستهلاك العام عَبْرَ الإنفاق العام، وبالتالي يزيد الاستهلاك القومي بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي، ويمكن الحصول على نتائج شبيهة إذا كان الإنفاق العام يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات العامة فإن الآثار ستكون سالبة سواء على الادخار القومي أو الاستثمار القومي أو الناتج

القومي، وبالطبع النتائج تختلف في حالة ما يكون الدخل القومي في حالة تزايد فإن الأمر سيختلف بالضرورة(عبد الحميد،2005: 199).

4- الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستخدام **Direct impact of overhead on usage**

زيادة الإنفاق العام تصبح غير فاعلة في رفع مستوى الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وهنا فقط يصبح زيادة في الدخل النقدية من دون أي زيادة في مستوى الإنتاج، أمّا الاقتصادات النامية والتي تتميز بالجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة والنقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ووجود الكثير من القيود التشريعية التي تمنع الاستجابة للطلب الكلي الفعال، فإنّ الإنفاق العام في هذه الاقتصادات يعدّ أداة مهمة في توسيع الطاقة الإنتاجية (وشاش،2021: 63).

يعدّ التوظيف الكامل أحد الأهداف الرئيسة للسياسة المالية، إذ يقتضي قيام الدولة بالإنفاق العام تعيين موظفين وعمال، أو دفع مبالغ نقدية إلى موردين ثمنًا لشراء بعض السلع والخدمات أو إلى مقاولين مقابل قيامهم بتنفيذ بعض الأشغال العامة. ويقوم هؤلاء الموردين والمقاولين بتشغيل عدد من المستخدمين عمالًا لديهم لإنجاز ما تعاقدوا عليه مع الدولة، غير أنّ أثر الإنفاق العام من تخفيف حدة البطالة لا يقف عند هذا الأثر المباشر، وإنّما له أثر مضاعف في هذا الميدان، فتوزيع دخول جديدة على بعض المواطنين كنتيجة مباشرة للنفقات العامة، تترتب عليه زيادة نسبة الاستهلاك، وهو يؤديّ إلى تشغيل عمال جدد في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية نتيجة الزيادة إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة في الإقبال على استهلاكها. كما أنّ الزيادة في إنتاج هذه السلع يؤديّ إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من الآلات والمعدات ممّا يفتح مجالات جديدة لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة، ومن هنا ظهرت فكرة ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق على مشروعات وأشغال عامة جديدة عندما تظهر بوادر أزمة اقتصادية، إذ إنّ هذه الزيادات في النفقات العامة تؤديّ إلى تنشيط الإنتاج ودفع عجلة النشاط الاقتصادي والحد من خطر الأزمة وتجنّب البلاد البطالة (عبدالله والبيلي، 2021: 46)

5- الأثر المباشر للنفقات العامة على توزيع الدخل القومي

The direct effect of public expenditures on the distribution of national income

إنّ آثار الإنفاق العام في عملية توزيع الدخل تظهر عن طريق تحديد الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام والتي تستهدف الطبقات الفقيرة في المجتمع، وفي الغالب ما يتم التركيز عليه مجالات الدعم الحكومي المقدم الذي يكون عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي والتعليم الأساس والإسكان والبرامج الصحية التي تستهدف الطبقات الفقيرة (اسماعيل، 2016 : 123)، وتؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي على مختلف طبقات المجتمع من طريقتين: (عطية، 1969: 76-77).

أ- إن جميع الأفراد يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة، في حين إن نفقات هذه الخدمات يتحمل الجزء الأكبر منها أصحاب الدخل الكبيرة، بهذا يعد الإنفاق على تلك الخدمات نقلاً للدخل من اصحاب الدخل الكبيرة الى اصحاب الدخل الصغيرة.

ب- إن الطبقات الفقيرة تستفيد من بعض الخدمات العامة أكثر من استفادة الطبقات الغنية منها ومن هذا القبيل اعانات البطالة، والمستشفيات وملاجئ الأيتام ودور العجزة؛ ولهذا يعد الإنفاق على تلك الخدمات نقلاً للدخل من أصحاب الدخل الكبيرة الى أصحاب الدخل الصغيرة.

وعن طريق التوزيعين يكون للإنفاق العام دور مهم نوضحه في الآتي : (العلي، 2011: 90)

- دور النفقات العامة في توزيع الدخل : تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الاسعار أو مكافأة عوامل الانتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين: مباشر عبر تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة (اقرار حد معين لسعر الفائدة) وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة قصيرة للإيجار) وتحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه)، أما التوزيع غير المباشر فيتم عن طريق تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة وبترتب على التدخل في الأسعار التأثير على عوائد عوامل الانتاج.
- ولكي يحدث هذا الأثر ينبغي أن تكون معظم الإيرادات العامة مستمدة من الضرائب المباشرة، وبخاصة التصاعدية؛ لأن نصيب الطبقات الغنية في حصيلتها أكبر من نصيب الطبقات الفقيرة.

1-1-8-2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

Indirect economic effects of public expenditures

إن النفقات العامة تمارس آثاراً اقتصادية على الناتج القومي ولكن بطريقة غير مباشرة وذلك على وفق أثرين: هما أثر المضاعف وأثر المعجل.

1- أثر المضاعف **Multiplier Effect** : يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي الى المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك (عباس، 2005: 130)، ويعد الاقتصادى الانكليزي (ريتشارد كاهن) أول من أدخل فكرة المضاعف الى النظرية الاقتصادية عن طريق محاولته قياس العلاقة القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، وبالتالي فإن مفهوم المضاعف عند (كاهن) هو مضاعف التشغيل في حين إن (كينز) استخدم فكرة المضاعف؛ لبيان أثر الاستثمار في الدخل القومي، وبالتالي فقد سمى (مضاعف كينز) بمضاعف الاستثمار ويعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل القومي، أي أن مضاعف الاستثمار يظهر عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير بالإنفاق الاستثماري (خصاونة، 2015 : 58)، ويمكن حسابة بالعلاقة الآتية : (الإدرسي، 1986: 315-320)

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \dots\dots\dots(1-1)$$

إذ إنَّ:

K : المضاعف

ΔY : التغير في الدخل

ΔI : التغير في الاستثمار

فإذا حصل تغير في الإنفاق العام فإنَّ:

$$Y = \frac{C + I + G}{1 - b} \dots\dots\dots (1 - 2)$$

أذ أن:

Y: الدخل القومي

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

1-b: الميل الحدي للاادخار

$$Y + \Delta Y = \frac{C + I + \Delta G}{1 - b} \dots\dots\dots (1 - 3)$$

ويمكن كتابة المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y + \Delta Y = \frac{C + I + \Delta G}{1 - b} + \frac{\Delta G}{1 - b} \dots\dots\dots (1 - 4)$$

وبعد نقل **Y** الى الطرف الأيمن وبالتعويض عنها بما يساويها $\frac{C+I+G}{1-b}$ يصبح لدينا الآتي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta G}{1 - b} \dots\dots\dots (1 - 5)$$

لذا فإنَّ:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} * \Delta G \dots\dots\dots (1 - 6)$$

ويقسمة طرفي المعادلة على ΔG يصبح الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b} * \frac{\Delta G}{\Delta G} \rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b} \dots\dots\dots (1 - 7)$$

إذن مضاعف الإنفاق العام يكون كالتالي:

$$Kg = \frac{1}{1-b} \quad \text{أو} \quad Kg = \frac{1}{MPS} \dots\dots\dots (1 - 8)$$

يتضح أنَّ قيمة المضاعف (Kg) ترتبط مع الميل الحدي للاستهلاك بعلاقة طردية، وترتبط مع الميل الحدي للاادخار بعلاقة عكسية؛ لذلك تزداد قيمة المضاعف كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وانخفضت قيمة الميل الحدي للاادخار (شهاب، 2003: 145)، وهذا يعني أنَّ المضاعف يساوي مقلوب الميل

الحددي للاذخار. فلو أنّ الناس يدّخرون 10/1 من الدخل الاضافي فإنّ المضاعف يساوي 10، وإذا كان (MPS) يساوي 2/1 فإنّ المضاعف يساوي 2 .

فأيّ تغير مستقل في الإنفاق الحكومي أو الاستهلاكي له نفس الأثر المضاعف على الدخل في النموذج الكينزي، إذ إنّ مبدأ المضاعف له أهمية كبيرة، وإنّ تغيرات صغيرة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي تولّد آثارًا كبيرة على الدخل كما بيّنّا. إلا أنّ هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية لهذه الآثار المضاعفة، وفي الجانب السلبي فإن المضاعف يساعد على شرح التغيرات في الاستثمار حتى ولو كانت صغيرة بالنسبة للنتائج القومي الاجمالي مصدرًا لعدم الاستقرار الاقتصادي. وعلى الجانب الايجابي فإنّ هذا المبدأ يفسّر اسباب ما تودّي إليه تغيرات صغيرة في النفقات الحكومية أو في الضرائب من آثار توسعية كبيرة أو انكماشية على الدخل والتوظيف (جوارتيني وستروب، 1999: 179-281)، هذا وقد تعرّض تحليل لفكرة المضاعف الى العديد من الانتقادات على وفق التطبيق في الواقع العملي أهمها: (شهاب، 2003: 145-146)

أ- اعتقد (كينز) أنّ المؤثر الوحيد في الدخل والنتائج هو الميل الحدي للاستهلاك على أساس أنّ الادخار يعامل على أنه تسرب من الدخل الوطني، وهذا خطأ؛ لأن الادخار عامل مهم؛ لأنّه العامل الذي يحدّد مقدار الاستثمارات التي تؤثر على الإنتاج والدخل الوطنيين.

ب- افترض (كينز) أنّ الطاقة الإنتاجية غير مستغلة بالكامل، وأن الجهاز الإنتاجي للدول مرن، أي يستجيب لأيّ زيادة في الطلب بإحداث زيادة في الإنتاج. غير أن هناك دولاً اقتربت مستويات تشغيلها من التشغيل الكامل، وهناك دولٌ أخرى جهازها الإنتاجي غير مرن فمهما زاد الطلب فإنّ استجابة العرض والإنتاج يكون محدوداً.

ت- افترض (كينز) أنّ الدخل ليس له سوى طريقين إمّا أن يوجّه الى الاستهلاك او للاذخار برغم وجود حالات من الاكتناز لجزء من الدخل.

ث- الضرائب: الضرائب تمتص نسبة من الدخل عند انتقاله من شخص إلى آخر هذا التسرب يؤدّي إلى الإضعاف من قوة المضاعف وأثره بسبب نقص دورات الإنفاق الاستهلاكي.

ج- الاستيرادات: يؤدّي زيادة الميل للاستيراد من الخارج إلى تسرب جزء من الإنفاق إلى الخارج ممّا يؤدّي لخفض الأثر المتتابع للمضاعف في دورات الإنفاق.

ح- ادّخار قطاع الأعمال: كلّ زيادة في الإنفاق يؤدّي لزيادة في دخول الأشخاص من جهة، وزيادة في دخول مدخرات قطاع الأعمال من جهة أخرى، إذ تزداد أرباح القطاع، وهذه الأرباح قد تدخر لجزء من الوقت قبل أن يتم إنفاقها.

خ- لا يمارس المضاعف عمله فوراً؛ إذ يوجد ما يسمّى بفترات الإبطاء بين الحصول على الدخل والقيام بإنفاقه وكلّما امتدّت تلك الفترة كلما انخفض تأثير المضاعف.

2- اثر المعجل **Accelerated Effect** : يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، إذ إنّ الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بالمعجل ، ومما هو جدير بالذكر أنّ هناك تفاعلاً متبادلاً بين مبدئي المضاعف والمعجل كما أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي الى آخر (سباش، 2016: 33).

إن مبدأ معجل الاستثمار يبيّن مدى تأثير الاستثمارات نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات. فإذا ما ازداد الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، فإن الطلب على الاستثمارات، أي المشاريع الإنتاجية سوف يزداد هو الآخر وذلك بنسبة مئوية أكبر من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية؛ ولهذا فإنّ عملية الاستثمار تتحدد بمدى تغير حجم الطلب الاستهلاكي وهكذا فإن المعجل هو عكس المضاعف إذ إنّ الأول يوضّح تعلق الاستثمار بالاستهلاك، في حين الأخير يوضّح اعتماد الاستهلاك على الاستثمار أو الإنفاق العام (عجام، 1993: 357)، ويمكن حساب المعجل وفق الصيغة الآتية: (الحريري وآخرون، 2017: 113)

$$A = \frac{\Delta I}{\Delta C} \dots \dots \dots (1 - 9)$$

إذ إنّ :

A = المعجل

ΔI = التغير في الاستثمار

ΔC = التغير في الاستهلاك

أي أنه إذا ما ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالنسبة نفسها من رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد، بل يمتد إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة.

لذا تتوقف فكرة أثر المعجل على: (عبدالكريم 2020 : 32)

أ- عدم وجود مخزون من السلع الاستهلاكية، فإذا كان لدى المشروع سلعة استهلاكية فإنّه يستطيع تلبية الطلب المتزايد دون اللجوء الى التوسع في الاستثمار.

ب- يرتبط التوسع في الاستثمار بمرونة الجهاز الانتاجي ومدى استجابته للزيادة الطارئة في الطلب، أما إذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فسوف تؤدي الزيادة في الطلب الى ارتفاع الاسعار وليس الى التوسع في الاستثمارات كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الزراعية التي يتمتع جهازها الانتاجي بعدم المرونة.

ت- كما تؤدي زيادة الإنفاق العام من قبل الدولة الى نقل بعض عناصر الإنتاج من قطاع لآخر، تستطيع الدولة توجيه النفقة العامة الى قطاع معين بجلب عناصر الإنتاج إليه.

1-1-3-8-3- العلاقة بين المضاعف والمعدل and the accelerator

ومن هنا تتضح الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الانتاج والاستهلاك، إذ يحدث تداخل بين المضاعف والمعدل ، أي ما يطلق عليه المضاعف المركب أو المزدوج* ، ويحدث تداخل بين أثر الاستثمار المولد في استمرار الحركة التراكمية وما وراء حدودها، ويكون الميل الحدي للاذخار موجباً فيؤدي إلى أن يبدأ المضاعف عمله من جديد (بانافع وعلی، 2020: 140)؛ ولذلك ينبغي أن نفرق عند دراسة أثر المضاعف والمعدل في الإنفاق العام بين طرق تمويل الزيادة في الإنفاق العام: (عبدالمنعم، 2006: 202)

أ- إذا كان تمويل الزيادة في الإنفاق العام يتم مع ثبات الاقتطاع من الافراد مثلاً عن طريقة التمويل التضخمي فإنّ الزيادة في الإنفاق تحدث زيادة في دخول الافراد، إلا أنّ ذلك سيتبعه في الدورات الإنفاقية التالية زيادة نسبية في حصيلّة الضرائب نتيجة لزيادة دخل الأفراد، وبالتالي تنخفض قيمة المضاعف بذلك القدر من معدل الاقتطاع الحدي للضرائب.

ب- تمويل الزيادة في الإنفاق العام عن طريق زيادة مماثلة في الضرائب، وفي هذه الحالة لا يعني تلاشي آثار الزيادة في الإنفاق العام بفعل الاقتطاع من دخول الافراد، فقد يحدث عند مستوى أدنى من التشغيل الكامل زيادة في حجم الإنتاج تعادل الزيادة في الإنفاق العام مع ثبات دخول الافراد.

1-2-1- المبحث الثاني: ميزان المدفوعات

1-2-1- مفهوم ميزان المدفوعات (BOP) Balance of Payments

إن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي حصول الدولة مقابل صادراتها من السلع والخدمات والذهب، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية، هذه المعاملات الدولية تحتاج الى سجل محاسبي يظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم، ومستوى النشاط الاقتصادي داخل الدولة، إنه ميزان المدفوعات (عمار، 2013: 21)، ويمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة سنة، يسجل فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، وتشمل حركات السلع والخدمات، وتتطوي على مطالبات مالية، ومطلوبات قومية على العالم الخارجي أو بالعكس. ويخضع الميزان لنظام القيد المزدوج المحاسبي بحيث إنّ كلّ معاملة مسجلة في الميزان تقيد في قيدين اثنين متساويين أحدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية والآخر مدين وإشارته سالبة، وبهذا يتحقق التوازن الحسابي للميزان (International Monteary Fund,1996: 1).

هذا التوازن لا يعبر عن التوازن الاقتصادي للدولة المعنية، فقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات ويتم تعويض هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج أو استخدام الاحتياطات النقدية، وقد

$$Ki = \frac{1}{1-b-i}$$

إذ إنّ:

b : الميل الحدي للاستهلاك

i : الميل الحدي للاستثمار

تحقق الدولة فائضاً في ميزان المدفوعات وتتصرف في الفائض عن طرق استثماره في الخارج وزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية (الخطيب ودياب، 2021: 292)، وميزان المدفوعات لبلد ما هو سجل لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة، ومكوناته الرئيسية هي الحساب الجاري وحساب راس المال وحساب التسويات الرسمية وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة والمعاملة الدائنة **A credit transaction** هي تلك التي تؤدي إلى الحصول على مدفوعات من الأجانب والمعاملة المدينة هي تلك التي تؤدي إلى مدفوعات للأجانب (سالفاتور، 2011: 122)، ويعرف أيضاً على أنه سجل محاسبي أو احصائي موثق رسمياً، ويعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات **Receipts** والمدفوعات **Payments** وتترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة (معروف، 2006: 235).

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات الدولية على أنه سجل محاسبي موجز لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان تلك الدولة من أفراد أو شركات أو جهات حكومية وبين المقيمين في العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة (Dunn Jr & Mutti, 2004 : 268).

لذلك فإنه يعتبر مرآة عاكسة لحالات الوضع الاقتصادي لبلد ما وأنه الجسر الذي يتم على وفقه تبادل المصالح الاقتصادية مع العالم الخارجي، فضلاً عن أنه يوضح المركز التجاري والاقتصادي مع دول العالم الأخرى بمدة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنة واحدة (الدليمي والدليمي، 2020: 268)، ومن وجهة نظر الباحث يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل منظم يعتمد على قيد مزدوج أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما، والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ويشمل ميزان المدفوعات على : (المصري، 2013: 8)

- 1- المعاملات في السلع والخدمات والدخل بين اقتصاد ما وبقية أنحاء العالم.
- 2- التغيرات في الملكية وفي الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وفي المستحقات على بقية أنحاء العالم والالتزامات تجاهه.
- 3- التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة المطلوبة لغرض الموازنة بالمعنى الحسابي لأيّة قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو التغيرات التي لم يدرج قيد مقابل لها.

1-2-2- أهداف ميزان المدفوعات **Balance of Payments goals** : (خالد، 2014: 161)

- 1- تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- 2- عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشراً لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة التوازن.
- 3- يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.

4- توفير احصاءات التجارة الخارجية وقياس تدفق الموارد بين دولة واخرى.

1-2-3- أهمية ميزان المدفوعات : The importance of balance of payments

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب الآتية: (السريتي والخضراوي، 2017: 251-252) (حميداتو وشويرفات، 2016: 288) (السريتي وغلان، 2012: 231-232)

1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي؛ لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والاستيرادات وهيكلها، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

2- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى عرض وطلب العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: إذ يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية؛ ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4- تقيس الوضع الخارجي للدولة : إذ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك فهي تعكس الوضع الخارجي للدولة.

1-2-4- أقسام او بنود ميزان المدفوعات Sections or items of the balance of payments

يتألف ميزان المدفوعات من خمسة اقسام رئيسة هي: (أمين، 2008: 28)

1-4-2-1- حساب العمليات الجارية Current Account: ويتكون حساب الميزان الجاري مما يأتي:(الوزني والرفاعي، 2014: 372-373)

1- الميزان التجاري (BOT) Trade OF Balance : هو عبارة عن صافي الصادرات السلعية، أي

الصادرات من السلع مطروحاً منها الاستيرادات من السلع .

2- ميزان الخدمات (BOS) Services OF Balance : ويشمل المقبوضات مطروحاً منها

المدفوعات على الخدمات المختلفة من سياحة وسفر وخدمات بنكية وحوالات العاملين والنقل

والخدمات الحكومية وغيرها.

1-2-4-2- حساب رأس المال (Capital Account): يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة، مع التمييز ما بين حساب رأس المال طويل الأجل وبين حساب رأس المال قصير الأجل.

1- حساب رأس المال طويل الأجل Long Term Capital Account: إنّ معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة وتبادل السلع والخدمات فقط فهناك تحركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد الى آخر بقصد توظيف الأموال في الاستثمار طويل الأجل، وتتمثل هذه التحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالإستثمارات المباشرة في الخارج ، وتنعكس هذه التحركات في الحساب الرأسمالي، إذ يسجل التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل (حمد، 2014: 5).

2- حساب رأس المال قصير الأجل Short Term Capital Account: أمّا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل فتشمل حركات الودائع الجارية بين البنوك وصفقات بيع وشراء الأسهم والسندات التي تستحق السداد بفترة أقل من سنة واحدة بين المقيمين وغير المقيمين، وهذه الحسابات عادة ما تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الأخرى في الميزان وخاصة معاملات الحساب الجاري، ومعاملات حساب رأس المال طويل الأجل والتحويلات أحادية الجانب (أمين، 2008: 230) ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة أنّه غالباً ما يكون من الصعب تتبع جميع تحركات رأس المال قصير الأجل داخل الدولة وخارجها، يمكن في أحسن الاحوال أن تكون تقديرات تقريبية بالفعل وفي بعض البلدان لا توجد فئة منفصلة لحساب رأس المال قصير الأجل (Mannur, 1999: 234)، ومن الضروري أن نفرّق بين حركة رؤوس الاموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز او الفائض في ميزان المدفوعات، وتتأثر حركة رؤوس الاموال قصيرة الأجل التلقائية بعوامل هي: (عزي، 2018: 241)

- 1- التضخم وما ينتج عنه من هبوط في قيمة رأس المال.
- 2- الخوف أو التهرب من الظروف غير الملائمة كالحروب والازمات.
- 3- التغيرات في سعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة.
- 4- عامل المضاربة ويحدث عندما يتوقع المضاربون تحسناً ملموساً عن طريق مؤشرات تدلّ على تغير في القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحد البلدان، فيقوم المضاربون بتحويل رؤوس الأموال الى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبيعون هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم بارتفاعها، ويحدث العكس في حالة توقع هبوط ملموس لعملة بلد ما.

**1-2-4-3- صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والاصول السائلة
:Net International Reserves of Monetary Gold and Liquid Assets**

ويشمل هذا لحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة والنقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان رأس المال يواجه هذا العجز

عن طريق السحب على الاحتياطات الأجنبية والذهبية، وبصورة مشابهة فإن البلد الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته، فإنه يلجأ الى بناء احتياطات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية، فالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع المصدرة لغرض الحصول على العملات الأجنبية (العبيدي وآخرون، 2013: 41)، وهنا يجب أن نفرّق هنا بين نوعين من أنواع تحركات الذهب: (السيد، 2018: 277).

الأول: هو الذي يخرج فيه الذهب أو يدخل لأغراض صناعية أو تجارية، وبالتالي يُعدُّ سلعة من السلع، ومن ثم فإنه يسجل شأنه شأن بقية السلع الأخرى في حساب التجارة المنظورة.

الثاني: هو الذي يخرج فيه الذهب أو يدخل لأغراض نقدية، وبالتالي يُعدُّ خروجاً أو دخولاً لرأس المال، ومن ثم يسجل في حساب التحويلات الرأسمالية، أو يفرد له حساب خاص به.

ويسجّل خروج الذهب من الدولة في جانب الدائن في ميزان مدفوعاتها ويسجل دخول الذهب في جانب المدين، سواء كان ذلك لأغراض نقدية أو لأغراض تجارية.

1-2-4-4- التحويلات احادية الجانب Unilateral transfers: وهذا يمثل الجزء الرابع من حسابات ميزان المدفوعات ويقصد بها التحويلات التي تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها التزام مقابل، مثل قيام دولة (مقيمين في دولة) بتقديم معونات او منح وهدايا أو مكافآت الى دولة أخرى الى (غير المقيمين). والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الأخرى في الميزان أنها تتم من طرف واحد وليس طرفين، فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية؛ لأنّ تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل، أما التحويلات احادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها أي التزام مقابلها، ومن امثلتها تحويلات العاملين، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية الى القاعدة نفسها، اي أنّ كلّ عملية تؤدي الى حصول البلد على إيرادات (نقد اجنبي) تسجل في الجانب الدائن، وكلّ عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين (أمين، 2008: 228).

1-2-4-5- حساب السهو والخطأ Account of omissions and errors: إنّ التسجيلات في الجانب المدين والدائن قد لا تكون متماثلة نظراً لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف؛ ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع الدائن لا يساوي المدين، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنًا حسابياً وتدخل القيمة النقدية الخاصة بالمساعدات والاتفاقيات العسكرية ضمن هذا الحساب؛ ولهذا السبب تستخدم فقرة السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيدين، ويحصل ذلك في الحالات الآتية: (أبو زيد، 2016: 118).

- 1- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات.
- 2- الخلل الناجم من تغيير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً.
- 3- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمتها بفقرة السهو والخطأ.

1-2-5- الشكل العام لميزان المدفوعات General form of the balance of payments : يقسم

ميزان المدفوعات (أفقياً) الى خمسة حسابات طبقاً لطبيعة المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي؛ وذلك بغض النظر عن كون هذه المعاملات مدينة أو دائنة. وهي حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، وحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول، والتحويلات احادية الجانب، وحساب السهو والخطأ.

ونلخص من الجدول (1-1) الى أن ميزان المدفوعات الدولية لأيّ دولة، يتضمن تصنيفين رئيسيين،

هما: **التصنيف العمودي Vertical Classification** و**التصنيف الأفقي Classification Horizontal**.

ويقصد **بالتصنيف العمودي**، هو توزيع المبادلات الاقتصادية بين بندين رئيسيين وهما المدين **Debtor** فتعدّ أيّ عملية تحتاج الى النقد الأجنبي أو ترتب عليها بالدفع، تسجل كبندين في ميزان المدفوعات أو يعبر عنها بإشارة سالبة (-)، أما الدائن **Creditor** فأيّ معاملة تؤدّي الى توفير النقد الاجنبي أو تقليل التزامات الدولة قبل الأجانب، تسجل كبندين في ميزان المدفوعات أو يعبر عنها بإشارة موجبة (+)، وينتج هذان البندان من مجموعة من الالتزامات الناشئة كنتيجة طبيعية لكافة انتقالات السلع والخدمات ورؤوس الأموال... وتجعل هذه الالتزامات بالضرورة دولة ما إزاء غيرها دائنة أو مديونة (معروف، 2006: 243).

إذا كانت بيانات ميزان المدفوعات دقيقة وكاملة، فلا بدّ أن يتساوى مجموع الديون (الجانب المدين) ومجموع الحقوق (الجانب الدائن). وكلما يحدث ذلك في الواقع لوجود الآلاف من المعاملات الدولية، التي تتم بين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي، ولكي يتحقق التعادل بين جانبي الميزان يضاف بنداً (مدينة أو دائناً) في ميزان المدفوعات يعرف باسم (السهو والخطأ) ويقاس الفرق الاحصائي بين الجانبين وترجع حتمية التساوي بين الجانب المدين والدائن في ميزان المدفوعات الى الطريقة المحاسبية التي يقوم عليها القيد في الميزان، وهي طريقة القيد المزدوج فكل معاملة من المعاملات الدولية، تسجل مرتين، الأولى في الجانب الدائن (+) إذا ترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج أو "نقص مديونيتها للخارج والثانية في الجانب المدين (-) إذا ترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج "نقص دائنيته قبل الخارج (مندور، 1990: 162).

فيما يخص **التصنيف الأفقي**، فإنّه يتضمن عناصر ميزان المدفوعات أو ما يسمّى بالأجزاء الوظيفية في ميزان المدفوعات التي تم ذكرها آنفاً في أقسام أو بنود ميزان المدفوعات.

الجدول (1-1) تركيبة ميزان المدفوعات

صافي الدائن (+) صافي المدين (-)	مدين (-)	دائن (+)	البيان
			أولاً- حساب العمليات الجارية: 1- الميزان التجاري أ- الصادرات المنظورة (من السلع) ب- الاستيرادات المنظورة (من السلع) 2- ميزان الخدمات أ- الصادرات غير المنظورة (من الخدمات) ب- الاستيرادات غير المنظورة (من الخدمات)
			ثانياً- حساب رأس المال: 1- المتحصلات من رؤوس الأموال (القروض قصيرة وطويلة الأجل، الاستثمارات) 2- المدفوعات من جانب واحد (هبات، هدايا، تعويضات، إعانات، تحويلات... الخ)
			ثالثاً- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول السائلة: 1- الصادرات من الذهب 2- الاستيرادات من الذهب
			رابعاً- التحويلات احادية الجانب: 1- المتحصلات من جانب واحد (هبات، هدايا، تعويضات، إعانات، تحويلات... الخ) 2- المدفوعات من جانب واحد (هبات، هدايا، تعويضات، إعانات، تحويلات... الخ)
			خامساً- حساب السهو والخطأ:
			المجموع

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الفقرة (1-2-4) ص³⁴ من الرسالة.

1-2-6- التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

Economic Interpretation of Balance of Payments Balances

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكلّ منها دلالتة الاقتصادية: (حميداتو وشويرفات، 2016: 289)
1- الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة واستيراداتها، ويعبّر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبّر هذا الرصيد أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالاستيرادات.

2- رصيد العمليات الجارية: مؤشر على قدرة أو حاجة الاقتصاد المعني على التمويل، إذ يعبّر الرصيد الموجب للعمليات الجارية على أنّ الدولة لها قدرة على التمويل بعدّها استطاعت تكوين ادخار صافٍ من خلال تعاملها، أما الرصيد السالب لهذا البند فيدل على احتياج للتمويل من الخارج.

3-الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلباً على العملة المحلية وبالتالي تحسناً في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل عرضاً للعملة المحلية وبالتالي تدهوراً في قيمتها.

1-2-7- المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات Balance of Payments Economic : Indicators

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته وهذا بفضل مؤشرات الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي ذكرت آنفاً: (خالد، 2014: 177-180) (شنيب والفاخري، 2011: 53-54) (العبيدي وآخرون، 2013: 65-66).

1-2-7-1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

The relationship of the trade balance to the overall economy

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1-10)$$

إذ إن:

Y: الإنتاج من السلع مقيماً بالنتائج المحلي الاجمالي (GDP) بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعام

I : الاستثمار الداخلي الخاص والعام

X : الصادرات من السلع

M : الاستيرادات من السلع

من العلاقة (1-10) يمكن استنتاج ما يأتي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots \dots \dots (1-11)$$

إذ إن:

C + I : تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots \dots \dots (1-12)$$

إذ أن:

Y - EL : تمثل الفائض أو العجز في الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

X - M : يمثل رصيد الميزان التجاري

فاذا حقق البلد فائض من الناتج المحلي الاجمالي (Y - EL > 0) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية

مغطاة كلها بجزء من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويوجه الباقي منه (الفائض) الى التصدير، وهو ما

يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة (X - M > 0).

1-2-7-2-2- معدل التغطية (RC) Coverage Rate أو مؤشر تغطية الصادرات للاستيرادات: وهو عبارة نسبة الصادرات (X) الى الاستيرادات (M) من السلع.

$$RC = (X / M) * 100 \dots \dots \dots (1-13)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن

الاستيرادات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني ان قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الاستيرادات؛ ولذلك يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

1-2-7-2-3- معدل التبعية (RD) Dependency Rate أو مؤشر الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي : وهو عبارة عن نسبة الاستيرادات من السلع (M) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويعكس

هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على الخارج في تغطية الطلب المحلي من السلع وتمثل نسبه ذلك المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي. وتعدُّ الدولة منفتحة اقتصاديا إذا شكَّلت النسبة أكثر من (20%) من الناتج المحلي، وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أنَّ هذا البلد ليست لها تبعية وطيدة للخارج، ويمكن حساب هذا المؤشر على وفق المعادلة الآتية : (الغالبى ومرزوك، 2019: 58).

$$RD = (M / GDP) * 100 \dots \dots \dots (1-14)$$

1-2-7-2-4- معدل القدرة على التصدير (RAE) Export Ability Rate أو مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي: وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

كلما كان هذا المعدل كبيراً فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير، دلَّ ذلك بحسب هذا المؤشر بأنَّ للصادرات دوراً مهماً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإذا وصلت هذه النسبة الى (25%) من الناتج، يعدُّ الاقتصاد منفتحاً الى الخارج ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية: (المولى وآخرون، 2021: 181).

$$RAE = (X / GDP) * 100 \dots \dots \dots (1-15)$$

1-2-7-2-5- معدل القدرة على سداد الاستيرادات (RAPM) The rate of Ability to Pay Imports)

: يتم هنا مقارنة الاحتياطات بحجم الديون الخارجية خصوصاً على المدى القصير، هذه المقارنة مفيدة لقياس المخاطر المرتبطة بالتطورات السلبية التي تحدث على مستوى الأسواق المالية الدولية؛ لأنَّه عادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصير الأجل لا تعتمد على الاحتياطات، وإنَّما باللجوء إلى الإقتراض من الأسواق المالية الدولية، فإذا كانت الديون الخارجية قصيرة الأجل أكبر من الإحتياطات فهذا ينبئ بوجود خطر بالتعاملات التي يحتاج إليها الاقتصاد ولا يمكن إيقافها أو الحد منها إلا نادراً، مثل تلك المتصلة بالإئتمان التجاري والخاص بالاستيرادات من السلع والخدمات، وكذلك تقيس هذه النسبة على الوفاء بالإلتزامات الخارجية وعدم الوفاء بهذه الإلتزامات يعني أنَّ الدولة تعاني من نقص في السيولة الدولية مما يؤدِّي إلى هروب رؤوس الأموال أيضاً (زايري، 2009: 52-53).

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، إذ كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة استيراداته في اقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوماً أو ثلاثة (3) أشهر، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) الى الاستيرادات من السلع (M).

$$RAPM = (R / M) * 360 \text{ JOURS(1-16)}$$

1-2-7-6- العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي (GDP)

The relationship between the trade balance deficit and the gross domestic product

يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والنتاج المحلي الإجمالي بالعلاقة الآتية:

$$BOC / GDP \text{ إذ إنَّ BOC يمثّل رصيد ميزان العمليات الجارية.}$$

وعموماً إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعدُّ عادياً حسب آراء الخبراء، أمّا إذا تجاوز (5%) فإنَّ الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعاً ما، إذ إنَّ احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

1-2-8- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات في equilibrium and imbalance

balance of payments: يعرف الإختلال في ميزان المدفوعات بأنَّه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، والخلل يعني حدوث عجز أو فائض، فبالنسبة للعجز فإنَّه يظهر عندما تزيد المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، وبالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما عن طريق بنود أسفل الخط (عمليات المقاصة أو التسوية) مثل: السحب من الأرصدة الدولية وحركة القروض وتصدير واستيراد الذهب، أما الفائض فيظهر في حالة العكس. وقد يكون الإختلال مؤقتاً كما يكون دائماً بحسب السبب المؤدّي له. ومن بين هذه الأسباب ما يأتي: (الخطيب ودياب، 2021: 293-294).

1- تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي في البنك المركزي للدولة، إذ يؤدّي الفائض في الميزان إلى حدوث فائض منها.

2- مقياس ميزان المدفوعات الأساسي، إذ يتحدّد الإختلال هنا في التفاوت بين إيرادات ونفقات الدولة على صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساس (التجاري، الخدمات، المعاملات الرأسمالية).

3- مقياس السيولة الخارجية، إذ يتحدد الإختلال من التغيرات في الاحتياطات الرسمية للدولة في ميزان المعاملات الرسمية.

4- مقياس العمليات التلقائية، إذ يتحدد بجميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات ولكن بدافع الربح والتجارة، وتعرف ببنود فوق الخط (العمليات التلقائية أو المستقلة)، مثل الصادرات والاستيرادات السلعية.

1-2-9- أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات :

Types of imbalances in the balance of payments

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدّي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات هي:

1-9-2-1- الاختلال الموسمي (Seasonal Disequilibrium): ويحدث الاختلال الموسمي بسبب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخلل يزول بمرور الوقت وحلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها في فترة اخرى من السنة نفسها (عبدالقادر، 2011: 138)

1-9-2-2- الاختلال الطبيعي العارض أو العشوائي (Random Disequilibrium): ينجم هذا الاختلال عندما تحدث في البلدان الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر على صادرات الدولة، وما يترتب عليه من انخفاض النقد الأجنبي من تلك الصادرات، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات. ومثال على ذلك الدول الزراعية، فإصابة محصول التصدير الرئيس بأفة زراعية على سبيل المثال، قد يؤدي إلى وجود اختلالات في الميزان التجاري (شنيب والفاخري، 2011: 59)

1-9-2-3- الاختلال الدوري (Periodicity Disequilibrium): من المعروف أن الاقتصاد القومي لأي دولة من الدول وخصوصا تلك التي تأخذ بالنظام الرأسمالي أو التي تعتمد على ما يسمّى بنظام السوق يتعرض لموجات من الرخاء يزداد فيها التشغيل ويزداد فيه الدخل القومي وترتفع الأسعار، تتلوها موجات من الانكماش أو الكساد ينخفض فيها مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتتنخفض الأسعار، ومثل هذه التغيرات تحدث عادة بصورة تكاد تكون منتظمة، وتكرر في فترات تتراوح بين (5) سنوات و(15) سنة، وتسمّى مثل هذه التقلبات بالدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية (السيد، 2018: 285).

1-9-2-4- الاختلال الاتجاهي Directional imbalance: هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، ويصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية السائرة في طريق النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية يزداد الطلب على الاستيرادات من المواد الأولية والتجهيزات الانتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، وعندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الاموال. (مندور، 1990: 179).

1-9-2-5- الاختلال الهيكلي (الدائم) Structural Disequilibrium: ويحدث الاختلال الهيكلي لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل بالدولة محل الدراسة. فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول (مثل دول أوبك) إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في استيرادات هذه الدول، وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلا من القطن، والبتترول بدلا من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الخامات الأصلية، وانخفاض استيرادات الدول الاخرى من هذه الخامات، والاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد، وإلا فإن هذه الاختلالات تغذى بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الاختلالات (عبدالقادر، 2011: 139).

1-9-2-6- الاختلال المرتبط بالأسعار Price imbalance: يترتب على انخفاض القيمة الداخلية لعملة دولة ما (القوة الشرائية للوحدة النقدية)؛ بسبب ارتفاع الاسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى،

ظهر هذا الاختلال في ميزان مدفوعاتها عندما تحتفظ هذه الدول بسعر صرف عملتها (قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية على ما هو عليه)؛ وبسبب ارتفاع الاسعار أو التضخم المحلي يزيد الطلب على الاستيرادات الرخيصة نسبياً والبديلة للإنتاج المحلي كما يقل الطلب الأجنبي على الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها للتحويل الى الدول المنافسة، ومن شأن كل هذا زيادة عجز ميزان المدفوعات، وخاصة في ظروف زيادة الدخل النقدي والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، ولا سبيل لعلاج هذا الاختلال إلا على وفق قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها، أو إعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسات انكماشية مناسبة (مندور، 1990: 180-181).

1-2-9-7- الاختلال الأساسي Basic imbalance: إذا استمرَّ عجز ميزان المدفوعات لعدد من السنوات؛ بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة فقد أصبحت معظم البلدان النامية تعاني بصفة شبيهة مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحياناً ركودها أو تدهورها بشكل مطلق، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولي لها، أو استمرار اعتمادها المتطرف على إنتاج وتصدير السلع الأولية وإذ إنها مضطرة الى استيراد معظم أو كل احتياجاتها من الآلات والمعدات اللازمة للتصنيع من البلدان المتقدمة، وقد أمكن لبعض البلدان النامية تغطية بعض العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق الاقتراض طويل الأجل من الخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع ذلك فالصورة العامة تؤكد أنَّ تحركات رؤوس الاموال طويلة الأجل لم تُسهم إلا بالقدر اليسير في حل مشكلة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلدان النامية (أحمد، 2021: 232-234).

1-2-10- مفهوم الميزان التجاري The concept of trade balance:

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري، إذ إن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات واستيرادات البلد. يعدُّ الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو احد مدخلات الناتج المحلي للدول (بختيار وبختيار، 2021: 176) يعرف الميزان التجاري بأنه (جزء من ميزان المدفوعات يشمل كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات واستيرادات بلد ما مع بقية دول العالم في مدة زمنية محددة، بالتركيز على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود (العاني ومحي، 2019: 336) ويقصد بالميزان التجاري أيضاً رصيد العمليات التجارية، أي الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً، يمكن أن يكون الميزان التجاري موجباً أو سالباً، فإذا كان رصيده ايجابياً فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من استيراداتها نقول فائض في الميزان التجاري أو ما يسمَّى (الفائض التجاري)، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبياً فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من استيراداتها نقول إنَّه لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا يسمى بالعجز التجاري ولا

ينبغي بالضرورة أن ينظر الى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية(خلف، 2018: 479) ويعرف أيضاً الميزان التجاري بحسب صندوق النقد الدولي(IMF) بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الخارجية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تشمل الضرائب الكمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (صغير، 2014: 44-45) فإن تعليمات صندوق النقد الدولي (IMF) ولأغراض القيود تبيّن أن صادرات البضائع يجب أن تقيم (Free On Bord) (FOB) عند الحدود، إذ تقوم ادارة الكمارك باحتساب الصادرات(FOB)، بمعنى الصادرات المحملة على ظهر السفينة عند الحدود الكمركية في ميناء التصدير بدون تكاليف النقل والتأمين، كما أن قيمة الاستيرادات تحسب (Cost insurance and freight) (CIF) أي كلفتها(FOB) مضافة إليها كلفة النقل والتأمين، ويسجل تصدير اي نوع من السلع قيماً دائماً، حيث يترتب عليها توليد عملة أجنبية لداخل البلد وتفيد بعلامة الاضافة (+) plus sign، أما الاستيرادات فتسجل في الجانب المدين وتفيد بعلامة سالبة (-) negative sign؛ لأنها تتطلب مدفوعات بالعملة الاجنبية للخارج (الشمري وحزمة، 2015: 141-142) وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات واستيرادات البلد ويعبر عنها بالمعادلة الآتية:

الميزان التجاري = قيمة الصادرات الاجمالية - قيمة الاستيرادات الاجمالية

الميزان التجاري يشكّل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، وخاصة البلدان النامية المصدرة للنفط والمعادن، ويعدّ الميزان التجاري من العوامل الداخلة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد (مليكي وآخرون، 2012: 137).

ويمكن تعريف الميزان التجاري على أنّه الفرق بين قيمة السلع والخدمات المباعة للأجانب من قبل المقيمين والشركات في بلد الأم وقيمة السلع والخدمات المشتراة من الأجانب، بمعنى آخر الفرق بين قيمة البضائع والخدمات التي يتم تصديرها واستيرادها من بلد ما (Mannur,1999:238).

واستناداً لما سبق يمكن تعريفه على أنّه الفرق بين صادرات البلد وبين قيمة استيراداته سواء كانت سلعاً او خدمات منظورة او غير منظورة خلال مدة زمنية محددة، يسجل الميزان التجاري فائضاً (Surplus) إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات، ويسجّل عجزاً (Disabled) إذا كانت قيمة استيراداته أكبر من قيمة صادراته، ويطلق عليه بالحساب الجاري (Current account).

1-2-11- المكونات الأساسية للميزان التجاري هي (زيارة ودعدوش، 2019: 335)

1- الميزان السلعي (commodity balance): ويضم كافة السلع والخدمات المنظورة التي يتم تبادلها عبر الحدود الكمركية بين الدول، وتعرف الصادرات Export بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية مع العلم أنّ هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات (خلف، 2018: 480) تسجل الصادرات في ميزان المدفوعات في جانب الدائن؛ لأنها تمثل

مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في جانب المدين من الميزان باعتبارها مقبوضات نقدية استلمتها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج، إذ إنّ قيمة الصادرات تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، مرة كحقوق على الدول الأخرى التي يتم التصدير إليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من الدولة (جبار، 2009: 17)

إنّ تصدير واستيراد السلع المادية يشمل هذا البند الصادرات (FOP) تحت الجانب الدائن والاستيرادات (CIF) تحت الجانب المدين، ويعدُّ هذا البند من أهم بنود ميزان المدفوعات ويسجل عادة احصائيات الكمارك وهو ما يطلق عليه الصادرات والاستيرادات المنظورة، ويتألف منها الميزان التجاري؛ لأنَّه بمثابة بيان للحقوق والديون الناجمة عن السلع المنظورة (منير، 2014: 31)، أما الاستيرادات تسجل في الجانب المدين في ميزان المدفوعات؛ لأنَّها تمثل ديناً على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الاستيرادات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الاستيرادات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمَّت مقابل استيراد السلع منه (جبار، 2009: 18).

2- الميزان الخدمي (service balance): ويضمُّ كافة الخدمات غير منظورة التي يتم تبادلها بين الدول المتعاملة تجارياً كونها لا تمرّ عبر أجهزة الكمارك، ويشار أيضاً إلى صعوبة قياسها عند مقارنتها مع المعاملات المنظورة مثل النقل، السياحة، خدمات حكومية، تأمين، الاستثمارات.

ومن أهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات: (لحسن ولخضر، 2018: 291) (يونس وآخرون، 2015: 231-232).

أ- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل، البري، البحري، النهري، الجوي، التي تؤدّيها الدولة إلى غير المقيمين أو يؤدّيها الخارج إلى المقيمين، وتشتمل أيضاً على أجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر وبنود أخرى مثل: رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وتزويدها بالوقود...الخ.

ب- **التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين نقل بضائع، حياة، حوادث، بما في ذلك إعادة التأمين.

ت- **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتماداً على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

ث- **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة فوائده وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية...الخ، أو أرباح أسهم أو فوائده قروض أو سندات.

ج- **العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية- المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشترك -

أو غير العسكرية- المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها...الخ.

ح- الخدمات الأخرى: وتشمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج . لغير المهاجرين العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتليفون، الدعاية، إيجار الأفلام...الخ.

1-2-12- التوازن في الميزان التجاري Balance in the trade balance

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الانتاج المحلي + الاستيرادات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي (المنتجات الاجنبية)
معناه:

الإنتاج المحلي + الاستيرادات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار)، والذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي (الأمين وآخرون، 2019: 10).

1-3-1- المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والميزان التجاري

1-3-1- العلاقة بين الإنفاق العام والميزان لتجاري

:The relationship between public spending and the trade balance

تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وتصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري، تختلف فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري حسب توجهات وأهداف الدولة، التي عادة ما تستهدف تحقيق آثار مباشرة عن طريق زيادة الإنتاج أو الاستهلاك أو آثار غير مباشرة عن طريق آلية عمل كل من مضاعف الإنفاق العام والمعدل في الاقتصاد.

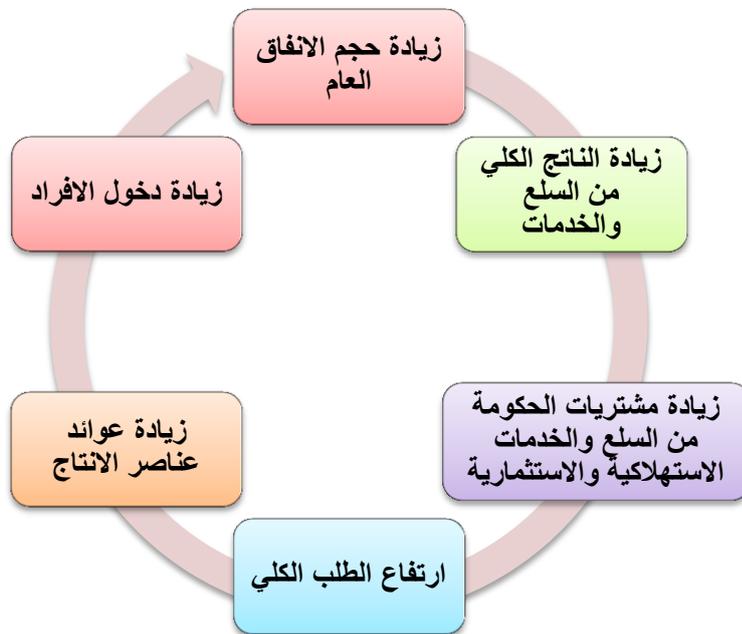
1-1-3-1- فاعلية الإنفاق العام المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

The effectiveness of direct public spending in correcting the imbalance in the structure of the trade balance

يؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي على وفق زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، أما يكون في شكل إنفاق استثماري يطلق عليه (إنتاجية الإنفاق العام) وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه، أو إنفاق جارٍ يمكن ان يكون سبباً لزيادة إنتاجية العمال عبر منحهم التعليم والصحة والتدريب المجاني الذي يُحدث زيادة في الطلب الخاص.

وكما هو معروف فإنَّ الطلب الفعلي يتكون من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وعلى أموال الاستهلاك، إذ يتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب

الفعلي، اي الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك ولما كانت النفقات احد مكونات الطلب الكلي، وأن هذا الأخير يحدد مقدار الناتج الكلي، فإنَّ زيادة حجم الإنفاق العام يقود الى زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات، ذلك أنَّ زيادة الإنفاق العام يعني زيادة مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات، إذ إنَّ هذه السلع والخدمات هي جزء من الناتج الكلي، فأى زيادة في الجزء الذي تشتريه الحكومة من الناتج الكلي يزيد من قوة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي ثم على الناتج الكلي، زيادة الناتج القومي (الدخل القومي) تؤدي الى زيادة دخول الأفراد نتيجة توزيع عوائد عناصر الإنتاج على المساهمين في العملية الإنتاجية (صالح وعداي، 2020: 374).



الشكل (1-6) فاعلية الإنفاق العام المباشرة وأثرها على الناتج القومي.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الفقرة (1-3-1-1) ص⁴⁶ من الرسالة.

على الجانب الآخر نجد أنَّ الدخل الحقيقي لدولة ما، يعادل الإنفاق الحقيقي على الناتج من السلع والخدمات النهائية. وعلى ذلك، فإنَّ الدخل الحقيقي يعادل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي، والإنفاق الاستثماري الحقيقي، والإنفاق الحكومي الحقيقي، والإنفاق الحقيقي للدول الأخرى على ناتج الدولة المعنية أي الصادرات الحقيقية (دانيلز وفانهور، 2010: 357).

يؤثر عجز الموازنة الناشئ عن زيادة الإنفاق العام سلبيًا على الميزان التجاري، بغضِّ النظر عما إذا كان ممولًا بالأموال المحلية أو عن طريق الاقتراض الخارجي (Egwaikhide, 1999: 265)، في حين يؤثر حجم وتكوين الإنفاق الحكومي على قيمة سعر الصرف الحقيقي، ويعتمد على ما إذا كانت هذه المشتريات تتم بشكل أساسي في منتجات قابلة للتداول أو غير قابلة للتداول، إذا تم إجراء هذه المشتريات في منتجات غير قابلة للتداول، فقد تكون مرتبطة بالمبالغة في تقدير سعر الصرف الحقيقي بدلاً من ذلك، إذا كانت هذه

المشتريات في الأساس لمنتجات قابلة للتداول، فقد يؤدي ذلك إلى تدهور الميزان التجاري بسبب زيادة الاستيرادات (Cakrani ,et al,2013:302)

1-3-1-2- فاعلية الإنفاق العام غير المباشرة في تصحيح اختلال هيكل الميزان التجاري

The effectiveness of indirect public spending in correcting the imbalance in the structure of the trade balance

الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل (عن طريق مضاعف الإنفاق). ومضمون هذه النظرية هو أنّ الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغيير في مستوى الاستخدام والإنتاج المحلي، وبالتالي في مستوى الدخل المتوقع تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية. فضلاً عن ذلك تستطيع سلطات الدولة استخدام السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عرض النقود والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما يؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراً لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال، ومن هنا سوف يتحسن ميزان المدفوعات باستخدام السيولة النقدية للحيلولة دون ظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات اللا إستقرار (الخطيب ودياب، 2021: 296)

تظهر الآثار غير المباشرة في الهيكل الإنتاجي عن طريق اتجاهين متتاليين: الأول أثر المضاعف، إذ يؤدي التوسع في إنفاق الحكومة الاستثماري الى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عناصر الإنتاج، يخصص المستفيدون جزءاً من هذه الدخول للإنفاق ويعتمد ذلك على الميل الحدي للاستهلاك فيزيد الطلب، ينتج عن زيادة الطلب زيادة إنتاج وعرض هذه السلع، مما يؤدي الى توزيع دخول جديدة توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار وهكذا تتوالى الى الزيادة في الدخل الجديدة، عن طريق دورة الدخل في سلسلة متتالية من الإنفاق الاستهلاكي المتناقص، هو ما يعرف بـ (الاستهلاك المولد) الذي نتج عن زيادة في الدخل القومي تفوق التوسع الأولي بالإنفاق العام. اي أنّ زيادة الإنفاق العام تؤدي على وفق أثر المضاعف على التأثير في الطلب الفعال عن طريق التأثير في الإنتاج والتشغيل والاستخدام، وأنّ زيادة الطاقة الإنتاجية تولد دخول نقدية جديدة للأفراد من خلال أثر المضاعف، وكلّما ازدادت الدخول للأفراد فإنّ أنماط الطلب سوف تتغير من الطلب على السلع الزراعية بحسب قانون انجل* الى الطلب على السلع الصناعية فيزيد الإنتاج

* ينص قانون أنجل على أنه مع ارتفاع الدخل تنخفض نسبة الدخل التي يتم إنفاقها على الغذاء، حتى لو ارتفع الإنفاق المطلق على الغذاء، وبعبارة أخرى فإن مرونة الدخل للطلب على الغذاء تتراوح بين (0,1)، إذا كان ميل منحى انجل سالب الميل وكان معامل المرونة اقل من الصفر، وكانت السلعة دنيا كما انه عندما يكون ميل المماس لمنحنى انجل عند نقطة معينة موجباً ويقطع هذا المماس احداثي الدخل كان معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح، وكانت السلعة كمالية عند هذه النقطة، اما اذا كان ميل المماس لمنحنى انجل موجباً وقطع هذا المماس احداثي الكمية وقعت قيمة معامل المرونة بين الصفر والواحد الصحيح وكانت السلعة ضرورية.

الصناعي ويؤدي إلى زيادة مساهمة الأخير في الناتج المحلي الإجمالي ثم إن الخدمات تعدّ مدخلات ومخرجات العملية الصناعية فيزداد الطلب على الخدمات كلما ازداد الإنتاج الصناعي، فتنتقل الأهمية النسبية إلى قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ويتم تصحيح هيكل الإنتاج وتغير انماط الإنتاج تبعاً لتغير الطلب يؤدي إلى تغير أنماط التصدير من السلع الخفيفة إلى السلع الثقيلة والتنوع في المدى الطويل، وزيادة كمية الصادرات وتخفض كمية الاستيرادات من الخارج ويحدث تصحيح في هيكل الميزان التجاري، أما الاتجاه الثاني هو اثر المعجل، إذ إنّ زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تحفز المنتجين على الإنتاج وهذا يحفز الاستثمارات الجديدة في مجال صناعة السلع الاستثمارية وبذلك يزداد الاستثمار التابع، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بإضعاف، وهكذا بالتتابع يحدث التصحيح كما مرّ (صالح وعداي، 2020: 374). وتأثير العلاقات المتبادلة هو الإنتاجية المنخفضة، ممّا يؤدي إلى فقدان التجارة مع البلدان المتقدمة التي لديها منتجات نهائية أفضل. التأثير المترتب على ذلك هو العجز في الميزان التجاري والمدفوعات (Olopade & Olopade, 2010:3).

1-3-2- أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري:

The effect of public spending on the balance of payments

إذا كانت الدولة تواجه عجزاً في ميزانها التجاري فإنّ خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الإنفاق العام سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، إذ تصبح السلع المحلية أكثر تنافساً في الأسواق الدولية، ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات في حين ينخفض حجم الاستيرادات بسبب ارتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثلتها المحلية ومع زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات يتحسن الميزان التجاري، ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات، والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت الدولة تواجه فائض في الميزان التجاري. وهكذا تكون السياسة الانفاقية الانكماشية مرغوباً فيها، إذا ما واجهت الدولة (عبدالله والبيلي، 2021: 46).

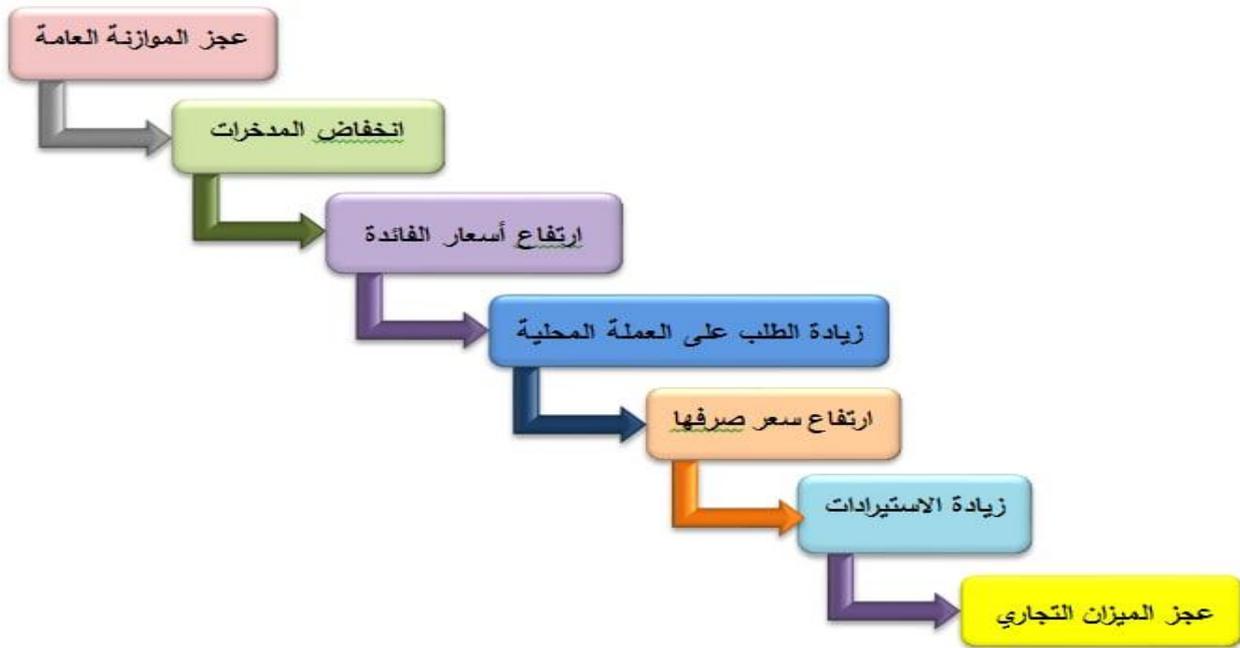
1-3-3- العلاقة النظرية بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري

Theoretical rooting of the relationship between the general budget deficit and the trade balance

ترجع العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري إلى نظريتين مهمتين، وهما: النظرية الكينزية والتكافؤ الريكاردي، إذ تفترض النظرية الكينزية وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري، من جهة أخرى تفترض نظرية التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري.

1-3-3-1- فرضية النظرية الكينزية Keynesian hypothesis: تفترض أنّ هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، أمّا اتجاه العلاقة فهي من عجز الموازنة العامة إلى عجز

الميزان التجاري والتي يطلق عليها بتوعمّة العجزين **The Twin deficit** ، ويمكن تفسيرها في حالة زيادة عجز الموازنة (اتباع سياسة مالية توسعية) نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي الى انخفاض مستوى الادّخار الحكومي وينتج عن ذلك رفع معدلات الفائدة وفي ظلّ مرونة اسعار الصرف سوف يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية؛ ممّا يؤديّ الى ارتفاع سعر صرفها (ارتفاع قيمة العملة)، بالمقارنة مع باقي العملات الاجنبية الاخرى، وينتج عن ذلك أن تصبح الاستيرادات أكثر إغراء للمواطنين وقل تكلفة، فتزيد الاستيرادات وتصبح الصادرات أكثر تكلفة للأجانب وقل جذباً ممّا يقللها ومن هنا ينشأ عجز الميزان التجاري (الجزر، 2021: 7).



الشكل (1-7) العلاقة النظرية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري بحسب النظرية الكنزوية. المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الفقرة (1-3-3-1) ص⁴⁹ من الرسالة.

1-3-3-2- فرضية التكافؤ الريكاردى **Ricardo's equivalence hypothesis**: وهو يوضّح عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وبين الميزان التجاري؛ لأنّ الانتقال بين الضرائب وعجز الموازنة لا يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية، ومستوى الاستثمار، أو العجز في الميزان التجاري (السواعي والعزام، 2015: 99). ويتضح من التكافؤ الريكاردى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة والنتائج عن خفض الضرائب الموقت والذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الميزان التجاري؛ لأنّ عجز الموازنة والذي ينتج عن تخفيض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة ، سوف يتم تعويضه عندما يقوم الافراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم الآن في المستقبل، إذن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب والعجز في الموازنة العامة ذات أثر مؤقت، وانخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص؛ ولهذا السبب ذكره ريكاردو والذي يؤكد بأنّه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري (العراقي وعيسى، 2018: 237).

الفصل الثاني

تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

تمهيد..

1-2-المبحث الاول: نبذة عن الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2020).

2-2-المبحث الثاني: واقع الإنفاق العام في العراق للمدة (2004_2020).

3-2-المبحث الثالث: واقع الميزان التجاري العراقي للمدة (2004_2020).

4-2-المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري العراقي للمدة

(2004_2020).

الفصل الثاني

تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020).

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى بيان واقع الاقتصاد العراقي ومن ثم تحليل واقع واتجاهات الإنفاق العام بشقبة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري وبيان الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فضلاً عن بيان الميزان التجاري العراقي والمكون من الصادرات والاستيرادات، إذ يعدّ موضوع الإنفاق العام والميزان التجاري من المواضيع الهامة التي تقدمها الدولة بغية تحقيق الاهداف التي تسعى اليها، في حين إن الناتج المحلي الإجمالي يعدّ احد المؤشرات الاقتصادية المهمة لأيّ بلد، إذ إنّ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) سيؤثر على الإنفاق العام والميزان التجاري بالسلب والايجاب.

2-1-المبحث الاول: نبذة عن الاقتصاد العراقي للمدة (2004_2020).

2-1-1-2- تحليل هيكل القطاع الزراعي: تبلغ مساحة العراق (174.8) مليون دونم، وأنّ الأراضي الصالحة للزراعة منها تقدر بـ (28) مليون دونم تشكل ما نسبته (16.1%) من المساحة الكلية للعراق، فيما بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها (14.562) مليون دونم، أي ما نسبته (52%) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المتأثرة بالكثبان الرملية (وزارة التخطيط العراقية، 2018: 145-146)، فضلاً عن امتلاكه موارد زراعية ذات أهمية اقتصادية كبيرة لتمويل التنمية الاقتصادية والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية وكذلك الرأسمالية وخاصة، إذا تمّ استغلال وتوظيف تلك الموارد بطريقة مثلى، وذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط اقتصادية مثلى ومتكاملة لتحقيق التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي(غيلان، 2007: 34)

يتضح على وفق بيانات الجدول (2-1) أنّ ناتج القطاع الزراعي في عام (2004) سجّل ما قيمته (3693) مليار دينار، في حين سجّل عام (2005) ارتفاعاً وصل الى (5064) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (37.12%) وينسبه مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (6.89%)، أمّا في عام (2006) بلغ ناتج القطاع الزراعي ما قيمته (5568) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (9.95%) وينسبه مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (5.83%)، يعزى سبب ذلك إلى تحسن طفيف في القطاع الزراعي بعد حقبة الاحتلال الأمريكي للعراق إذ اتجه بعض الفلاحين إلى الزراعة، ثم انخفض مستوى ناتج القطاع الزراعي ليصل إلى (5494) مليار دينار في عام (2007) وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (1.33-) % وينسبه مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (4.93%)، يعزى سبب ذلك الانخفاض إلى قلة تساقط الامطار وانخفاض في مناسيب المياه لنهري لدجلة والفرات، ممّا تسبّب ذلك إلى ترك الكثير من الاراضي الزراعية ومن ثم تصحرها؛ فضلاً عن إغراق الأسواق بالمحاصيل الزراعية المستوردة، أمّا في عام (2008) بلغ ناتج القطاع الزراعي ما مقداره (6042) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (9.97%) وينسبه مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (3.85%) وبالرغم من التزايد

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الذي شهدته هذا العام، إلا أنه ليس بالمستوى المطلوب الذي يلبي الطلب المحلي من المحاصيل الزراعية، أما في عام (2009) بلغ ناتج القطاع الزراعي ارتفاعاً، إذ سجّل ما مقداره (6832) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (13.08%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (5.23%) ويعزى سبب ذلك الارتفاع إلى الأزمة لمالية العالمية إذ اتجه العديد من الفلاحين إلى القطاع الزراعي جزاء تلك الأزمة. الجدول (1-2) تطور ناتج القطاع الزراعي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	قيمة ناتج القطاع الزراعي	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235	3693	----	6.94
2005	73533	5064	37.12	6.89
2006	95587	5568	9.95	5.83
2007	111455	5494	(1.33)	4.93
2008	157026	6042	9.97	3.85
2009	130643	6832	13.08	5.23
2010	162064	8366	22.45	5.16
2011	217327	9918	18.55	4.56
2012	254225	10484	5.71	4.12
2013	273587	13045	24.43	4.77
2014	266332	13128	0.64	4.93
2015	194680	8160	(37.84)	4.19
2016	196924	7832	(4.02)	3.98
2017	221665	6598	(15.76)	2.98
2018	268918	7572	14.76	2.82
2019	276157	10411	37.49	3.77
2020	219768	13130	26.12	5.97
المتوسط %			9.490	4.759

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

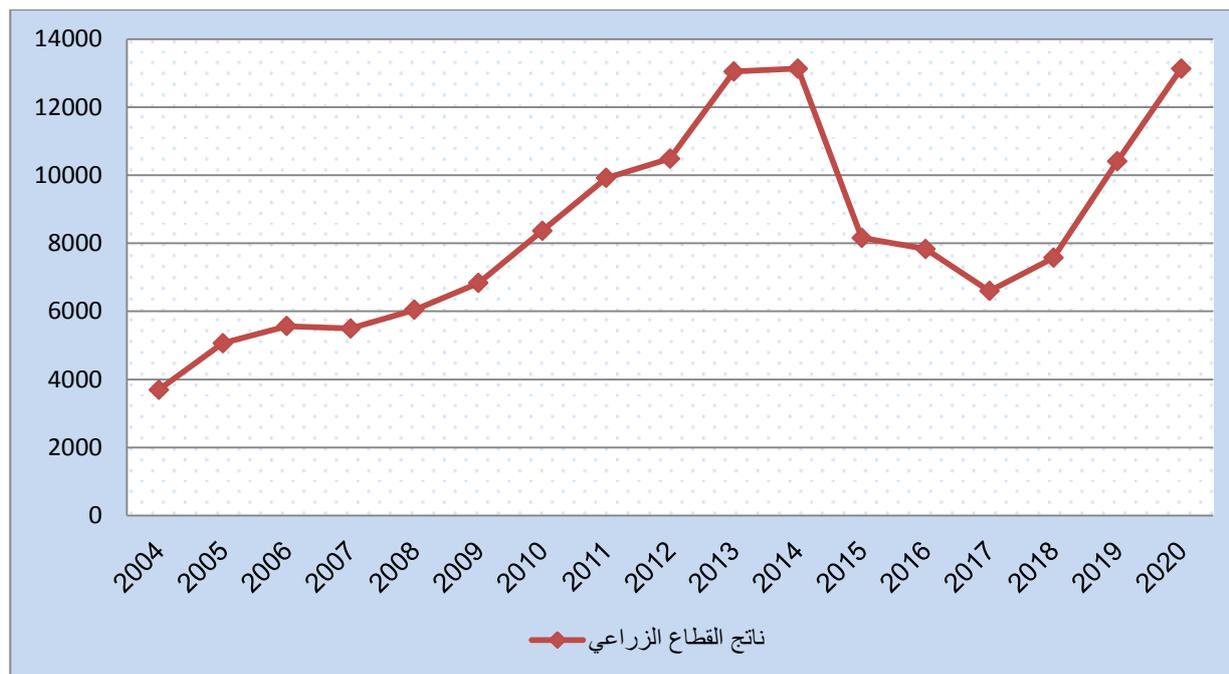
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةية الحسابات القومية، سنوات مختلفة (2004-2020).

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$$

- المتوسط = مجموع القيم / عددها.

- الأرقام بين قوسين () تعني إشارة سالبة.

أمّا في الأعوام (2010 و 2011) فقد شهدت ارتفاعاً متتالياً في ناتج القطاع الزراعي على التوالي (8366) (9918) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ على التوالي (22.45%، 18.55%)، وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت على التوالي (5.16%، 4.56%)، ويعزى سبب ذلك الارتفاع إلى الاهتمام الذي يحظى به القطاع الزراعي من الحكومة العراقية، أمّا في عام (2014) فقد استمر ناتج القطاع الزراعي بالتزايد ليسجّل ما مقداره (13128) مليار دينار، وتعدّ هذه القيمة ثاني أعلى قيمة يسجلها القطاع الزراعي خلال مدة البحث وبمعدل تغير سنويّ بلغ (0.64%) وبنسبه مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (4.93%)، ويعزى سبب ذلك الارتفاع إلى اهتمام واضح من الحكومة للقطاع الزراعي يعدّه من القطاعات الرئيسية والحيوية التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فضلاً عن كونه يُسهم في توفير المنتجات الزراعية لسدّ احتياجات البلد، أمّا في الأعوام (2015 و 2016) سجّل ناتج القطاع الزراعي انخفاضاً كبيراً على التوالي ليسجّل ما مقداره (8160) (7832) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (37.84%، -4.02%) وبنسب مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (-4.19%، -3.98%)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض إلى دخول التنظيمات الارهابية إلى عدد من محافظات العراق، فضلاً عن استحوادهم على اراضٍ واسعة من العراق، ممّا انعكس ذلك سلباً على نشاط القطاع الزراعي، أمّا في عام (2017) شهد ناتج القطاع الزراعي انخفاضاً، إذ بلغ (6598) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (15.76%)، وذلك بسبب الاستثمار الحكومي وقلة اهتمام الحكومة العراقية بالقطاع الزراعي ممّا أدّى إلى تراجعها، أمّا عام (2018) بلغ ناتج القطاع الزراعي ما مقداره (7572) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (14.76%)، وبنسبه مساهمة بلغت (2.82%) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أمّا في الأعوام (2019 و 2020) فشهد ناتج القطاع الزراعي ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغ عام (2020) ما مقداره (13130) مليار دينار وتعدّ أعلى قيمة في ناتج القطاع الزراعي خلال مدة البحث وبمعدل تغير سنويّ بلغ (26.12%)، وبنسبه مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (5.97%) ويعزى ذلك إلى التدهور الوضع الصحي في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص بسبب جائحة كورونا (COVID-19)، ممّا انعكس ذلك سلباً على نشاط القطاع الزراعي بسبب ضيق التبادل الدولي للسلع الزراعية. في حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي للقطاع الزراعي للمدة ذاتها (9.490%). والشكل البياني (1-2) يوضح تطور مسار ناتج القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2020).



الشكل (1-2) تطور مسار ناتج القطاع الزراعي في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1-2).

2-1-2- تحليل هيكل القطاع الصناعي: يكون دور القطاع الصناعي ضعيفاً في البلدان النامية مقارنة مع دوره في الدول المتقدمة ويعود السبب الى الاختلالات الهيكلية في الجهاز الانتاجي لهذا القطاع وتركيزه على الصناعات الاستخراجية المخصصة للتصدير والتي لا تعطيه القوة الكافية من أجل المنافسة في الاسواق العالمية، كونها لا تعتمد التطور في الفن الانتاجي من خلال نوعية السلعة وسعرها وهذه الميزة يمكن اعتمادها في الصناعات التحويلية التي تعدُّ المحرك الأساس والحيوي لزيادة دور القطاع الصناعي في عملية النمو الاقتصادي (حمد، عبدالله، 2018: 301).

يتضح لنا بيان تطور القطاع الصناعي من خلال البيانات الواردة في الجدول (2-2) أنَّ ناتج القطاع الصناعي في عام (2004) بلغ (9376) مليار دينار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (17.61%)، في حين شهد ناتج القطاع الصناعي أعلى مستوى له خلال مدة البحث في عام (2005) إذ بلغ (9710) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (3.56%) وبنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (13.20%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد والتغييرات التي حصلت في النشاط الاقتصادي بعد عام (2003)، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع معدلات النمو السنوي في القطاع الصناعي، فيما يخصّ الأعوام (2006 و 2007) شهدت انخفاضاً حاداً لتسجّل العامين على التوالي (1473) (1817) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (84.83%، -23.35%) وبنسبة مساهمة القطاع الصناعي الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (1.54%، 1.63%) مقارنة بالعام السابق، ويعزى سبب ذلك إلى النسب المتدنية في مدة البحث التي هي نتيجة ضعف الاستثمارات الأجنبية والتي تعدُّ أمراً ضرورياً للتخلص من المشاكل الاقتصادية، فضلاً عن

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

إحداث فوائض مالية مناسبة، وخصوصاً أنّ البلد يعاني من اختلالات كبيرة في اقتصاده نتيجة للظروف التي مرّ بها الاقتصاد العراقي وغياب التخطيط الاقتصادي السليم الأمر الذي انعكس سلباً على مجمل الفعاليات الاقتصادية.

الجدول (2-2) تطور ناتج القطاع الصناعي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	قيمة ناتج القطاع الصناعي	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235	9376	----	17.61
2005	73533	9710	3.56	13.20
2006	95587	1473	(84.83)	1.54
2007	111455	1817	23.35	1.63
2008	157026	2644	45.51	1.68
2009	130643	3411	29.01	2.61
2010	162064	3678	7.83	2.27
2011	217327	6132	66.72	2.82
2012	254225	6919	12.83	2.72
2013	273587	6286	(9.15)	2.30
2014	266332	4999	(20.47)	1.88
2015	194680	4234	(15.30)	2.17
2016	196924	4436	4.77	2.25
2017	221665	4819	8.63	2.17
2018	268918	5464	13.38	2.03
2019	276157	5902	8.02	2.14
2020	219768	5951	0.83	2.71
المتوسط %			5.571	3.750

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةية الحسابات القومية، نشرات سنوية مختلفة (2004-2020).

- الأرقام بين قوسين () تعني إشارة سالبة.

أمّا في الأعوام (2008 و 2009 و 2010) فقد شهد ناتج القطاع الصناعي ارتفاعاً طفيفاً على التوالي بلغ (6442) (3411) (3678) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ على التوالي

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

(45.51%، 29.01%، 7.83%) وينسب مساهمة بلغت (1.68%، 2.61%، 2.27%) على التوالي الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أمّا في الأعوام (2011 و 2012) فقد شهد ناتج القطاع الصناعي ارتفاعاً ملحوظاً؛ إذ بلغ ما قيمته على التوالي (6132)(6919) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (66.72%، 12.83%)، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (2.82%، 2.72%)، ويعزى سبب ذلك إلى التحسن الذي طرأ على مستوى أسعار النفط الخام، أمّا في عام (2013) فشهد ناتج القطاع الصناعي انخفاضاً ليلغ ما مقداره (6286) مليار دينار، وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (9.15- %)، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (2.30%)، ويعزى سبب ذلك إلى أنّ القطاع الصناعي يعاني من مشاكل كثيرة كضعف الشركات الصناعية العامة والمعدات الانتاجية الخاصة؛ ممّا انعكس ذلك على ناتج القطاع الصناعي، ثم عاود الانخفاض فيما يخصّ الأعوام (2014 و 2015)، إذ بلغ ناتج القطاع الصناعي ما مقداره (4999)(4234) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (20.47- %، 15.30- %)، ويعزى ذلك إلى توقف نسبة عالية من مصانع القطاع الخاص عن العمل بسبب دخول التنظيمات الإرهابية الى عدد من محافظات العراق، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني لعمل هذه الشركات وما صاحب ذلك من توقف عدّة حقول من النفط الخام، أمّا في الأعوام (2018 و 2019) فقد شهد ناتج القطاع الصناعي تحسناً، إذ بلغ ما مقداره (5464)(5902) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب، إذ بلغ (13.38%، 8.02%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (2.03%، 2.14%)، ويعزى سبب ذلك إلى التحسن في أسعار النفط الخام العالمي الذي انعكس بدوره على تحسن نشاط القطاع الصناعي، فيما شهد عام (2020) استقراراً نوعاً ما مع العام السابق، إذ بلغ ناتج القطاع الصناعي ما مقداره (5159) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (0.83%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (2.71%)؛ وذلك بسبب الظرف الصحي المتدهور جرّاء جائحة كورونا (COVID-19) التي أدت الى إيقاف جزء من المصانع عن العمل . في حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي للقطاع الزراعي للمدة ذاتها (5.571%). والشكل البياني(2-2) يوضح تطور مسار ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2020).



الشكل (2-2) تطور مسار ناتج القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-2)

2-1-3- تحليل هيكل القطاع الخدمي: إنّ قطاع الخدمات لا يختلف عن القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى في تأدية المهام كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فهو مرتبط بتقديم الخدمات لأبناء المجتمع سواء كانت خدمات صحية او تعليمية وغيرها من الخدمات، الا أنّ القطاع الخدمي في العراق يعاني بشكل كبير من قصور في توفير الخدمات الأساسية وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) بما فيها خدمات الكهرباء التي أنفقت عليها مليارات الدولارات والتعليم والصحة وخدمات الصرف الصحي وغيرها، إذ يستقطب هذا القطاع الملايين من الأيدي العاملة وبمختلف المجالات والتخصصات (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2010: 26).

إذ يتضح لنا بيان تطور القطاع الخدمي على وفق البيانات الواردة في الجدول (2-3)، إذ إنّ ناتج القطاع الخدمي في عام (2004) بلغ (5520) مليار دينار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (10.37%)، أمّا في الأعوام (2006 و 2007) فشهد القطاع الخدمي تحسناً مقارنة مع العام لسابق، إذ بلغ ناتجه (10726)(14302) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (64.74%)، وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (11.22%، 12.83%)، وذلك نتيجة إلى أنّ قطاع البناء والتشييد شهد تحركاً ملحوظاً بسبب التحسن الذي حصل في الوضع الأمني، إذ تمثل هذه التحرك في عمليات بناء الدور والتوسع في بناء المستشفيات والمستوصفات وغيرها، أمّا عام (2008) فقد بلغ ناتج القطاع الخدمي (23410) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (63.68%) وبنسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (14.91%)، وسبب ذلك يعود إلى استقرار الوضع الأمني الذي شهده البلد، فضلاً عن التحسن القطاع النفطي وزيادة عوائده المالية والتي أسهمت بشكل كبير في عملية التوسع في بناء الطرق والجسور الذي شهده قطاع البناء والتشييد، في حين

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

شهد ناتج القطاع الخدمي أعلى مستوى له خلال مدة البحث عام (2014)، إذ سجّل (54836) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (24.68%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (20.59%)، ويعزى سبب ذلك إلى التحسن في مستوى أسعار النفط الخام الذي انعكس على عمل النشاط الخدمي.

الجدول (2-3) تطور ناتج القطاع الخدمي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	قيمة ناتج القطاع الخدمي	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235	5520	----	10.37
2005	73533	6511	17.95	8.85
2006	95587	10726	64.74	11.22
2007	111455	14302	33.34	12.83
2008	157026	23410	63.68	14.91
2009	130643	23843	1.85	18.25
2010	162064	27038	13.40	16.68
2011	217327	30518	12.87	14.04
2012	254225	37488	22.84	14.75
2013	273587	43982	17.32	16.08
2014	266332	54836	24.68	20.59
2015	194680	41229	(24.81)	21.18
2016	196924	40985	(0.59)	20.81
2017	221665	41013	0.07	18.50
2018	268918	47583	16.02	17.69
2019	276157	53410	12.25	19.34
2020	219768	53873	0.87	24.51
المتوسط %			16.263	16.507

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة (2004-2020).
- الأرقام بين قوسين () تعني إشارة سالبة.

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

فيما يخصّ الأعوام (2015 و 2016) فقد شهد ناتج القطاع الخدمي انخفاً ملحوظاً بلغ على التوالي (41229) (40985) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (24.81% ، -0.59%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (21.18% ، 20.81%)، ويعزى سبب ذلك إلى توقف نسبة عالية من مصانع القطاع الخاص عن العمل بسبب دخول التنظيمات الارهابية الى عدد من محافظات العراق، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني، أمّا في الأعوام (2019 و 2020) فقد استمرّ ناتج القطاع الخدمي بالتزايد إذ بلغ (53410) (53873) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (12.25%، 0.87%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (19.34%، 24.51%)، ويعزى سبب ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية التي شهدها البلد، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام ومكافحة جائحة كورونا (COVID-19)، ممّا أدّى ذلك إلى زيادة نشاط القطاع الخدمي. وبلغ متوسط معدل التغير السنوي في لقطاع الخدمي للمدة ذاتها (16.263%).



الشكل (2-3) تطور مسار ناتج القطاع الخدمي في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3)

2-1-4- تحليل هيكل القطاع النفطي: إن بنية الاقتصاد العراقي تعتمد اعتماداً كلياً على إيرادات القطاع النفطي، فضلاً عن توجّه الدولة اليوم ينصب باتجاه تنويع مصادر الدخل، إذ إنّ هذا التنوع في مصادر الدخل يحقق القوة والمتانة للاقتصاد العراقي ويساعد على إيجاد قطاعات انتاج جديدة تحقق النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتحسن من مستوى دخل الفرد الحقيقي (بريهي، 2011: 23).

على وفق البيانات الواردة في الجدول (2-4) فإنّ ناتج القطاع النفطي لعام (2004) بلغ (30808) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (57.87%)، أمّا في الأعوام (2005 و 2006 و 2007) فشهد ناتج القطاع النفطي ارتفاعاً متتالياً، إذ بلغ على التوالي (42379)(52851) (59018) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ على التوالي (37.56%، 24.71%، 11.67%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (57.63%، 55.29%، 52.95%)، ويعزى سبب ذلك الى إلغاء العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ بداية التسعينات وحتى انتهاء العمليات العسكرية للاحتلال الأمريكي للعراق بعد الربع الاول من عام (2003)، وكانت هذه الزيادات نتيجة الطلب العالمي المتزايد وخاصة من الدول المستهلكة للنفط العراقي كالهند والصين وارتفاع أسعار النفط الخام، أمّا في عام (2008) فقد سجّل ناتج القطاع النفطي انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ (17166) وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ ما نسبته (70.91-%) وبنسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (10.93%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي أُلقت بظلالها على الاقتصاد العراقي شأنه شأن العديد من الاقتصادات الأحادية الجانب ممّا انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية، في حين شهد ناتج القطاع النفطي أعلى مستوى له خلال مدة البحث، إذ بلغ (126435) مليار دينار عام (2012) وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (9.70%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (49.73%)، نتيجة ارتفاع مستوى أسعار النفط الخام، والتي أسهمت في تعظيم الإيرادات العامة والعوائد النفطية، فيما يخصّ العامين (2015 و 2016) فقد شهد ناتج القطاع النفطي انخفاضاً ليبلغ (65194) و (67400) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (44.21-%، 3.38%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (33.49%، 34.23%)، ويعزى سبب ذلك دخول التنظيمات الارهابية الى عدد من محافظات العراق، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني وما صاحب ذلك من توقف عدّة حقول من النفط الخام، ممّا انعكس ذلك على ناتج القطاع النفطي، ثم شهد ناتج القطاع النفطي انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ (63335) مليار دينار عام (2020) وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (44.63-%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (28.82%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة الاقتصادية المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الامن الصحي العالمي جرّاء انتشار وباء كورونا (COVID-19) والعراق بشكل خاص. في حين بلغ متوسط معدل التغير السنوي (17.436%) وهو بذلك يفوق متوسط معدلات التغير السنوي للقطاعات الاقتصادية (الزراعي، والصناعي، والخدمي).

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

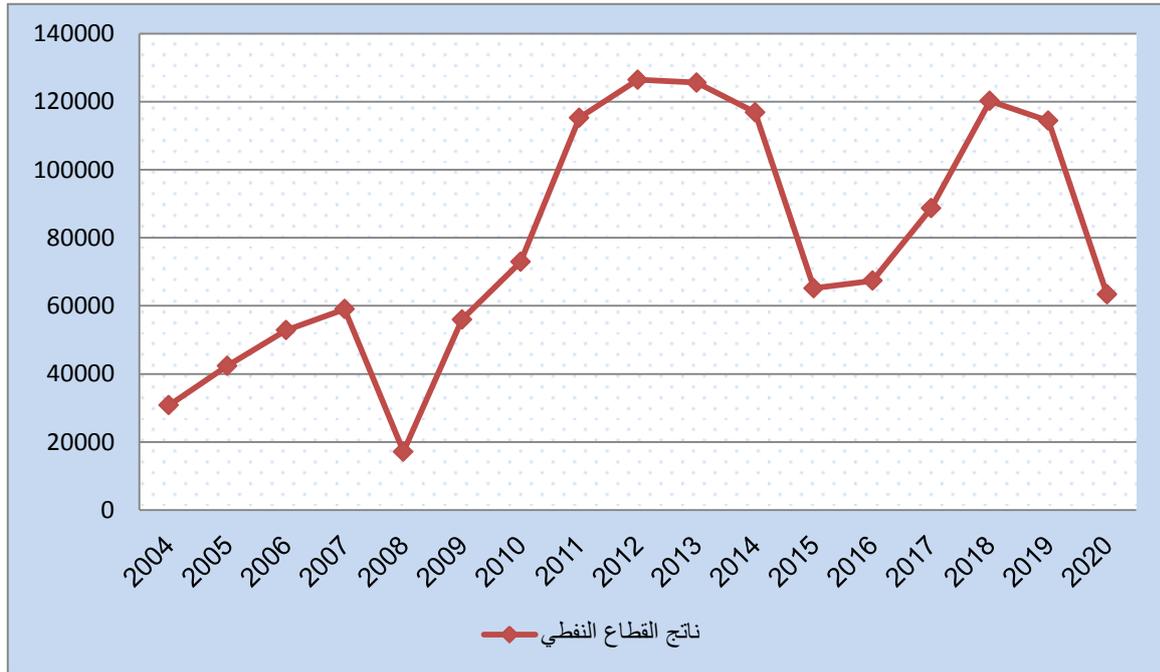
الجدول (2-4) تطور ناتج القطاع النفطي في العراق ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	قيمة ناتج القطاع النفطي	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235	30808	----	57.87
2005	73533	42379	37.56	57.63
2006	95587	52851	24.71	55.29
2007	111455	59018	11.67	52.95
2008	157026	17166	(70.91)	10.93
2009	130643	55998	226.21	42.86
2010	162064	72905	30.19	44.99
2011	217327	115256	58.09	53.03
2012	254225	126435	9.70	49.73
2013	273587	125573	(0.68)	45.90
2014	266332	116852	(6.94)	43.87
2015	194680	65194	(44.21)	33.49
2016	196924	67400	3.38	34.23
2017	221665	88664	31.55	40.00
2018	268918	120174	35.54	44.69
2019	276157	114386	(4.82)	41.42
2020	219768	63335	(44.63)	28.82
المتوسط %			17.436	43.395

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة (2004-2020).
- الأرقام بين قوسين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (2-4) تطور مسار ناتج القطاع النفطي في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-4).

ويمكن بيان نسب مساهمة القطاعات الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد العراقي من خلال بيانات الجدول (2-5)، إذ إنَّ القطاع النفطي هو المصدر الأكبر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويعزى ذلك بسبب ريعية الاقتصاد العراقي وضعف أداء بقية لقطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (10%) خلال مدة البحث، في حين إنَّ القطاع الخدمي يشكل أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة (20%) تفوق نسبة مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وإنَّ نسبة مساهمة القطاع النفطي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض بسبب عدم استقرار العمليات الانتاجية والتصديرية للنفط الخام العراقي وتقلبات أسعار النفط الخام العالمية، إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي انخفاضاً حاداً في عام (2008) وبلغت (10%)، بسبب الأزمة المالية العالمية، وهذا جعل القطاع الخدمي يفوق نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، في حين انخفضت مساهمة القطاع النفطي انخفاضاً طفيفاً لعامي (2015 و2016)، ويعزى سبب ذلك الى دخول التنظيمات الإرهابية الى بعض المحافظات واستحواذها على بعض الحقول النفطية، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والأمني وتفشي الفساد الاداري والمالي، ممَّا انعكس ذلك سلباً على أنتاج القطاع النفطي في هذين العامين، ثم عاود انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام (2020)، ويعزى ذلك إلى الأزمة الاقتصادية المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الأمن الصحي العالمي جرّاء انتشار وباء كورونا (COVID-19) والعراق بشكل خاص.

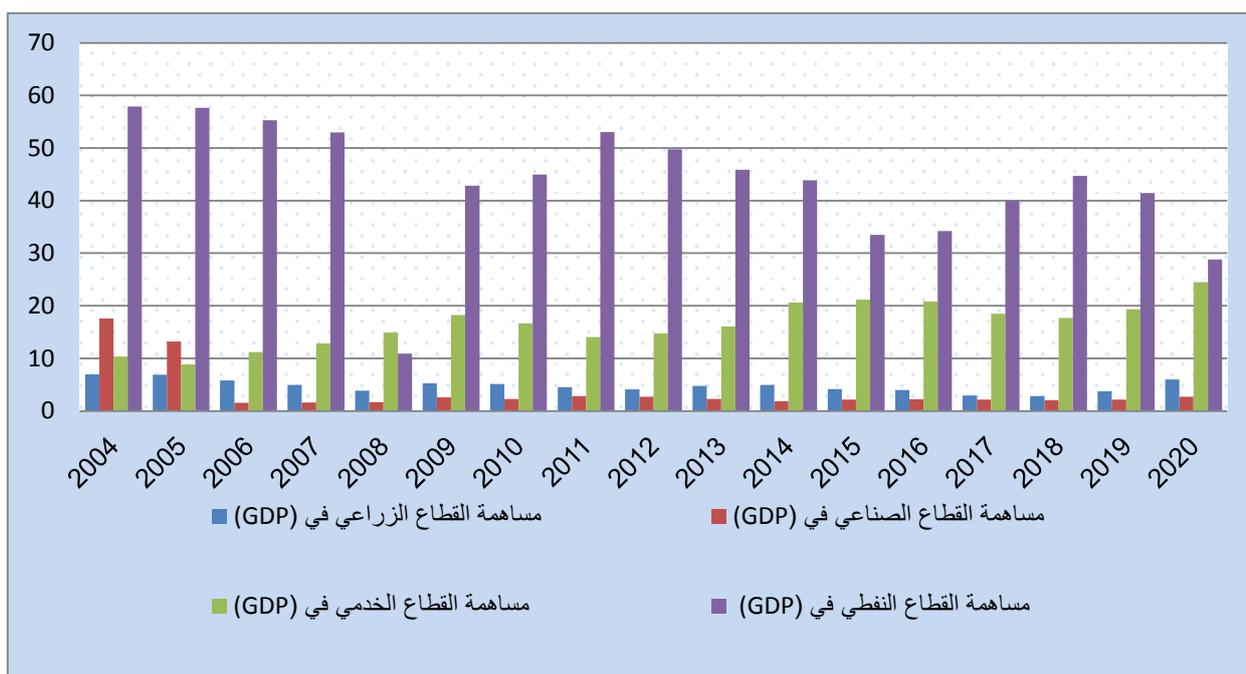
الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجدول (2-5) مساهمة ناتج القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

(نسب مئوية)

مساهمة القطاع النفطي في (GDP) %	إجمالي مساهمة القطاعات في (GDP) %	مساهمات أخرى في (GDP) %	مساهمة القطاع الخدمي في (GDP) %	مساهمة القطاع الصناعي في (GDP) %	مساهمة القطاع الزراعي في (GDP) %	السنوات
(6)	1+2+3+4=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
57.87	42.13	7.21	10.37	17.61	6.94	2004
57.63	42.37	13.43	8.85	13.20	6.89	2005
55.29	44.71	26.12	11.22	1.54	5.83	2006
52.95	47.05	27.66	12.83	1.63	4.93	2007
10.93	89.07	68.63	14.91	1.68	3.85	2008
42.86	57.14	31.05	18.25	2.61	5.23	2009
44.99	55.01	30.90	16.68	2.27	5.16	2010
53.03	46.97	25.55	14.04	2.82	4.56	2011
49.73	50.27	28.68	14.75	2.72	4.12	2012
45.90	54.1	30.95	16.08	2.30	4.77	2013
43.87	56.13	28.73	20.59	1.88	4.93	2014
33.49	66.51	38.97	21.18	2.17	4.19	2015
34.23	65.77	38.73	20.81	2.25	3.98	2016
40.00	60	36.35	18.50	2.17	2.98	2017
44.69	55.31	32.77	17.69	2.03	2.82	2018
41.42	58.58	33.33	19.34	2.14	3.77	2019
28.82	71.18	37.99	24.51	2.71	5.97	2020

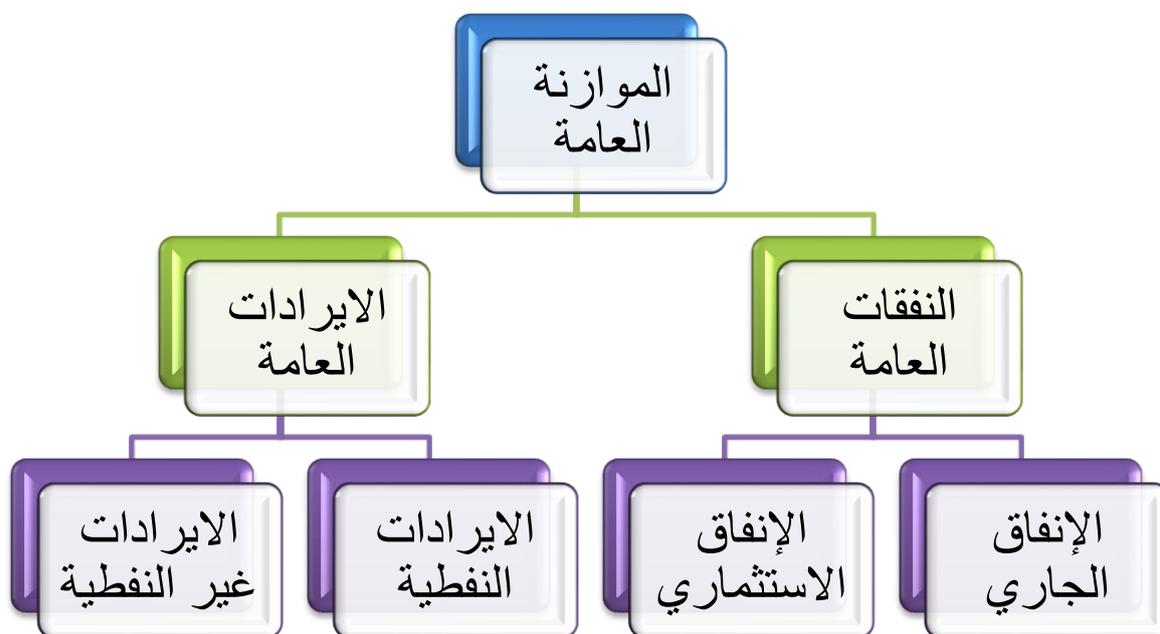
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1-2) (2-2) (3-2) (4-2).



الشكل (2-5) نسب مساهمة القطاعات الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-5)

2-2- المبحث الثاني: واقع الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2020)



الشكل (2-6) هيكل الموازنة العامة.

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى ما تم ذكره في الأدبيات الاقتصادية .

2-2-1- واقع الإنفاق العام ومكوناته في العراق: يعد الإنفاق العام هو أحد المقومات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، إذ أصبح تزايد النفقات العامة في الدولة أمراً طبيعياً على اختلاف الأنظمة، وأن الإنفاق

العام جزء مهم للسياسة المالية للدولة، وإن التغيير الذي حصل في فلسفة الحكم بالعراق بعد عام (2003) وانتقال الاقتصاد العراقي من نظام اشتراكي إلى نظام السوق الحر، وتبنى العراق فلسفة الحرية الاقتصادية ونظام اقتصاد السوق، والمتتبع لموازنات العراق ان نفقات الحكومة خلال مدة الدراسة كانت باتجاه تصاعدي في محاولة لتحسين معيشة وظروف المواطن العراقي من خلال زيادة الإنفاق على دعم المشتقات النفطية، ودعم البطاقة التموينية للأفراد، ورفع الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل وذلك من خلال التعيين في القطاع العام ولا سيما القوات العسكرية والأمنية بكافة صنوفها، وهذا يظهر عن طريق الرواتب والاجور التي تكون النسبة الأكبر من الإنفاق (احمد، 2019: 116-147). إذ إن التوسع في حجم الإنفاق العام في العراق يعود الى الفقرات الآتية: (الجبوري والسعداوي، 2014: 240).

أ- زيادة الرواتب التي اقترتها الدولة للعاملين في القطاع العام.
ب- إضافة مواد جديدة لم تكن موجودة في الموازنات للسنوات السابقة مثل أجور الخبراء وأجور الخدمات الأمنية.

ت- المصروفات التي تتفق على البرامج الانتخابية.

ث- نفقات استيراد الطاقة الكهربائية.

ج- نفقات هيئة دعاوي حقوق الملكية.

ح- تضخم الجهاز الوظيفي الذي يعدُّ الأكبر بالمقارنة مع الدول الأخرى.

على وفق بيانات الجدول (2-6) يتضح أنَّ الإنفاق العام في عام (2004) قد بلغ (32117) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (60.33%) وفيما سجّل عام (2005)، انخفاض الإنفاق العام بلغ ما قيمته (26374) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (17.88%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (35.87%)، أمّا في الأعوام (2006 و2007 و2008) شهدت النفقات العامة ارتفاعاً متزايداً بلغ على التوالي (38806) (39030) (59402) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (47%)، (0.58%)، (52%)، أمّا نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (40.60%)، (35.02%)، (37.83%) على الترتيب، ويعود سبب ذلك الى زيادة رواتب موظفي الدولة بعد عام (2003) أي اتباع سياسة مالية توسعية لتطوير الاقتصاد العراقي في أثناء مدة ما بعد عام (2003). أمّا في عام (2009)، فانخفض حجم الإنفاق العام ليسجّل ما مقداره (52567) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (11.51%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (40.24%)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض في النفقات العامة الى آثار الأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في الطلب على النفط الخام وانهيار أسعاره في الأسواق العالمية وتقليص حجم النشاط التجاري، ممّا انعكس ذلك سلبيّاً على حجم النفقات العامة، والذي أمكن من اتباع سياسة مالية

انكماشية. ثم عاود الإنفاق العام الى الارتفاع بشكل ملحوظ بعد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية في حين شهدت النفقات العامة في عامي (2012 و2013) ارتفاعاً لافتاً للانتباه فقد بلغت (90375) (106873) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (29.77%، 18.26%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (35.55%، 39.06%) على الترتيب، ويعزى سبب ذلك الى زيادة الطلب على النفط الخام وتحسن أسعاره، والذي انعكس ذلك ايجاباً على حجم النفقات العامة؛ ممّا أدّى الى وفرة في حجم الإيرادات العامة والذي أمكن من التوسع في الإنفاق، أمّا في الأعوام (2014 و2015 و2016) فقد شهد الإنفاق العام انخفاضاً كبيراً بلغ ما قيمته (83556)(70396)(67067) مليار دينار على التوالي وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (21.82%، -15.75%، -4.73%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (31.37%، 36.16%، 34.06%)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض في الإنفاق العام الى تدني مستوى الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض أسعاره في الاسواق العالمية، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني في العراق؛ بسبب دخول التنظيمات الإرهابية الى عدد من محافظات العراق وتدمير العديد من المنشآت النفطية، ممّا أدّى ذلك الى انخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الإنفاق العام (اي اتباع سياسة مالية انكماشية) وانخفاضها الى مستويات كبيرة. ثم عاودت النفقات العامة الى الارتفاع في الأعوام اللاحقة، فقد بلغت في عام (2019) ما مقداره (111723) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (38.15%) في حين شكلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (40.35%)، ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام، ممّا أدّى الى التوسع في النفقات العامة، فيما شهد عام (2020) انكماش الطلب العالمي على النفط الخام وهبوط أسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية؛ بسبب تدهور الوضع الصحي العالمي جرّاء انتشار وباء كورونا (COVID-19) والعراق بشكل خاص. ممّا أدّى لانخفاض الإيرادات العامة، وانعكس على النفقات العامة لتسجّل ما مقداره (76081) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (31.90%) أمّا نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد بلغت (34.62%) للعام المذكور. ثمّ بلغ متوسط معدل التغير السنوي للإنفاق العام للمدة ذاتها (7.81%).

نستنتج عبر ما سبق أنّ النفقات العامة تصاعدت بشكل كبير بعد عام (2004) نتيجة للانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق من الامم المتحدة، وزيادة تصدير النفط وارتفاع أسعاره، فضلاً عن رغبة الدولة برفع مستويات المعيشة، وإعمار ما دمرته الحرب، جميع ذلك أدّى لزيادة النفقات العامة.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

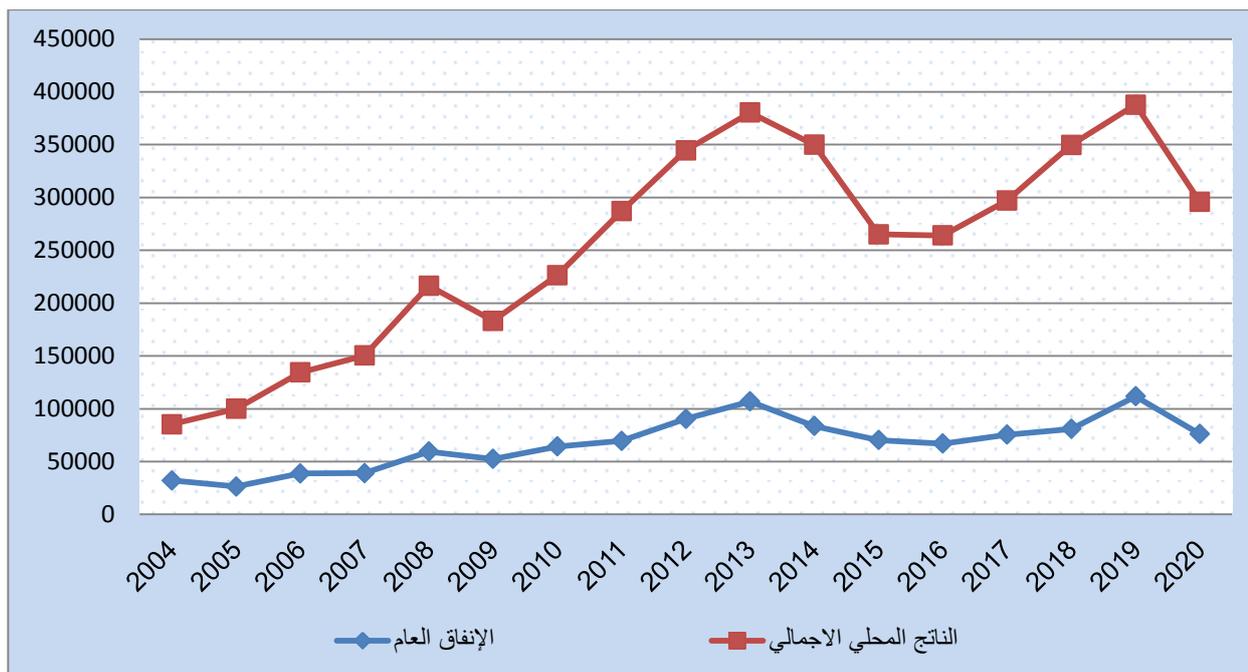
الجدول (2-6) واقع الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).
(مليار دينار)

السنوات	الإنفاق العام	معدل التغير السنوي للإنفاق العام %	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP) %	نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
	(1)	(2)	(4)	(5)	(6)
2004	32117	----	53235	----	60.33
2005	26374	(17.88)	73533	38.13	35.87
2006	38806	47.14	95587	29.99	40.60
2007	39030	0.58	111455	16.60	35.02
2008	59402	52.20	157026	40.89	37.83
2009	52567	(11.51)	130643	(16.80)	40.24
2010	64351	22.42	162064	24.05	39.71
2011	69640	8.22	217327	34.10	32.04
2012	90375	29.77	254225	16.98	35.55
2013	106873	18.26	273587	7.62	39.06
2014	83556	(21.82)	266332	(2.65)	31.37
2015	70396	(15.75)	194680	(26.90)	36.16
2016	67067	(4.73)	196924	1.15	34.06
2017	75489	12.56	221665	12.56	34.06
2018	80872	7.13	268918	21.32	30.07
2019	111723	38.15	276157	2.69	40.35
2020	76081	(31.90)	219768	(20.42)	34.62
المتوسط %		7.81		10.55	37.47

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- القيم بين قوسين () تعني إشارة سالبة.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)



الشكل (2-7) تطور مسار الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-6).

2-2-1-1 واقع الإنفاق الجاري في العراق: وهي النفقات الجارية الذي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي، ويأخذ إنفاقها اشكالاً متعدّدة مثل الاجور والرواتب واعانات العاطلين عن العمل والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات (عبدالحاميد، 2005: 192) أي هو الإنفاق الذي يتعلق بالسلع والخدمات لغرض الإنفاق التشغيلي، ويقسم إلى قسمين الأول: يشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد وما تتطلبه هذه الخدمات من رواتب وأجور للموظفين ومشتريات الحكومة المكتبية والخدمية لدوائرها ووزاراتها وبناء الخدمات الأساسية للمواطنين كالمدراس والمستشفيات والجامعات، فضلاً عن النفقات العسكرية التي تستهلك القسم الأعظم كرواتب للمنتسبين وشراء الاسلحة والمعدات أمّا القسم الثاني ويشمل الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للمواطنين كالإعانات والمساعدات والمنح، نلاحظ ان النفقات العامة ارتفعت بعد عام (2003) وخاصة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري باستثناء بعض الأعوام وارتفعت النفقات بشكل كبير واصبحت عبء على الموازنات العامة للدولة (صالح وعدي، 2020: 371-391).

يتضح عن طريق بيانات الجدول (2-7) أنّ الإنفاق الجاري في عام (2004) بلغ ما قيمته (29066) مليار دينار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (54.60%)، وبشكل ثاني أعلى نسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (90.50%)، أمّا في عام (2005) فشهد الإنفاق الجاري انخفاضاً بلغ (22471) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (-22.69%) وبنسبة مساهمة الإنفاق

الجاري الى الإنفاق العام (85.20%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (30.56%) نتيجة للعمليات الإرهابية التي حدثت في تلك المدة، أمّا في عام (2006) فقد شهد الإنفاق الجاري ارتفاعاً بلغ (32957) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (46.66%) ويعود ذلك الى عدّة أسباب منها، قيام الدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والدفاع، فضلاً عن رفع القدرة الشرائية للأفراد والناتج عن زيادة الرواتب والاجور وإحداث دخول جديد بإضافة فرص عمل جديدة، الأمر الذي نتج عنه زيادة في حجم النفقات، شهد عام (2007) انخفاضاً في الإنفاق الجاري بلغ ما قيمته (29819) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (9.52%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام (76.40%)، وتعود هذه التقلبات الى عدم استقرار الوضع العام في العراق خلال تلك المدة. فيما يخصّ عام (2008) سجّل الإنفاق الجاري ارتفاعاً بلغ (39087) مليار دينار، أمّا نسبة مساهمته الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فبلغت (24.89%)، في حين بلغت نسبة مساهمته الى الإنفاق العام (65.80%)، أمّا في عام (2009) فشهد الإنفاق الجاري انخفاضاً بلغ ما قيمته (32910) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (15.80%)، في حين شكلت نسبته الى الإنفاق العام (62.61%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فبلغت (25.19%)، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المالية العالمية التي ألفت بظلالها على الاقتصاد العراقي شأنه شأن العديد من الاقتصادات أحادية الجانب، وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتدهور أسعاره، ممّا أدّى الى انخفاض في حجم الإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس سلبيّاً على حجم الإنفاق الجاري الذي أمكن الحكومة من اتباع سياسة تقشفية، وبعد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، شهد الإنفاق الجاري في أثناء المدة (2010 و 2011 و 2012 و 2013) ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (44609) (56017) (69619) (72226) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (35.55%، 25.57%، 24.28%، 3.74%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (69.32%، 80.44%، 77.03%، 67.58%) على التوالي، أمّا نسبة مساهمته الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فبلغت (27.53%، 25.78%، 27.38%، 26.40%) على التوالي، ويعزى سبب ذلك الى الانفتاح التجاري وارتفاع أسعار النفط الخام الى حد وصل سعر البرميل الواحد من النفط الخام (150) دولاراً، ممّا أدّى لوفرة الإيرادات والتي مكنت الحكومة من التوسع في الإنفاق وتطوير قطاعات الاقتصاد القومي ومنها قطاع الطاقة والاسكان، فضلاً عن قيام الحكومة بأجزاء تعديلات على سلم الرواتب لموظفي الدولة؛ وذلك لتحسين المستوى المعاشي لهم والتي كانت ناشئة عن زيادة الصادرات النفطية.

أما الأعوام من (2014 لغاية 2016) فشهد الإنفاق الجاري انخفاضاً متتالياً بلغ (58625) (51832) (51173) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (18.83%، -11.59%، -1.27%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (22.01%، 26.62%، 25.99%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (70.16%، 73.63%، 76.30%)، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المركبة المتمثلة بتدهور أسعار النفط الخام والاعتماد على القطاع النفطي، فضلاً عن عدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى الزراعية والصناعية الى جانب التدهور الأمني في العراق وما واكبه من استحواذ التنظيمات الارهابية على أجزاء من مساحات العراق، كل ذلك كان له تأثير على مجمل الاقتصاد العراقي واتباع الحكومة سياسة مالية تقشفية.

وفيما يخصّ الاعوام من (2017 لغاية 2019) اتّخذ الإنفاق الجاري اتجاهاً تصاعدياً ليسجّل ما قيمته (59025) مليار دينار عام (2017) وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (15.34%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (26.63%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (78.19%) في حين إن الإنفاق الجاري لعام (2018) بلغ ما مقداره (67052) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (13.60%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (82.91%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (24.93%)؛ ليصل الإنفاق الجاري الى أعلى مقدار له في مدة البحث في عام (2019)، إذ وصل الى مستوى (87301) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (30.20%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (78.14%)، أما نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (31.53%)، وتعزى أسباب تلك الزيادة الى التحسن الذي طرأ على أسعار النفط الخام في الفترة المذكورة، فضلاً عن ارتفاع تخصيصات القطاعات الصناعية والخدمية والتربية والتعليم، وتخصيصات قطاع النقل، وزيادة تخصيصات الموظفين، وفيما يخصّ نهاية مدة البحث، إذ شهد الإنفاق الجاري انخفاضاً ليسجّل ما مقداره (72873) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (16.53%) ويسجّل أعلى نسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (95.78%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (33.16%)، في عام (2020) ويعزى سبب ذلك الى الأزمة الاقتصادية المزدوجة المتمثلة بانخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وتدهور أسعاره في الاسواق العالمية، نتيجة تدهور الأمن الصحي العالمي جرّاء انتشار جائحة كورونا (COVID-19) وتعطيل الانتاج في أغلب دول العالم. وخلال المدة (2020-2004) بلغ متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام (77.35%).

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

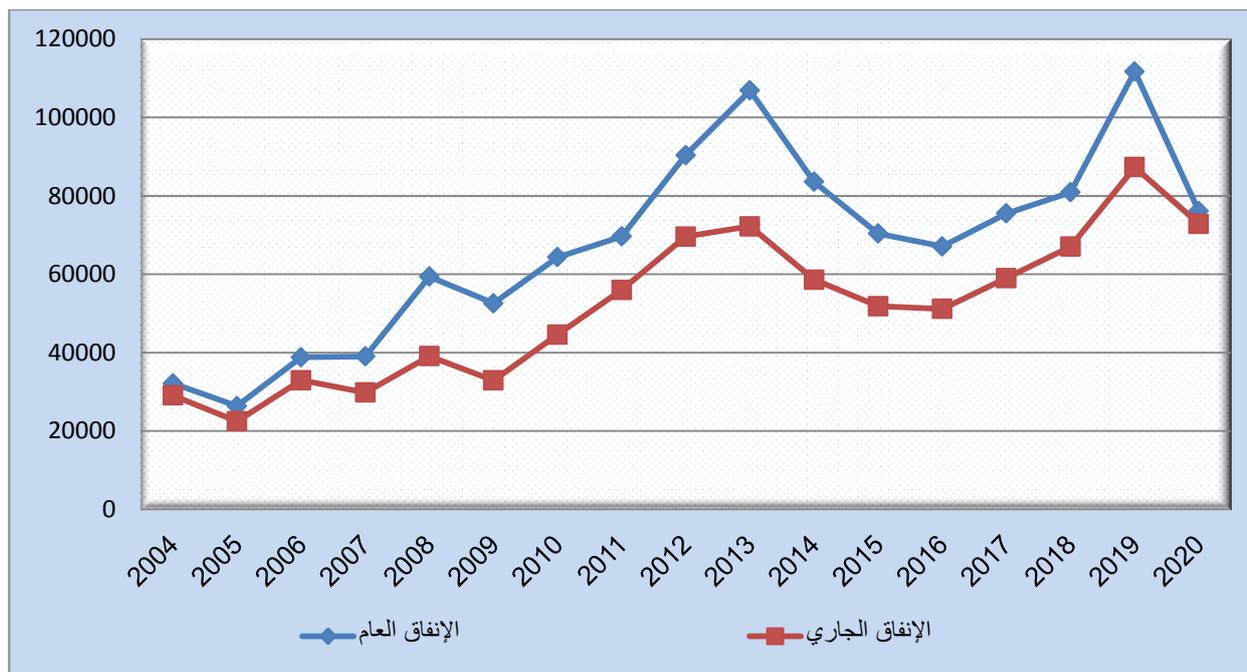
الجدول (2-7) واقع الإنفاق الجاري ونسبته من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	النتائج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	معدل التغير السنوي للإنفاق الجاري %	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام %	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	53235	32117	29066	----	90.50	54.60
2005	73533	26374	22471	(22.69)	85.20	30.56
2006	95587	38806	32957	46.66	84.93	34.48
2007	111455	39030	29819	(9.52)	76.40	26.75
2008	157026	59402	39087	31.08	65.80	24.89
2009	130643	52567	32910	(15.80)	62.61	25.19
2010	162064	64351	44609	35.55	69.32	27.53
2011	217327	69640	56017	25.57	80.44	25.78
2012	254225	90375	69619	24.28	77.03	27.38
2013	273587	106873	72226	3.74	67.58	26.40
2014	266332	83556	58625	(18.83)	70.16	22.01
2015	194680	70396	51832	(11.59)	73.63	26.62
2016	196924	67067	51173	(1.27)	76.30	25.99
2017	221665	75489	59025	15.34	78.19	26.63
2018	268918	80872	67052	13.60	82.91	24.93
2019	276157	111723	87301	30.20	78.14	31.53
2020	219768	76081	72873	(16.53)	95.78	33.16
المتوسط %				7.64	77.35	29.08

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- القيم بين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (2-8) تطور مسار الإنفاق الجاري والإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-7).

2-2-1-2- واقع الإنفاق الاستثماري في العراق: إنَّ الإنفاق الاستثماري هو أحد أجزاء الإنفاق الحكومي وذلك بحسب التقسيم الاقتصادي الحكومي وهذه النفقات تخصص من أجل زيادة الانشطة الصناعية الانتاجية كالصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية التعدينية، ويعرف الإنفاق الاستثماري بأنه تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة كالمصانع والآلات أو الطرق والجسور وأيضًا الاضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية والابنية السكنية الجديدة في فترة زمنية معينة (الجبوري والزملي، 2014: 35-39)، ويعرّف أيضًا الإنفاق الاستثماري بأنه مجموعة من الأنظمة والقواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تطبقها الحكومة (الدولة) في المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات والانشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن للبلد في فترة زمنية معينة (خضير ومحمد، 2019: 121).

يتّضح من بيانات الجدول (2-8) إنَّ الإنفاق الاستثماري في عام (2004) بلغ (3051) مليار دينار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (5.73%)، فيما بلغت نسبة مساهمته من الإنفاق العام (9.50%) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الإنفاق الجاري.

وفيما يخصّ الأعوام من (2005 لغاية 2008) اتخذ الإنفاق الاستثماري اتجاهًا تصاعديًا؛ ليسجل ما قيمته (3903)(5849)(9211)(20315) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنويّ متزايد بلغ (27.93%)، (49.86%)، (57.48%)، (120.55%) على التوالي، وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (5.31%)، (6.12%)، (8.26%)، (12.94%) أمّا نسبته الى الإنفاق العام بلغت (14.80%)، (15.07%)، (23.60%)، (34.20%) على الترتيب، ويعزى سبب تلك الزيادة في الإنفاق

الاستثماري الى تحرر الوضع الاقتصادي من اقتصاد مقيد الى اقتصاد السوق(الحرة)، فضلاً عن إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي من الأمم المتحدة، والعودة الى تصدير النفط الخام، ممّا أدّى ذلك الى زيادة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية من أجل إعادة اعمار ما دمرته الحرب، وأنّ قيم الإنفاق الاستثماري متدنية مقارنة مع قيم الإنفاق الجاري خلال الفترة المذكورة، وسجّل الإنفاق الاستثماري انخفاضاً في عام (2009) بلغ (19657) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (3.24%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي(GDP) بلغت (15.05%)، أمّا نسبته الى الإنفاق العام فبلغت (37.39%) ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض أسعاره، وتقليص حجم النشاط التجاري، ممّا انعكس ذلك على الإنفاق الاستثماري الأمر الذي أمكن الدولة من اتباع سياسة انكماشية، أمّا المدة من (2010 لغاية 2013) فقد شهد الإنفاق الاستثماري تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغ (13623) مليار دينار عام (2011) وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (30.99%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي(GDP) (6.27%) وبنسبة مساهمة الى الإنفاق العام بلغت (19.56%) ويعزى ذلك الى تأثر الإنفاق الاستثماري بتداعيات الأزمة المالية العالمية عام (2008)، أمّا عام (2012) فشهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً ليبلغ (20756) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (52.36%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي(GDP) (8.16%)؛ ليستمر الإنفاق الاستثماري بالارتفاع ليلبغ ما مقداره (34647) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (66.93%) في حين تعزى تلك الزيادة نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، ممّا أدّى الى زيادة في حجم الإنفاق على إنشاء المشاريع الصناعية ومشاريع البناء وإعادة الاعمار، فضلاً عن بناء الأنشطة الفعلية الاقتصادية والبنى التحتية بغية تقليل نسب الحرمان وإيجاد فرص عمل جديدة ضمن الأنشطة الاقتصادية العراقية، أمّا الأعوام (2014 و 2015 و 2016) فقد شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً متتالياً ليلبغ ما مقداره (24931) (18564) (15894) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (28.04%)، (25.54%-، 14.38%-) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي(GDP) بلغت (9.36%)، (9.54%)، (8.07%) على الترتيب، في حين شكّلت نسبته الى الإنفاق العام فبلغت (29.84%)، (26.37%)، (23.70%)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض في النفقات الاستثمارية لتدني مستوى الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأزمة النفطية التي حصلت عام (2014) وانخفاض أسعاره، وتدهور الوضع الأمني في العراق، فضلاً عن استحواد التنظيمات الارهابية على أجزاء شاسعة من المدن العراقية، وتدمير العديد من المنشآت النفطية، ممّا أدّى الى انخفاض الإيرادات العامة، الأمر الذي انعكس على حجم الإنفاق الاستثماري وانخفاضه الى مستويات كبيرة، فضلاً عن تزايد نفقات إيواء ومساعدة العوائل النازحة في مخيمات النزوح المختلفة. أمّا (2019) شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً، إذ بلغ ما مقداره (24422) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (76.71%) مقارنة مع العام السابق الذي شهد قيم سالبة وتعزى تلك الزيادة في الإنفاق

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الاستثماري الى التحسن في أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية التي انعكست ايجاباً على الإنفاق الاستثماري.

الجدول (2-8) واقع الإنفاق الاستثماري ونسبته من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	الإنفاق العام	الإنفاق الاستثماري	معدل التغير السنوي للإنفاق الاستثماري %	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) %	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	53235	32117	3051	----	9.50	5.73
2005	73533	26374	3903	27.93	14.80	5.31
2006	95587	38806	5849	49.86	15.07	6.12
2007	111455	39030	9211	57.48	23.60	8.26
2008	157026	59402	20315	120.55	34.20	12.94
2009	130643	52567	19657	(3.24)	37.39	15.05
2010	162064	64351	19742	0.43	30.68	12.18
2011	217327	69640	13623	(30.99)	19.56	6.27
2012	254225	90375	20756	52.36	22.97	8.16
2013	273587	106873	34647	66.93	32.42	12.66
2014	266332	83556	24931	(28.04)	29.84	9.36
2015	194680	70396	18564	(25.54)	26.37	9.54
2016	196924	67067	15894	(14.38)	23.70	8.07
2017	221665	75489	16464	3.59	21.81	7.43
2018	268918	80872	13820	(16.06)	17.09	5.14
2019	276157	111723	24422	76.71	21.86	8.82
2020	219768	76081	3208	(86.86)	4.22	1.46
المتوسط %				14.75	22.65	8.38

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).

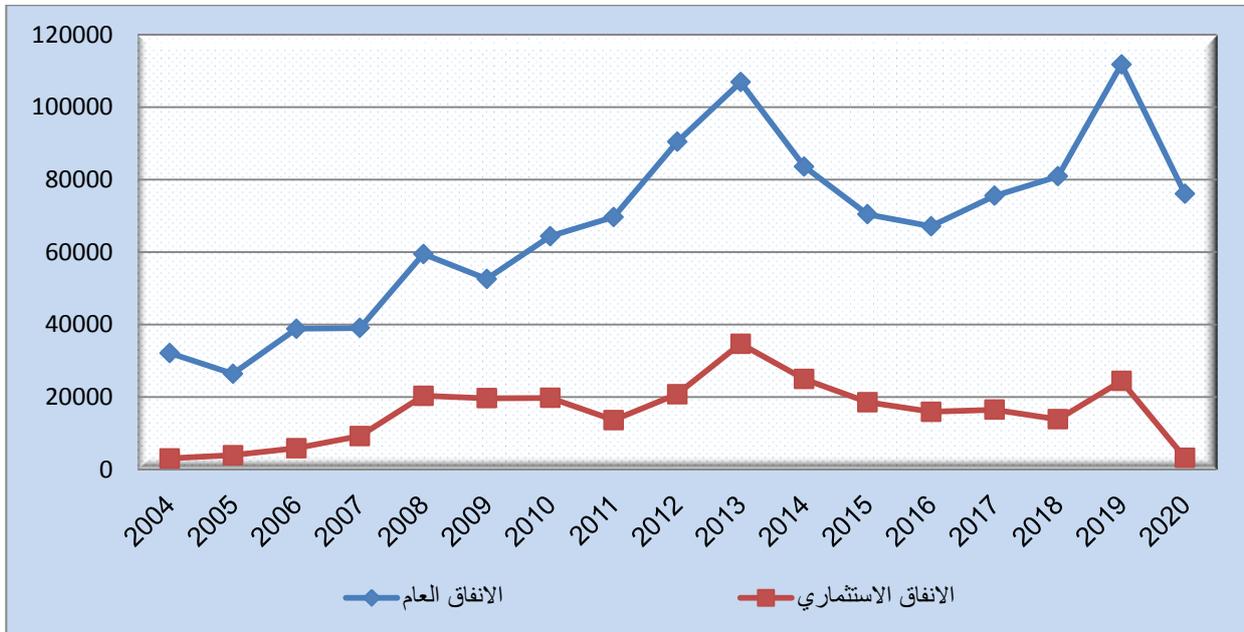
- القيم بين قوسين () تعني إشارة سالبة.

في حين شهدت مدة نهاية البحث عام (2020) انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري إذ بلغ ما مقداره (3208) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (86.86%) مقارنةً مع العام السابق الذي سجّل قيماً

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

موجبة ويعزى سبب ذلك الانخفاض في الإنفاق الاستثماري الى الأزمة الاقتصادية المزدوجة على الاقتصاد العراقي والمتمثلة في تدهور الوضع الصحي العالمي جزأً انتشار جائحة كورونا (COVID-19)، فضلاً عن الانخفاض في أسعار النفط الخام، ومن زاوية أخرى أصبح سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي؛ ليسجل سعر الصرف السوق ارتفاعاً بهدف تعويض الإيرادات النفطية الناجمة عن تدهور أسعار النفط الخام، وما واكبه من تراجع الوضع الاقتصادي في البلد. وبلغ متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري الى الإنفاق العام للمدة ذاتها (22.65%).

نستنتج على وفق ما سبق من الجداول (2-7) و(2-8) أنّ الإنفاق الجاري كان له الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام، على حساب الإنفاق الاستثماري؛ وذلك نتيجة لتضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالإضافة الى الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، والإنفاق غير مسؤول، كلّها أسباب أدت الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير.



الشكل (2-9) تطور مسار الإنفاق الاستثماري والإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-8).

ويمكن بيان نسب مساهمة الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري الى الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق من خلال بيانات الجدول (2-9)، ويتضح أنّ نسبة مساهمة الإنفاق الجاري كانت لها الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام مقارنة مع نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام (40%) في مدة البحث، في حين شكّلت نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام بنسبة تتجاوز (80%) وهي تفوق نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام، وإنّ نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، في حين سجّلت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة لم تتجاوز (10%)، أمّا نسبة مساهمة النفقات

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجارية شهدت ارتفاعاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة تتجاوز (40%) في مدة البحث، وان أسباب الارتفاع متعددة، منها أسباب سياسية متعلقة بالحروب وزيادة الإنفاق عليها ومنها اقتصادية متعلقة بالإصدار النقدي وما رافقه من تضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة علاوةً على الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، وفضلاً عن تزايد نفقات إيواء العوائل النازحة ومساعدتها في مخيمات النزوح المختلفة واعطاء منح للعوائل خلال مدة تطبيق الحضر الشامل في العراق في أثناء مواجهة جائحة كورونا (COVID-19) والإنفاق غير مسؤول، كلُّها أسباب أدت الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير.

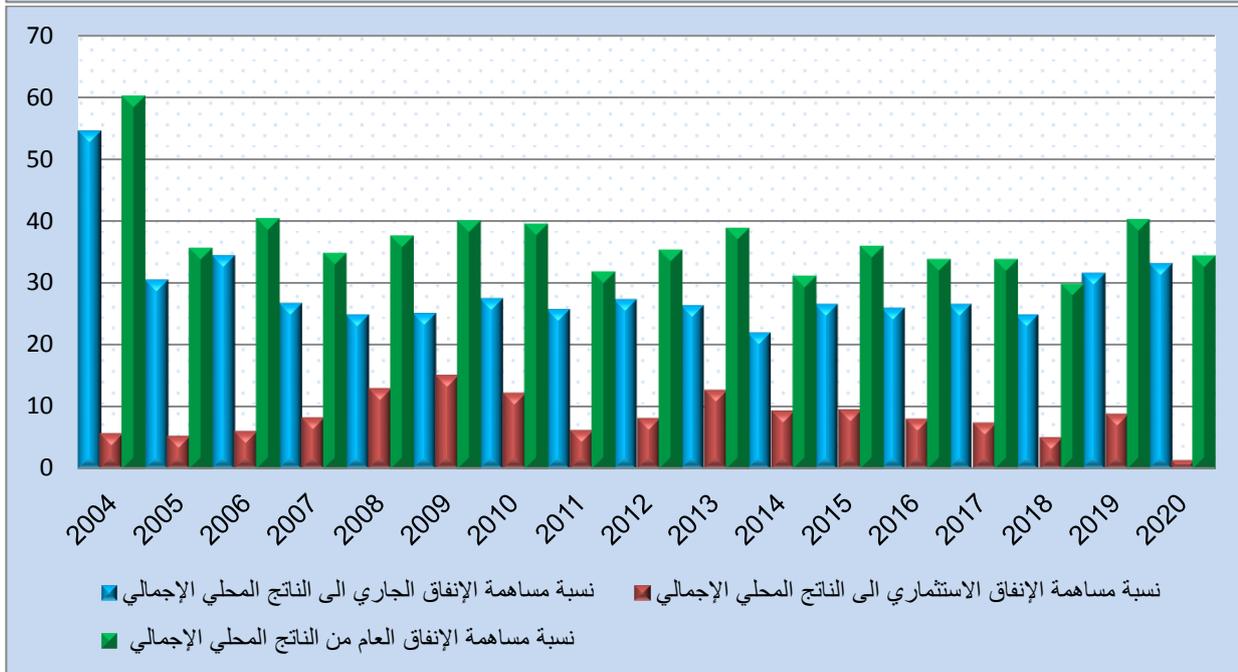
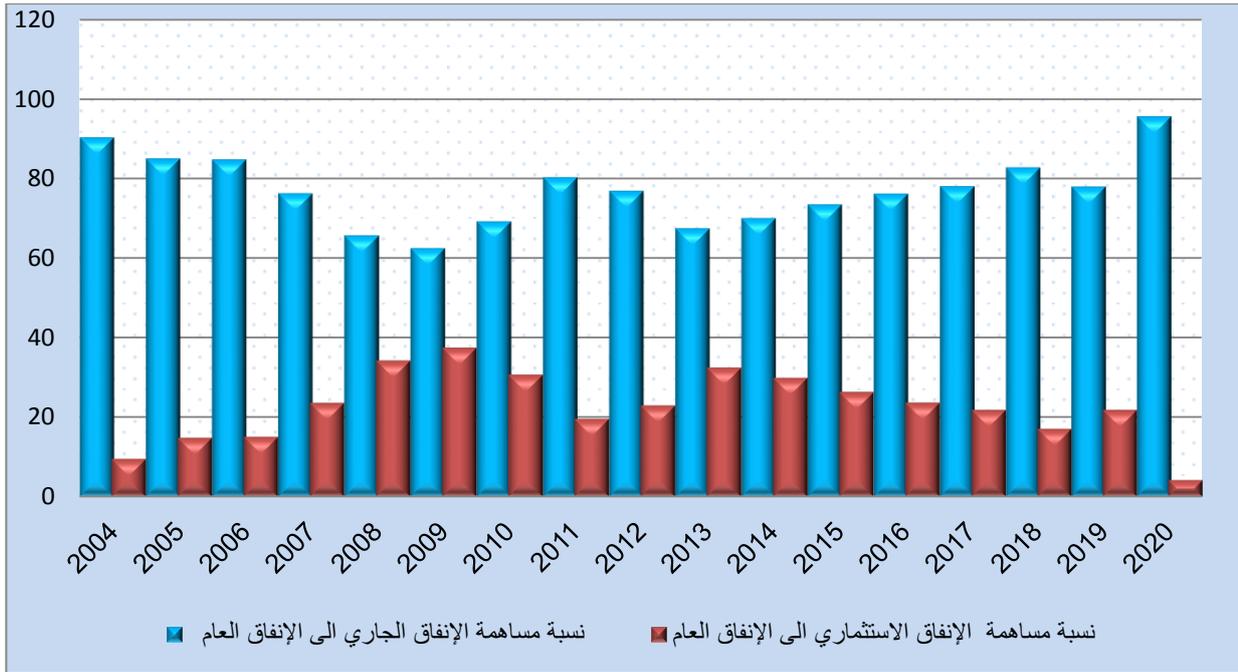
الجدول (2-9) نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الإنفاق لعام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

(نسب مئوية)

نسبة مساهمة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام %	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام %	السنوات
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
54.60	5.73	54.60	9.50	90.50	2004
30.56	5.31	30.56	14.80	85.20	2005
34.48	6.12	34.48	15.07	84.93	2006
26.75	8.26	26.75	23.60	76.40	2007
24.89	12.94	24.89	34.20	65.80	2008
40.24	15.05	25.19	37.39	62.61	2009
39.71	12.18	27.53	30.68	69.32	2010
25.78	6.27	25.78	19.56	80.44	2011
27.38	8.16	27.38	22.97	77.03	2012
26.40	12.66	26.40	32.42	67.58	2013
22.01	9.36	22.01	29.84	70.16	2014
26.62	9.54	26.62	26.37	73.63	2015
25.99	8.07	25.99	23.70	76.30	2016
26.63	7.43	26.63	21.81	78.19	2017
24.93	5.14	24.93	17.09	82.91	2018
31.53	8.82	31.53	21.86	78.14	2019
33.16	1.46	33.16	4.22	95.78	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (2-6) (2-7) (2-8)

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)



الشكل (2-10) تطور مسار نسبة الإنفاق الجاري ونسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-9).

2-2-2-2 مصادر تمويل الإنفاق العام في العراق

2-2-2-1 الإيرادات النفطية: هي العامل الأهم الذي يمثل محور نجاح التنمية الاقتصادية في غالبية

بلدان العالم الغنية بالنفط، إذ إنّ هذه الإيرادات يتم تحديدها في اقتصاد دولة ما من حيث مدى نسبة

مساهمتها من بين مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة (Ologunde et al, 2020:5).

ويمكن بيان تطور الإيرادات النفطية والاستدلال عليها من خلال الجدول (2-10) سجّلت الإيرادات العامة عام (2004) ما مقداره (32981) مليار دينار فيما سجّلت الإيرادات النفطية (32627) مليار دينار فيما سجّلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة ما نسبته (98.93%)، أمّا الأعوام من (2005-2008) فقد شهدت ارتفاعاً متتالياً في الإيرادات النفطية ما مقداره (39480 و 4690 و 53162 و 79131) مليار دينار وبنسبه مساهمه بلغت (97.48%، 95.63%، 97.37%، 98.61%) من الإيرادات العامة ويعزى سبب ذلك إلى تحسن عمليات انتاج النفط وارتفاع مستوى صادراته فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية (جواد، 2016: 33)، أمّا عام (2009) فقد شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً لتسجّل ما مقداره (51719) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (34.64%-) وبنسبه مساهمة إلى الإيرادات العامة (93.68%) ويعزى سبب ذلك الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية، أمّا الأعوام (2010-2012) فقد شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً متتالياً، إذ سجّل ما مقداره (66819 و 98090 و 116597) وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (29.20%، 46.80%، 18.8%)، ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، أمّا الأعوام (2014-2016) فقد شهدت الإيرادات النفطية في تلك المدة انخفاضاً متتالياً لتسجّل ما مقداره (97072 و 51312 و 44267) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب ما نسبته (12.29%-، 47.14%-، 13.73%-) ويعزى سبب ذلك إلى دخول التنظيمات الارهابية على بعض المناطق في العراق فضلاً عن ايقاف بعض الحقول النفطية والتي انعكست على الإيرادات النفطية بشكل خاص والإيرادات العامة بشكل عام، أمّا الأعوام (2017-2019) فقد شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً ليسجّل ما مقداره (65071 و 95619 و 99216) مليار دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (47.00%، 46.95%، 3.76%) ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط، أمّا عام (2020) فقد شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً ما مقداره (54448) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ ما قيمته (45.12%-) وبنسبة مساهمة إلى الإيرادات العامة بلغت ما نسبته (86.15%)، ويعزى سبب ذلك إلى انتشار وباء كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام. وخلال المدة (2004-2020) بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة (92.571%).

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

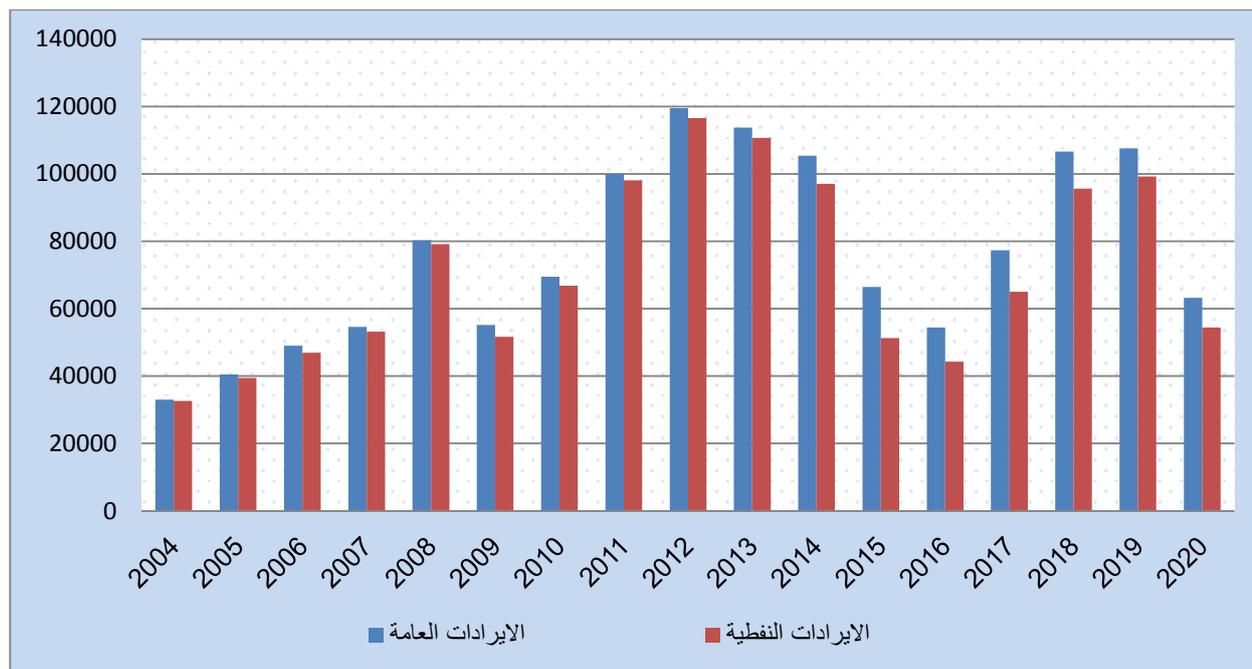
الجدول (2-10) الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	معدل التغير السنوي للإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	32981	---	32627	---	98.93
2005	40502	22.80	39480	21.00	97.48
2006	49054	21.12	46908	18.81	95.63
2007	54597	11.30	53162	13.33	97.37
2008	80250	46.99	79131	48.85	98.61
2009	55208	(31.20)	51719	(34.64)	93.68
2010	69520	25.92	66819	29.20	96.11
2011	99997	43.84	98090	46.80	98.09
2012	119465	19.47	116597	18.87	97.60
2013	113765	(4.77)	110677	(5.08)	97.29
2014	105386	(7.37)	97072	(12.29)	92.11
2015	66469	(36.93)	51312	(47.14)	77.20
2016	54408	(18.15)	44267	(13.73)	81.36
2017	77334	42.14	65071	47.00	84.14
2018	106568	37.80	95619	46.95	89.73
2019	107566	0.94	99216	3.76	92.24
2020	63198	(41.25)	54448	(45.12)	86.15
المتوسط %		7.803		8.033	92.571

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- القيم بين قوسين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (2-11) تطور مسار الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-10)

2-2-2-2- الإيرادات غير النفطية

تشكل الإيرادات غير النفطية نسب متدنية مقارنة بالإيرادات النفطية في العراق، إذ تتمثل الإيرادات غير النفطية بـ (الضرائب والرسوم والقرض العام والغرامات والمنح والمساعدات والإصدار النقدي فضلاً عن أملاك الدولة الدومين الخاص العام) وبالرغم من تعدد مصادر الإيرادات العامة في العراق إلا أن المصدر الأساس الذي يعتمد عليه العراق هو القطاع النفطي مقابل انخفاض الإيرادات غير النفطية مما يجعل العراق من ضمن الدول الريعية، وهذه صفة من صفات الاختلالات الهيكلية التي يتسم بها الاقتصاد مما يجعل الإيرادات العامة في العراق مرهونة بالإيرادات النفطية التي تتأثر بالسعر العالمي للنفط الخام وحجم صادراته (سعيد وصبر، 2019: 4-7).

على وفق الجدول (2-11) سجّلت الإيرادات العامة عام (2004) ما مقداره (32981) مليار دينار فيما سجّلت الإيرادات غير النفطية (354) مليار دينار فيما سجّلت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة بلغت ما نسبته (1.07%) وبمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.66%)، أمّا في الأعوام (2005، 2006) شهدت ارتفاعاً متتالياً في الإيرادات غير النفطية بلغت ما مقداره (1022 و 2146) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ ما نسبته (188.70%، 109.98%) وبمساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة بلغت (2.52%، 4.37%)، في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.39%، 2.25%)، ويعزى سبب ذلك إلى تفعيل بعض القطاعات الانتاجية، فضلاً عن تفعيل دور الضرائب، أمّا عام (2009) فقد شهدت الإيرادات غير النفطية

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

ارتفاعا مقارنة بالعام السابق لتسجّل ما مقداره (3489) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ ما نسبته (211.80%) وبنسبه مساهمه الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة بلغت (6.32%) وبنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (2.67%)، في حين شهدت الإيرادات العامة انخفاضا مقارنًا بالعام السابق، إذ بلغ ما مقداره (55208) مليار دينار وبمعدل تغير سالب بلغ ما نسبته (-31.20%) ويعزى ذلك الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية.

الجدول (2-11) الإيرادات غير النفطية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %	الإيرادات غير النفطية	معدل التغير السنوي للإيرادات غير النفطية %	نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	32981	---	354	---	1.07
2005	40502	22.80	1022	188.70	2.52
2006	49054	21.12	2146	109.98	4.37
2007	54597	11.30	1435	(33.13)	2.63
2008	80250	46.99	1119	(22.02)	1.39
2009	55208	(31.20)	3489	211.80	6.32
2010	69520	25.92	2701	(22.59)	3.89
2011	99997	43.84	1907	(29.40)	1.91
2012	119465	19.47	2868	50.39	2.40
2013	113765	(4.77)	3088	7.67	2.71
2014	105386	(7.37)	8314	169.24	7.89
2015	66469	(36.93)	15157	82.31	22.80
2016	54408	(18.15)	10141	(33.09)	18.64
2017	77334	42.14	12263	20.92	15.86
2018	106568	37.80	10949	(10.72)	10.27
2019	107566	0.94	8350	(23.74)	7.76
2020	63198	(41.25)	8750	4.79	13.85
المتوسط %		7.803		39.478	7.429

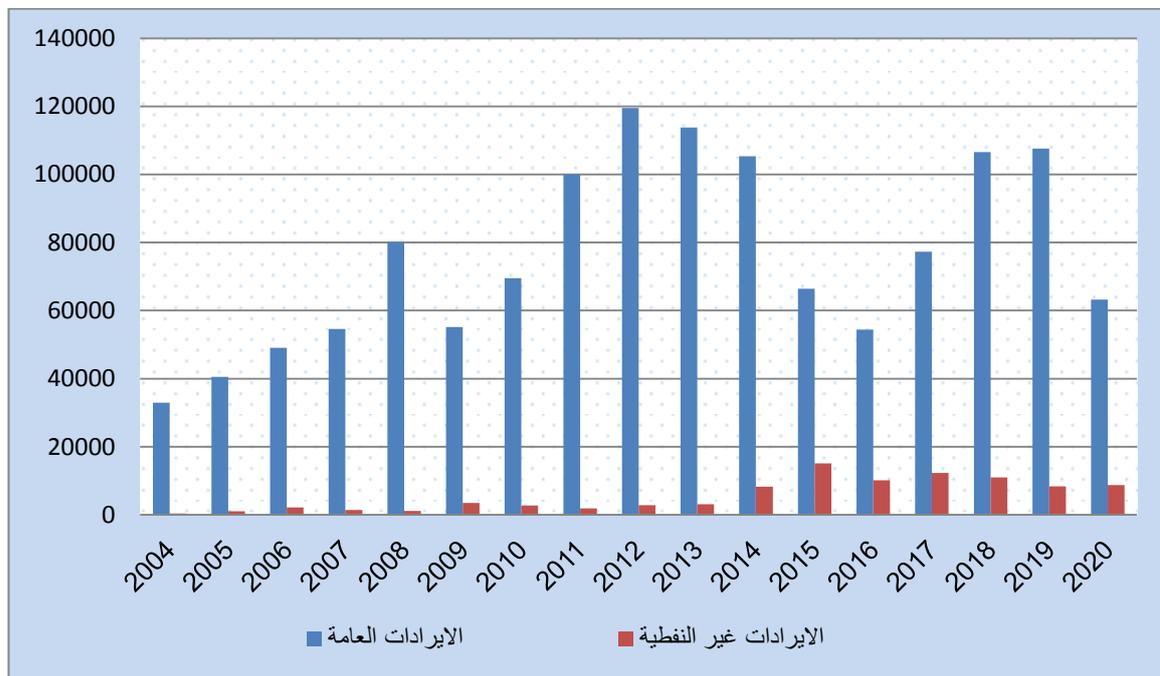
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- القيم بين قوسين () تعني إشارة سالبة.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

أمّا في عام (2015) ارتفعت الإيرادات غير النفطية لتبلغ ما مقداره (15157) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ ما نسبته (33.09-%)، ويعزى ذلك الانخفاض الى استحواذ التنظيمات الارهابية على بعض الحقول النفطية ثم اتجهت الحكومة الى فرض الضرائب والرسوم، أمّا نهاية مدة محل الدراسة فقد شهدت الإيرادات غير النفطية للأعوام (2019، 2020) انخفاضاً عن العام السابق لتسجّل ما مقداره (8350)(8750) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ ما نسبته (23.74-%، 4.79-%) ويعزى ذلك الى تدهور الوضع الصحي في العراق جرّاء فايروس كورونا ممّا انعكس على خفض الإيرادات غير النفطية. وبلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة (7.429-%).



الشكل (2-12) تطور مسار الإيرادات غير النفطية ونسبة مساهمتها إلى إجمالي والإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-11)

2-3- المبحث الثالث : واقع الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020)

2-3-1- واقع إجمالي الصادرات: تعدّ الصادرات أحد الركائز المهمة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي كونها تسهم في توفير مصادر العملات الصعبة، إذ يمكن توظيفها واستغلالها في متطلبات الجهاز الانتاجي، فضلاً عن تسديد لقيم فواتير الاستيرادات (يحيى وآخرون، 2020: 104)، وفيما تعدّ انعكاساً للطاقة الانتاجية المحلية المتاحة، فضلاً عن أنّها مؤشر لتوسيع قاعدة الانتاج وعامل لكشف امكانية تنويعها فيما تؤدّي الصادرات دوراً مهماً في تغطية الاستيرادات وتخفيض أعباء الدين الخارجي عبر ما تجلبه من عملات صعبة وكذلك تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكلي وتنشيط الاستثمار لضمان الحصول على اكبر كفاية

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

ممكنة من استخدام الموارد المحلية المتاحة، فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في مجال التصدير وتوسيع القدرة التسويقية على وفق فتح اسواق خارجية جديدة أمام المنتجات العراقية وذلك من خلال المنافسة في الكلفة والجودة (الدركزلي وسلطان، 2020: 106)

ويمكن بيان دور إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال بيانات الجدول (2-12)، إذ بلغ إجمالي الصادرات (26002) مليار دينار لعام (2004) وبنسبة مساهمة إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (48.84%)، إذ يتضح أنّ إجمالي الصادرات للأعوام (2005-2008) بدأت بالتزايد المستمر نتيجة إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام وسبب هذا التزايد لا يعود إلى تحسن عمليات انتاج النفط العراقي ومستوى صادراته وإنما يعود الى ارتفاع أسعار النفط الخام، إذ بلغ إجمالي الصادرات للأعوام (2005-2008) على التوالي (34929) (42466) (48181) (74686) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (34.33%، 21.58%، 13.46%، 55.01%) على التوالي، وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (47.50%، 44.43%، 43.23%، 47.56%)، في حين شهد إجمالي الصادرات عام (2009) انخفاضاً، إذ بلغت (46133) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (38.23%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (35.31%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية عام (2008) التي انتقلت إلى العراق عن طريق أسعار لنفط الخام في الاسواق العالمية وبموجب هذه الأزمة انخفضت أسعار النفط الخام واثرت سلباً على نشاط الاقتصاد العراقي كونه يعدّ اقتصاداً ريعياً، أمّا في الأعوام (2010-2012) سجّل إجمالي الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بعد التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية وسجّل على التوالي (60563) (93226) (10980) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (31.28%، 53.93%، 17.78%) وبنسبه مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (37.37%، 42.90%، 43.19%)، ويعزى ذلك الى الدور الكبير الذي حققته جولات التراخيص النفطية الذي اتبعتها الحكومة العراقية، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي على النفط الخام، ثم عاود إجمالي الصادرات إلى الانخفاض متتالياً للأعوام (2014-2016)؛ ليسجّل على التوالي (97921) (51347) (48177) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (6.45%، -47.56%، -6.17%)، ويعزى سبب ذلك إلى دخول التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على بعض الحقول النفطية في بعض المحافظات العراقية والتي أدّى إلى توقفها عن العمل الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الإيرادات النفطية والذي دفع الحكومة إلى تخصيص مبالغ مالية ضخمة بغية استيراد الاسلحة للقضاء على عصابات (داعش) الارهابي، في حين شهدت مدة نهاية البحث عام (2020) انخفاضاً في إجمالي الصادرات بلغ (61065) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (36.68%)، ويعزى ذلك إلى الأزمة الاقتصادية المزدوجة التي ضربت الاقتصاد العراقي والمتمثلة في تدهور الأمن الصحي وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية. ثم بلغ متوسط معدل التغير السنوي للصادرات للمدة ذاتها (10.196%).

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

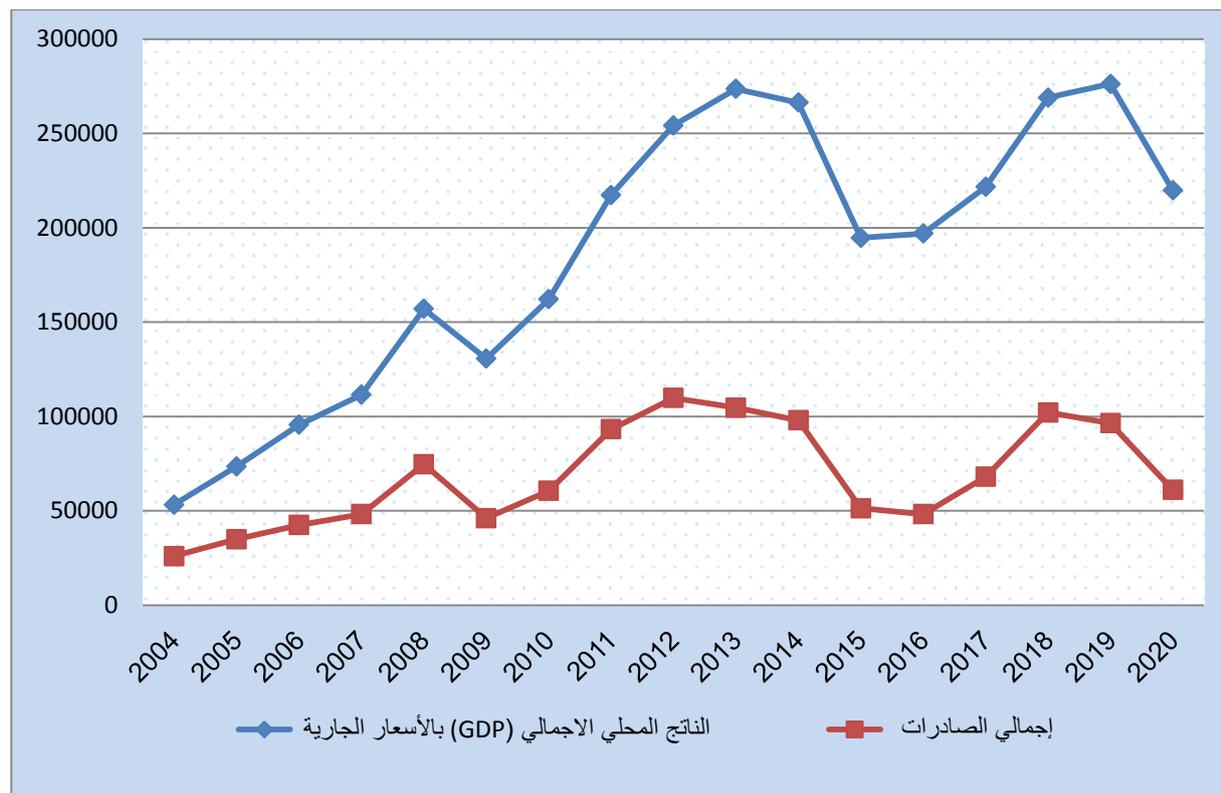
الجدول (2-12) إجمالي الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	النتاج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للصادرات %	نسبة مساهمة إجمالي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235	26002	---	48.84
2005	73533	34929	34.33	47.50
2006	95587	42466	21.58	44.43
2007	111455	48181	13.46	43.23
2008	157026	74686	55.01	47.56
2009	130643	46133	(38.23)	35.31
2010	162064	60563	31.28	37.37
2011	217327	93226	53.93	42.90
2012	254225	109804	17.78	43.19
2013	273587	104671	(4.67)	38.26
2014	266332	97921	(6.45)	36.77
2015	194680	51347	(47.56)	26.38
2016	196924	48177	(6.17)	24.46
2017	221665	68034	41.22	30.69
2018	268918	102077	50.04	37.96
2019	276157	96433	(5.53)	34.92
2020	219768	61065	(36.68)	27.79
المتوسط %			10.196	38.091

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الارقام بين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (2-13) تطور مسار إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-12)

2-1-3-1- تطور الصادرات النفطية : يعد القطاع النفطي من القطاعات الرئيسية في عملية بناء ونمو الاقتصاد العراقي، إذ ان الصادرات النفطية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات العراقية، وبذلك فإن كميات معينة من النفط الخام يتم تكريرها في المصافي القائمة لإنتاج المشتقات النفطية بغية تغطية الطلب المحلي، وتعد الصادرات النفطية من المؤشرات الأساسية في توضيح درجة تطور البلد والتجارة الخارجية، إذ يعتمد العراق بصورة اساسية على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية والتي تسهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية(عيسى ورشيد، 2021: 310).

من البيانات الواردة في الجدول (2-13) أن الصادرات النفطية تشكل ما قيمته (25485) مليار دينار وينسبة مساهمة من إجمالي الصادرات بلغت (98.01%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (47.87%) لعام (2004)، أمّا في الأعوام (2005 - 2008) فإن قيمة الصادرات النفطية أخذت بالتزايد المستمر إذ بلغت على التوالي (34195) (41323) (45967) (72527) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (34.18%، 20.85%، 11.24%، 57.78%) وبنسب مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات بلغت (97.90%، 97.31%، 95.40%، 97.11%) وبنسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (46.50%، 43.23%، 41.24%، 46.19%)، ويعزى سبب ذلك الى زيادة الصادرات النفطية العراقية هو إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي منذ مطلع

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

التسعينات وحتى انتهاء العمليات العسكرية للاحتلال الأمريكي، أمّا في عام (2009) فشهدت الصادرات النفطية انخفاضاً ملحوظاً مقارنة في العام السابق لتبلغ ما قيمته (45588) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (37.14%) وبنسب مساهمة من إجمالي الصادرات بلغت (98.82%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (34.90%)، إذ سجّل إجمالي الصادرات هي الاخرى انخفاضاً لتبلغ ما مقداره (46133) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي أقلت بظلالها على الاقتصاد العراقي شأنه شأن العديد من الاقتصادات الأحادية الجانب، أمّا الاعوام (2010-2012) فبدأت الصادرات النفطية بالتحسن بعد انتهاء آثار الأزمة المالية العالمية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام فضلاً عن النظرة الايجابية لمعدلات النمو الاقتصادي والطلب العالمي، وبلغت ما قيمته (109345,92906,60200) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (32.05%، 54.33%، 17.69%) وبنسب مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (99.40%، 99.66%، 99.58%) وبنسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبلغت (37.15%، 42.75%، 43.01%)، فيما سجّلت الصادرات النفطية انخفاضاً حاداً خلال الأعوام (2014 و 2015 و 2016) وبلغت على التوالي (97406)(50895)(47863) مليار دينار مسجّلة معدل تغير سنويّ سالب بلغ على التوالي (6.50%، -47.75%، -5.96%) وبنسب مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (99.47%، 99.12%، 99.35%) وبنسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (36.57%، 26.14%، 24.31%)، ويعزى سبب ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق بعد استحوذ التنظيمات الإرهابية (داعش) على عدد من المحافظات العراقية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الخام العالمية إذ انخفض سعر البرميل النفطي من (91.6) دولار عام (2004) إلى (44.7) دولار عام (2015) فيما استمر انخفاض سعر البرميل النفطي حتى بلغ (36) دولار عام (2016)، في حين عادت الصادرات النفطية نحو الزيادة بعد تحرير الأراضي العراقية من التنظيمات الإرهابية واستقرار الوضع الأمني إذ سجّلت ارتفاعاً خلال عامي (2017 و 2018)، إذ بلغت الصادرات النفطية ما قيمته (67527)(101414) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (41.08%، 50.18%) وبنسب مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (99.25%، 99.35%) وبنسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (30.46%، 37.71%)، ثم عاودت الصادرات النفطية في الانخفاض لعامي (2019 و 2020) سجّلت ما قيمته (92627) (57774) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (8.66%، -37.63%) وبنسبه مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات بلغت (96.05%، 94.61%) وبنسب مساهمة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (33.54%، 26.29%)، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة الاقتصادية المزدوجة التي اربكت الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام العالمي وجائحة كورونا (COVID-19). وخلال المدة (2004-2020) وبلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (98.231%).

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجدول (2-13) تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	معدل التغير السنوي للصادرات النفطية %	نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	53235	26002	25485	----	98.01	47.87
2005	73533	34929	34195	34.18	97.90	46.50
2006	95587	42466	41323	20.85	97.31	43.23
2007	111455	48181	45967	11.24	95.40	41.24
2008	157026	74686	72527	57.78	97.11	46.19
2009	130643	46133	45588	(37.14)	98.82	34.90
2010	162064	60563	60200	32.05	99.40	37.15
2011	217327	93226	92906	54.33	99.66	42.75
2012	254225	109804	109345	17.69	99.58	43.01
2013	273587	104671	104181	(4.72)	99.53	38.08
2014	266332	97921	97406	(6.50)	99.47	36.57
2015	194680	51347	50895	(47.75)	99.12	26.14
2016	196924	48177	47863	(5.96)	99.35	24.31
2017	221665	68034	67527	41.08	99.25	30.46
2018	268918	102077	101414	50.18	99.35	37.71
2019	276157	96433	92627	(8.66)	96.05	33.54
2020	219768	61065	57774	(37.63)	94.61	26.29
المتوسط				10.060	98.231	37.409

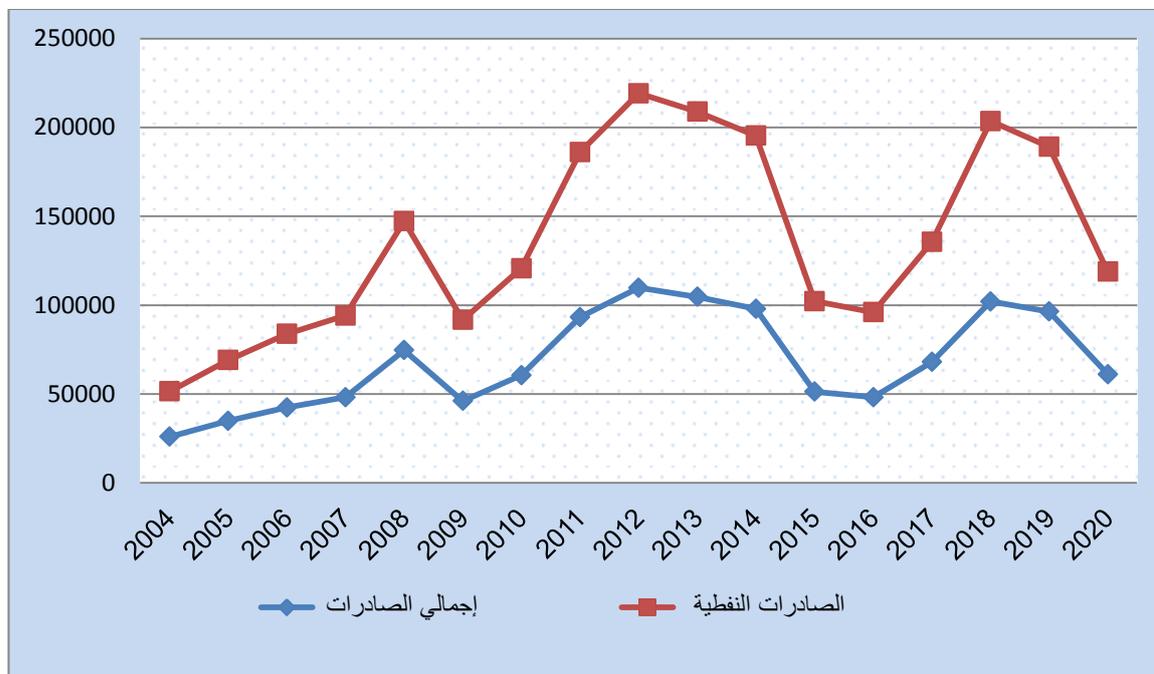
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الأرقام بين () تعني إشارة سالبة.

ويستدل من الأرقام الخاصة لإجمالي الصادرات إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم التنوع الاقتصادي واصبح الاقتصاد العراقي يعتمد على الصادرات النفطية وبنسب عالية جداً في إجمالي الصادرات، وبذلك فإن حدوث أي تغير في حجم الطلب العالمي أو الأسعار العالمية للنفط الخام سوف ينعكس بشكل مباشر على

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

قيمة الصادرات الإجمالية وكما حدث في إذار من العام (2020)، إذ تدهور الطلب العالمي للنفط الخام بسبب جائحة كورونا وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص.



الشكل (2-14) تطور مسار الصادرات النفطية وإجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-13).

2-3-1-2- تطور الصادرات غير النفطية: أنّ الصادرات العراقية غير النفطية قد لا تشكل أهمية كبيرة؛ ولذلك لإيلاء الصادرات النفطية أهمية كبيرة فضلاً عن عدم اعتماد العراق على الصادرات غير النفطية وماله من أثر سلبي على الصادرات، ممّا أدى ذلك إلى اختلالات كبيرة من حيث التنوع التصديري وإهمال القطاعات غير النفطية ممّا أدى إلى ضعفها من القدرة التنافسية وجودة انتاجها، فضلاً عن عدم قدرتها على منافسة المنتجات الخارجية في الأسواق الأخرى (بريهي وكشيش، 2017: 322).

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (2-14) أنّ الصادرات غير النفطية تشكل ما قيمته (516) مليار دينار وبنسبة مساهمة من إجمالي الصادرات بلغت (1.98%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (0.97%) لعام (2004)، فقد شهدت الصادرات غير النفطية تحسناً طفيفاً للأعوام (2007-2005) وبلغت ما قيمته على التوالي (733)(1141)(2212) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (42.05%، 55.66%، 93.87%) على التوالي، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي، ومن ثمّ شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضاً واضحاً للأعوام (2011-2008) نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية إذ بلغت ما قيمته على التوالي (2159) (544)(363)(318) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ على التوالي (-2.40%، -74.80%، -33.27%، -12.40%) وبنسب مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (2.89%، 1.18%،

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

0.60%، 0.34%) وفيما شهدت نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (1.37%، 0.42%، 0.22%، 0.15%).

الجدول (2-14) تطور الصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	إجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	معدل التغير السنوي للصادرات غير النفطية %	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات %	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	53235	26002	516	----	1.98	0.97
2005	73533	34929	733	42.05	2.10	1.00
2006	95587	42466	1141	55.66	2.69	1.19
2007	111455	48181	2212	93.87	4.59	1.98
2008	157026	74686	2159	(2.40)	2.89	1.37
2009	130643	46133	544	(74.80)	1.18	0.42
2010	162064	60563	363	(33.27)	0.60	0.22
2011	217327	93226	318	(12.40)	0.34	0.15
2012	254225	109804	457	43.71	0.42	0.18
2013	273587	104671	488	6.78	0.47	0.18
2014	266332	97921	515	5.53	0.53	0.19
2015	194680	51347	451	(12.43)	0.88	0.23
2016	196924	48177	312	(30.82)	0.65	0.16
2017	221665	68034	507	62.50	0.75	0.23
2018	268918	102077	662	30.57	0.65	0.25
2019	276157	96433	3806	474.92	3.95	1.38
2020	219768	61065	3290	(13.56)	5.39	1.50
المتوسط%				37.408	1.767	0.682

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

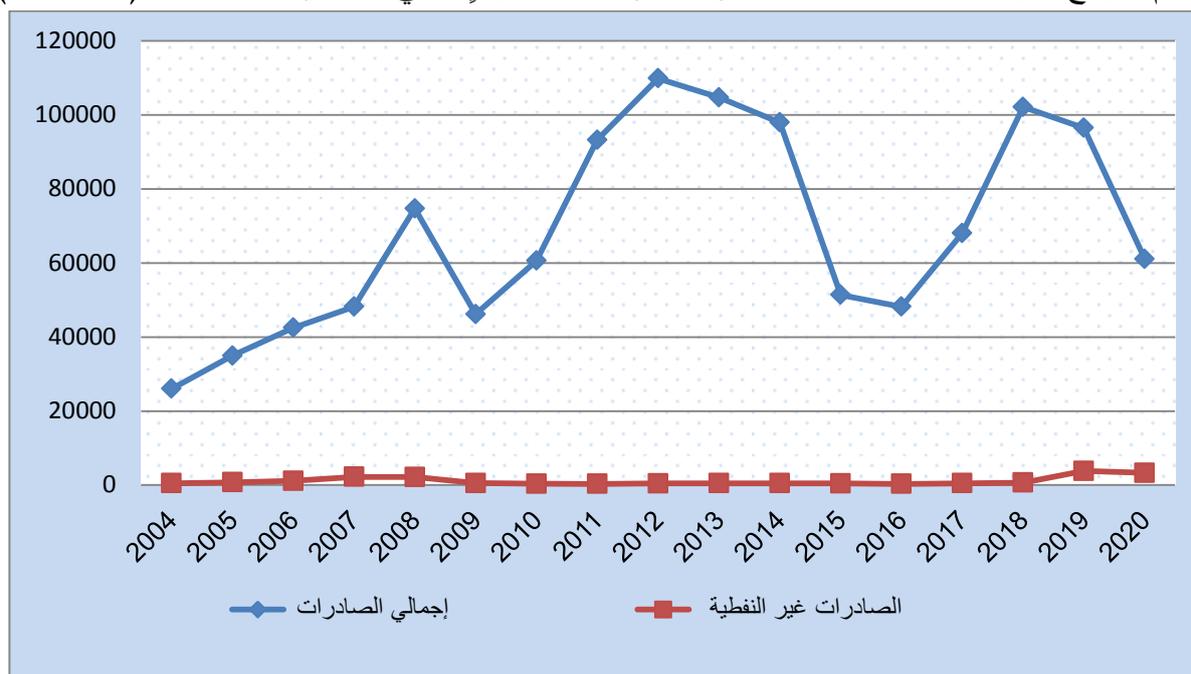
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).

- الأرقام بين () تعني إشارة سالبة.

في حين عاودت الصادرات غير النفطية انخفاضها، إذ بلغت ما قيمته على التوالي (515) (451) (312) مليار دينار للأعوام (2014-2016) وبمعدل تغير سنوي بلغ (5.53%، -12.43%، -30.82%

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

(%) ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط إلى 36 دولار للبرميل الواحد)، فيما شهدت نهاية مدة البحث انخفاضاً للصادرات غير النفطية إذ سجّلت ما قيمته (3290) مليار دينار لعام (2020) وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (13.56%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (5.39%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (1.50%)، ويعزى سبب ذلك إلى التدهور الصحي في مواجهة جائحة كورونا (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام . وبلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات للمدة ذاتها (1.767%).



الشكل (2-15) تطور مسار الصادرات غير النفطية وإجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-14).

2-3-2- واقع إجمالي الاستيرادات: تعدّ الاستيرادات المكون الثاني من مكونات التجارة الخارجية وتعبّر عن قوة الاقتصاد الوطني؛ لأنها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق الخارجية، وفائدة الاستيرادات كونها وسيلة يمكن من خلالها الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً أو أنّه لا يتم انتاجها بكميات كافية محلياً أو الحصول عليها بتكلفة اقتصادية أرخص من انتاجها محلياً إذ يكون من الأفضل استيرادها (جيبيل، 2018: 303)، إذ أنّ أهمية الاستيرادات لا تقل عن أهمية الدور الذي تؤديه الصادرات فهي تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في الاقتصاد العراقي عن طريق تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيلة، إذ إنّ محدودية الطاقة الإنتاجية وعدم قدرة قطاعي (الزراعة والصناعة) على سدّ الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة، وأدّى ذلك إلى حدوث عجز في العرض تجاه الطلب ممّا تضطر الحكومة إلى اللجوء للأسواق الدولية بغية سدّ العجز المذكور، وفي الواقع أنّ الاستيرادات هي تعبير آخر لواقع الهيكل الاقتصادي للاقتصاد العراقي كما تسهم الاستيرادات الرأسمالية في

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

تحسين قدرة الإنتاج لكافة القطاعات والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في عملية النمو الاقتصادي للبلد (العبدلي ورشيد، 2016: 338).

فقد شهدت الاستيرادات العراقية تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض للأعوام (2004 - 2008) لتبلغ ما قيمته على التوالي (31100)(34686)(30614)(23799)(41034) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ على التوالي (11.53%، -11.74%، -22.26%، 72.42%) وبنسبة مساهمة الاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (58.42%، 47.17%، 32.03%، 21.35%، 26.13%)، ويعزى سبب ذلك الى هيمنة استيرادات السلع الاستهلاكية نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق بعد التحسن الملحوظ في دخول الافراد، فضلاً عن إلغاء قرار الحظر الاقتصادي، فيما شهدت الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً للأعوام (2010-2013) لتبلغ ما قيمته على التوالي (51380)(55929)(68800) (73831) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (5.79%، 8.85%، 23.01%، 7.31%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (31.70%، 25.73%، 27.06%، 26.99%)، إذ يتضح أنّ العراق يعتمد على العالم الخارجي في إشباع حاجاته الاساسية والضرورية، فضلاً عن توفير متطلبات إعادة الاعمار والانماء الاقتصادي وذلك لعدم قدرة هيكله الانتاجية وضعف مرونته في تلبية الحاجات المحلية ممّا ولد زيادة في الطلب المحلي أنعكس على زيادة الاستيرادات العراقية، فيما شهدت الاستيرادات انخفاضاً متتالياً للأعوام (2014-2016) لتسجّل ما قيمته (68329)(56105)(40433) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (-7.45%، -17.89%، -27.93%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت (25.66%، 28.82%، 20.53%)، ويعزى سبب ذلك إلى استحواذ التنظيمات الإرهابية (داعش) على بعض المحافظات العراقية وعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي للبلد، ممّا أدّى ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي على استيراد السلع الاستهلاكية، وزيادة استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية لمواجهة الحرب ضد التنظيمات الإرهابية(داعش)، فيما شهد عام(2020) انخفاضاً في الاستيرادات لتسجّل ما قيمته(62787)مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (-8.63%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بلغت(28.57) وسبب هذا الانخفاض هو الأزمة الاقتصادية العالمية المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام ومكافحة جائحة كورونا(COVID-19)؛ ممّا انعكس ذلك سلباً على جانب الاستيرادات. وبلغ متوسط معدل التغير السنوي للاستيرادات للمدة ذاتها(6.469%) .

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجدول (2-15) إجمالي الاستيرادات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020).

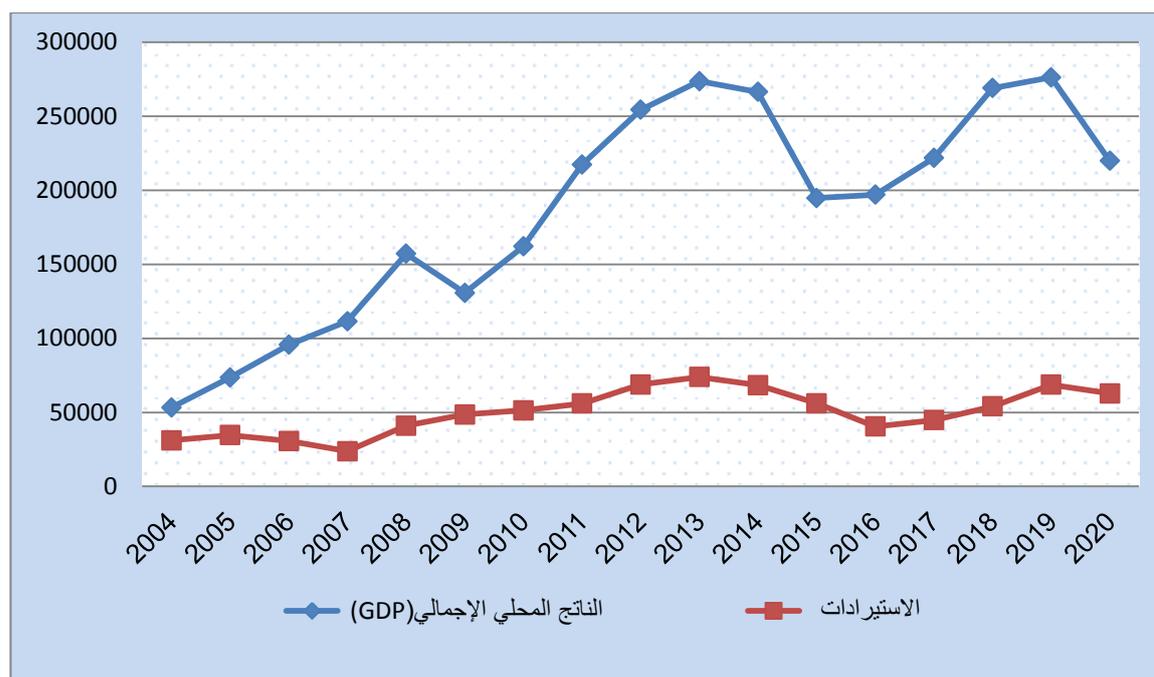
(مليار دينار)

السنوات	النتاج المحلي الإجمالي (GDP)	إجمالي الاستيرادات	معدل التغير السنوي للاستيرادات %	نسبة مساهمة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي % (GDP)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	53235	31100	----	58.42
2005	73533	34686	11.53	47.17
2006	95587	30614	(11.74)	32.03
2007	111455	23799	(22.26)	21.35
2008	157026	41034	72.42	26.13
2009	130643	48569	18.36	37.18
2010	162064	51380	5.79	31.70
2011	217327	55929	8.85	25.73
2012	254225	68800	23.01	27.06
2013	273587	73831	7.31	26.99
2014	266332	68329	(7.45)	25.66
2015	194680	56105	(17.89)	28.82
2016	196924	40433	(27.93)	20.53
2017	221665	44757	10.69	20.19
2018	268918	54059	20.78	20.10
2019	276157	68719	27.12	24.88
2020	219768	62787	(8.63)	28.57
المتوسط %			6.469	29.560

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>

- الأرقام بين () تعني إشارة سالبة.



الشكل (2-16) تطور مسار إجمالي الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-15).

2-3-3- الميزان التجاري: تعد التجارة الدولية أداة مهمة، إذ تساعد بدرجة كبيرة على تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب دورها الكبير، فضلاً عن أهميتها الفعالة في تدفق الأموال والتكنولوجيا، إذ ينصب اعتماد العراق على الصادرات النفطية بشكل كبير بغية تمويل الخطط التنموية والاجتماعية، كما أنّ الاستيرادات الرأسمالية تسهم في تحسن القدرة الانتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشارك في عملية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية (التقرير الاقتصادي، 2017: 57) ويشكل الميزان التجاري القسم الأساس للحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي ويعود سبب ذلك إلى دوره الكبير في تقييم الوضع الخارجي، إذ يمثل قيم الصادرات والاستيرادات، في حين يعكس طبيعة السياسة التجارية للدولة، فإذا حقق الميزان التجاري فائضاً فإن ذلك يدل على كفاءة وسلامة السياسة التجارية المتبعة، أمّا إذا حقق الميزان التجاري عجزاً فإن ذلك يدل على أنّ السياسة التجارية تعاني بشكل كبير من الاختلالات (التقرير الاقتصادي، 2004: 21)

يلاحظ من الجدول (2-16) ان الميزان التجاري العراقي يشهد تذبذباً بين الفائض والعجز إذ سجّل في عام (2004) عجزاً بلغ (-5098) مليار دينار، وبلغت قيمة إجمالي الصادرات (26002) مليار دينار وبلغت قيمة إجمالي الاستيرادات (31100) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك العجز المتحقق في الميزان التجاري إلى الظروف الأمنية والاضطرابات المضطربة التي مرّ فيها العراق وتوقف الصادرات النفطية العراقية وذلك نتيجة الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) وما رافقها من تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجدول (2-16) إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الاستيرادات	الميزان التجاري (الفائض/ العجز)
	(1)	(2)	(3) = (2) - (1)
2004	26002	31100	(5098)
2005	34929	34686	243
2006	42466	30614	11852
2007	48181	23799	24382
2008	74686	41034	33652
2009	46133	48569	(2436)
2010	60563	51380	9183
2011	93226	55929	37297
2012	109804	68800	41004
2013	104671	73831	30840
2014	97921	68329	29592
2015	51347	56105	(4758)
2016	48177	40433	7744
2017	68034	44757	23277
2018	102077	54059	48018
2019	96433	68719	27714
2020	61065	62787	(1722)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

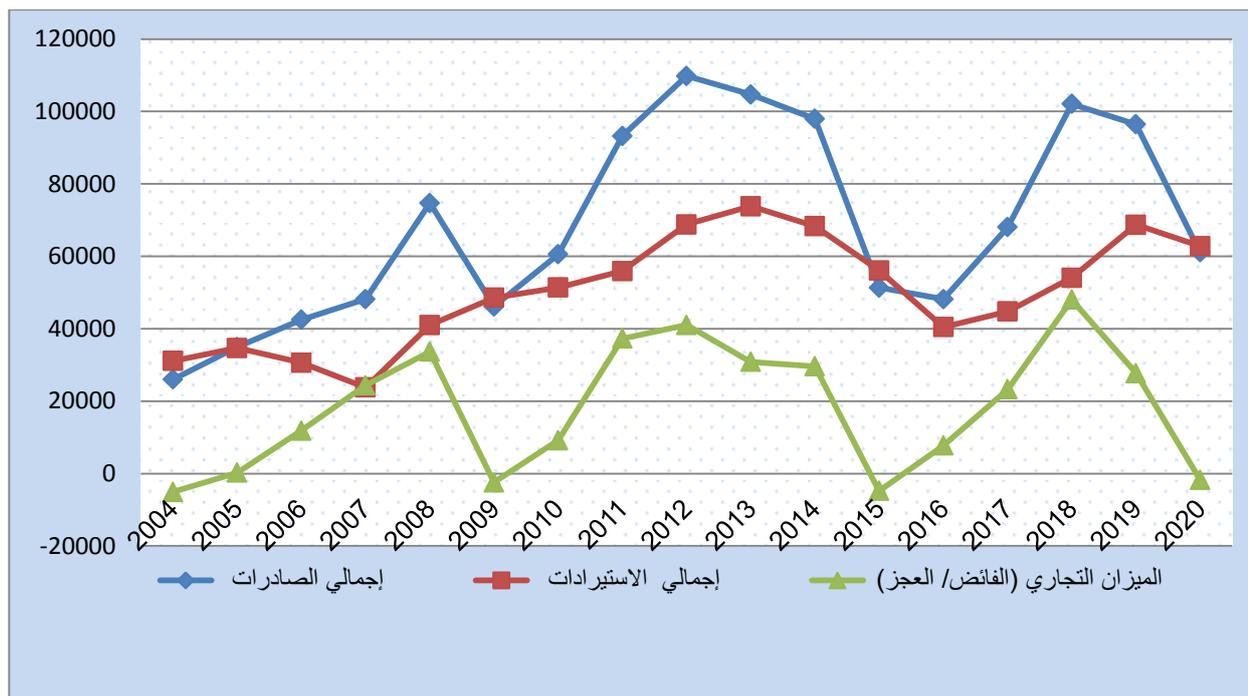
- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الارقام بين () تعني إشارة سالبة.

ثم عاود الميزان التجاري ليحقق فوائض مستمرة للأعوام (2005-2008) لتبلغ ما قيمتها على التوالي (243) (11852) (24382) (33652) مليار دينار بينما شهد إجمالي الصادرات تحسناً بلغ ما قيمته (34929، 42466، 48181، 74686) مليار دينار ويعود سبب الفوائض المتحققة في الميزان التجاري إلى عدّة أسباب منها إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي وتزايد الصادرات النفطية بشكل كبير لتشكل النسبة الأكبر بين الصادرات الاخرى، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي الذي مرّ به الاقتصاد العراقي، ثم حقق الميزان التجاري عجزاً لیبيلغ (-2436) مليار دينار لعام (2009) وبلغ عندها إجمالي الصادرات (46133) مليار دينار وليسجلّ عندها إجمالي الاستيرادات ما قيمته (48569) مليار

دينار، ويعود سبب ذلك العجز إلى الأزمة المالية العالمية، وبعد انتهاء آثار الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار النفط الخام ممّا أدّى إلى زيادة في إجمالي الصادرات بلغ ما قيمته على التوالي (60563)(93226)(109804) مليار دينار للأعوام(2010-2012)؛ ليكون عندها الميزان التجاري في حالة فائض بلغ (9183) (37297 (41004) مليار دينار، في حين شهد الميزان التجاري عجزاً بلغ (-) 4758 مليار دينار لعام (2015) مسجّلة عندها قيمة إجمالي الاستيرادات ما قيمته (56105) مليار دينار، وبذلك تفوق قيمة إجمالي الصادرات والبالغة (51347) مليار دينار، ويعزى ذلك بسبب استحواذ التنظيمات الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية، فضلاً عن سيطرتها على بعض الحقول النفطية ممّا انعكس سلباً على قيمة إجمالي الصادرات مسجّلة عجزاً في الميزان التجاري، في حين شهد الميزان التجاري تصاعداً ليحقق أعلى فائض له في مدة البحث في عام (2018)، إذ بلغ ما قيمته (48018) مليار دينار، ويعود سبب ذلك إلى الاستقرار في الوضع الأمني والارتفاع في أسعار النفط الخام العالمي ممّا انعكس إيجاباً على نشاط الميزان التجاري، ثم عاود الميزان التجاري بالانخفاض جرّاء الأزمة الاقتصادية المزدوجة والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام ومكافحة جائحة كورونا (COVID-19) ليسجّل عجزاً ما قيمته (-1722) مليار دينار لعام (2020) في نهاية مدة البحث.

يلاحظ أيضاً من خلال الشكل (2-16) أنّ أي انخفاض في عائد إجمالي الصادرات سوف يكون له آثار سلبية كبيرة على الميزان التجاري العراقي، كون الصادرات تعدّ أحد المصادر الأساسية للحصول على النقد الأجنبي، وبالتالي انعكاسه على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أنّ هذه الأرقام المرتفعة في حجم الصادرات لا تجد لها انعكاساً واضحاً في المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي (كالبطالة والفقر والفساد المالي والمديونية الخارجية)، رغم الموارد البشرية والمادية المتوفرة في البلد.

كون أنّ الاقتصاد العراقي يتعرض دائماً لصدمات خارجية قوية ناتجة عن الظروف الدولية، وهو ما ينعكس في مستويات الدخل القومي والتشغيل؛ لذا يجب على الحكومة العراقية أن تتبنى سياسات تعمل على تنشيط القطاعات الأساسية الأخرى.



الشكل (2-17) تطور مسار إجمالي الصادرات والاستيرادات وصافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004 - 2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-16).

2-4- المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والميزان التجاري العراقي

2-4-1- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والصادرات

2-4-1-1- تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والصادرات: يتضح من خلال بيانات الجدول (2-17) أن الإنفاق الاستثماري بلغ ما قيمته (3051) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (11.73%) لعام (2004)، في حين بلغ إجمالي الصادرات (26002) مليار دينار لنفس العام، فيما شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً متتالياً للأعوام (2005-2008) ليبلغ (3903)(5849) (9211)(20315) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (27.93%، 49.86%، 57.48%، 120.55%) وبنسب مساهمة متزايدة في إجمالي الصادرات بلغت على التوالي (11.17%، 13.77%، 19.12%، 27.20%) في حين شهد إجمالي الصادرات ارتفاعاً أيضاً، إذ بلغ ما مقداره (34929) (42466)(48181)(74686) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب متذبذباً بلغ (34.33%، 21.58%، 13.46%، 55.01%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي من الامم المتحدة التي بدأت منذ مطلع التسعينات وحتى نهاية الربع الاول من عام (2003)، مما أسهم ذلك في زيادة الصادرات النفطية التي حققت زيادة في الايرادات العامة، إذ حُصصَ جزءٌ من الزيادة في الايرادات

العامّة الى الإنفاق الاستثماري، ممّا أدّى الى زيادة الإنفاق على المشاريع الصناعية ومشاريع البناء وإعادة الاعمار وبناء الأنشطة الفعلية الاقتصادية والبنى التحتية بهدف توفير فرص عمل جديدة في نشاط الاقتصاد العراقي، أمّا في عام (2009) شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ (13091) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (35.56%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (28.38%)، ثم تبعه انخفاض إجمالي الصادرات إذ بلغ (46133) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (38.23%)، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصادات العالم عام (2008)، فيما شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً متزايداً للأعوام (2010-2013)، إذ بلغ (19472)(13623)(20756)(34647) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (48.74%، -30.04%، 52.36%، 66.93%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (32.15%، 14.61%، 18.90%، 33.10%) ورافقها ارتفاع في إجمالي الصادرات بلغ (60563) (93226) (109804) (104671) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (31.28%، 53.93%، 17.78%، -4.67%) ويعود سبب هذا الارتفاع المتزايد في الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات نتيجة للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على الاقتصادات أحادية الجانب، فضلاً عن الاستقرار الأمني الذي ساد البلاد، ثم عاود الإنفاق الاستثماري إلى الانخفاض مرة أخرى للأعوام (2014-2016) وسجّل ما قيمته (24931) (18564) (15894) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (28.04%، -25.54%، -14.38%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (25.46%، 36.15%، 32.99%) على التوالي، وصاحب هذا الانخفاض أيضاً انخفاض في إجمالي الصادرات التي بلغت (97921) (51347) (48177) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (6.45%، -47.56%، -6.17%)، وسبب هذا الانخفاض هو الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط الخام)، كل هذا أثر على الاقتصاد العراقي، وفيما شهد عام (2020) انخفاض في قيمة الإنفاق الاستثماري التي بلغت (3208) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (86.86%)، ويتسم إجمالي الصادرات بالانخفاض من نفس العام، إذ بلغ (61065) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (36.68%)، وممّا سبق نستنتج بأنّ هناك علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات، أي أنّ زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة في إجمالي الصادرات، وفي حالة انخفاض الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى انخفاض إجمالي الصادرات. ثم بلغ متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الصادرات خلال المدة (2004-2020) بـ (21.945%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى إجمالي الصادرات.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجدول (2-17) الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

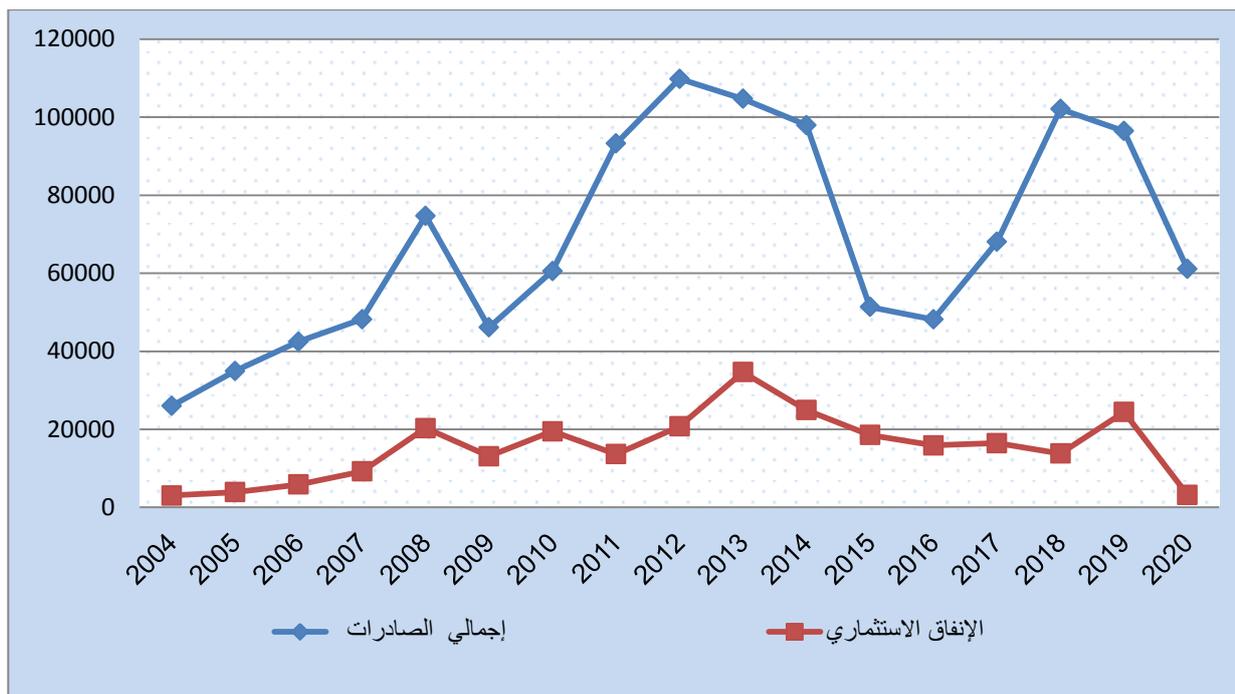
(مليار دينار)

الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الصادرات %	معدل التغير السنوي للصادرات %	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري	السنوات
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
11.73	---	26002	----	3051	2004
11.17	34.33	34929	27.93	3903	2005
13.77	21.58	42466	49.86	5849	2006
19.12	13.46	48181	57.48	9211	2007
27.20	55.01	74686	120.55	20315	2008
28.38	(38.23)	46133	(35.56)	13091	2009
32.15	31.28	60563	48.74	19472	2010
14.61	53.93	93226	(30.04)	13623	2011
18.90	17.78	109804	52.36	20756	2012
33.10	(4.67)	104671	66.93	34647	2013
25.46	(6.45)	97921	(28.04)	24931	2014
36.15	(47.56)	51347	(25.54)	18564	2015
32.99	(6.17)	48177	(14.38)	15894	2016
24.20	41.22	68034	3.59	16464	2017
13.54	50.04	102077	(16.06)	13820	2018
25.33	(5.53)	96433	76.71	24422	2019
5.25	(36.68)	61065	(86.86)	3208	2020
21.945					المتوسط %

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الارقام بين () تعني إشارة سالبة.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)



الشكل (2-18) تطور مسار الإنفاق الاستثماري وإجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-17).

2-1-4-2- تحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والصادرات: إذ يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (2-18) أنّ الإنفاق الجاري بلغ (29066) مليار دينار وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (111.78%)، في حين بلغ إجمالي الصادرات ما قيمته (26002) مليار دينار لنفس العام، فيما شهد الإنفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً للأعوام (2005) و (2006) و (2008) إذ بلغ على التوالي (22471) (32957) (39087) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (-22.69%، 46.66%، 31.08%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (64.33%، 77.61%، 52.34%)، فيما شهد إجمالي الصادرات ارتفاعاً يفوق الإنفاق الجاري، إذ بلغ ما مقداره (34929) (42466) (74686) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (34.33%، 21.58%، 55.01%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي منذ التسعينيات وحتى الربع الأول من عام (2003) والاستقرار الأمني وزيادة الصادرات العراقية، أمّا عام (2009) فقد شهد الإنفاق الجاري زيادة تفوق إجمالي الصادرات إذ بلغ (52567) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (34.49%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (113.95%)، في حين بلغ إجمالي الصادرات (46133) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-38.23%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على اقتصادات العالم وعلى الاقتصاد العراقي شأنه شأن الاقتصادات أحادية الجانب، أمّا الأعوام (2010 و 2011) سجّل الإنفاق الجاري انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ على التوالي (64351) (56017) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (22.42%، -12.95%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (106.25%، 60.09%)، في حين ارتفع إجمالي الصادرات، إذ بلغ (60563) (93226) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (31.28%، 53.93%)، ويعزى سبب

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

ذلك نتيجة التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية، وفيما سجّل الإنفاق الجاري للأعوام (2014-2016) انخفاضاً متتالياً، إذ بلغ (58625)(51832)(51173) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (18.83%-، 11.59%-، 1.27%-) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (59.87%، 100.94%، 106.22%) ثم اتبعه انخفاض إجمالي الصادرات، إذ بلغت (97921)(51347)(48177) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط الخام)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي.

الجدول (2-18) الإنفاق الجاري وإجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

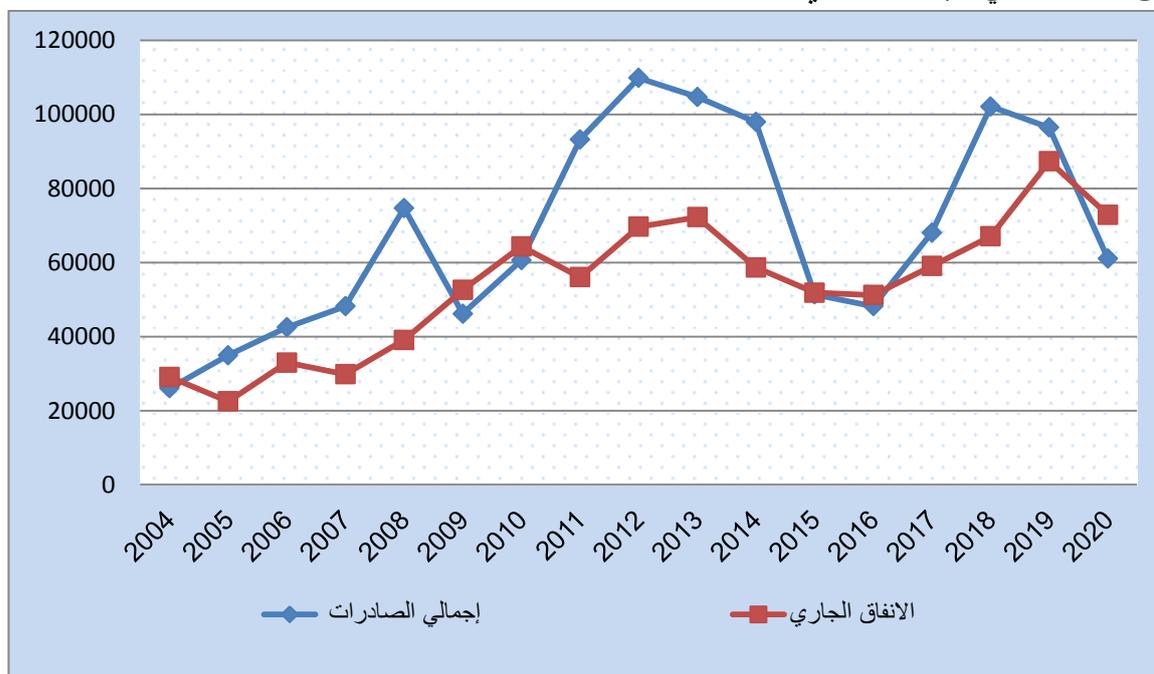
الاهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى إجمالي الصادرات %	معدل التغير السنوي للصادرات %	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للإنفاق الجاري %	الإنفاق الجاري	السنوات
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
111.78	---	26002	----	29066	2004
64.33	34.33	34929	(22.69)	22471	2005
77.61	21.58	42466	46.66	32957	2006
61.89	13.46	48181	(9.52)	29819	2007
52.34	55.01	74686	31.08	39087	2008
113.95	(38.23)	46133	34.49	52567	2009
106.25	31.28	60563	22.42	64351	2010
60.09	53.93	93226	(12.95)	56017	2011
63.40	17.78	109804	24.28	69619	2012
69.00	(4.67)	104671	3.74	72226	2013
59.87	(6.45)	97921	(18.83)	58625	2014
100.94	(47.56)	51347	(11.59)	51832	2015
106.22	(6.17)	48177	(1.27)	51173	2016
86.76	41.22	68034	15.34	59025	2017
65.69	50.04	102077	13.60	67052	2018
90.53	(5.53)	96433	30.20	87301	2019
119.34	(36.68)	61065	(16.53)	72873	2020
82.941					المتوسط %

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الارقام بين () تعني إشارة سالبة.

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

أمّا الأعوام (2017 و2018) سجّل الإنفاق الجاري ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ (59025) (67052) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (15.34%، 13.60%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (86.76%، 65.69%)، في حين ارتفع أيضاً إجمالي الصادرات وسجّل ما قيمته (68034) (102077) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب، إذ بلغ (41.22%، 50.04%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع نتيجة التعافي من الأزمة المالية العالمية، فيما شهد إجمالي نهاية مدة البحث انخفاضاً في الإنفاق الجاري إذ بلغ (72873) مليار دينار لعام (2020) وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (16.53%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات بلغت (119.34%)، ثم اتبعه انخفاض إجمالي الصادرات وسجّل ما قيمته (61065) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (36.68%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة العالمية والمتمثلة في مواجهة التدهور الصحي العالمي (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام، ممّا انعكس سلباً على إجمالي الصادرات والإنفاق الجاري في الاقتصاد العراقي، ثم بلغ متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الجاري الى إجمالي الصادرات خلال مدة البحث (82.941%) وهو يفوق بذلك متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري في إجمالي الصادرات للمدة ذاتها، إذ يتّضح من خلال تحليل أرقام الجدول بأنّ هناك علاقة طردية بين إجمالي الصادرات والإنفاق الجاري، أيّ أنّ زيادة إجمالي الصادرات يؤديّ إلى زيادة في الإنفاق الجاري، وفي حالة انخفاض إجمالي الصادرات يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الجاري.



الشكل (2-19) تطور مسار الإنفاق الجاري وإجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004 - 2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-18).

2-4-2- تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات

2-4-2-1- تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والاستيرادات: يتضح من بيانات الجدول (2-19) أنَّ الإنفاق الاستثماري بلغ (3051) مليار دينار ونسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (9.81%)، فيما بلغ إجمالي الاستيرادات ما قيمته (31100) مليار دينار، في حين سجّل الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً ملحوظاً للأعوام (2005-2007) إذ بلغ على التوالي (3903)(5849)(9211) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (27.93%، 49.86%، 57.48%) وينسب مساهمة متزايدة في إجمالي الاستيرادات بلغت (11.25%، 19.11%، 38.70%)؛ ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات انخفاضاً ملحوظاً بلغ ما قيمته (34686)(30614)(23799) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (11.53%، -11.74%، -22.26%)، ويعزى سبب ذلك إلى التوجه نحو تفعيل القطاعات الاستثمارية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على البلدان الخارجية محاولة للحد من التبعية الاقتصادية اي القضاء على سياسات الاغراق التي تمارسها بعض الدول اتجاه العراق من خلال اغراق السوق المحلية بالسلع الاجنبية ويتم تعويض النقص من المنتجات المحلية بدلاً من الاستيرادات من الخارج، ثم سجّل الإنفاق الاستثماري انخفاضاً للأعوام (2008 و 2009) إذ بلغ (20315)(13091) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (120.55%، -35.56%) وينسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (49.51%، 26.95%)؛ ليسجّل عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (41034)(48569) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (72.42%، 18.36%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، أمّا الإنفاق الاستثماري فقد سجّل ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية للأعوام (2011-2013)، إذ بلغ (13623)(20756) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (-30.04%، 52.36%، 66.93%) وينسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (24.36%، 30.17%، 46.93%) وما رافقه من ارتفاع في إجمالي الاستيرادات ليبلغ (55929)(68800)(73831) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب، إذ بلغ (8.85%، 23.01%، 7.31%)، أمّا الأعوام (2014-2016) شهدت انخفاضاً متتالياً في الإنفاق الاستثماري ليبلغ (24931)(18564)(15894) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (-28.04%، -25.54%، -14.38%) وينسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (36.49%، 33.09%، 39.31%)؛ ليبلغ عندها إجمالي الاستيرادات ما قيمته (68329)(56105)(40433) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (-7.45%، -17.89%، -27.93%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط الخام)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي.

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

الجدول (2-19) الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

(مليار دينار)

الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الاستيرادات %	معدل التغير السنوي للاستيرادات %	إجمالي الاستيرادات	معدل التغير السنوي للإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري	السنوات
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
9.81	----	31100	----	3051	2004
11.25	11.53	34686	27.93	3903	2005
19.11	(11.74)	30614	49.86	5849	2006
38.70	(22.26)	23799	57.48	9211	2007
49.51	72.42	41034	120.55	20315	2008
26.95	18.36	48569	(35.56)	13091	2009
37.90	5.79	51380	48.74	19472	2010
24.36	8.85	55929	(30.04)	13623	2011
30.17	23.01	68800	52.36	20756	2012
46.93	7.31	73831	66.93	34647	2013
36.49	(7.45)	68329	(28.04)	24931	2014
33.09	(17.89)	56105	(25.54)	18564	2015
39.31	(27.93)	40433	(14.38)	15894	2016
36.79	10.69	44757	3.59	16464	2017
25.56	20.78	54059	(16.06)	13820	2018
35.54	27.12	68719	76.71	24422	2019
5.11	(8.63)	62787	(86.86)	3208	2020
29.221					المتوسط %

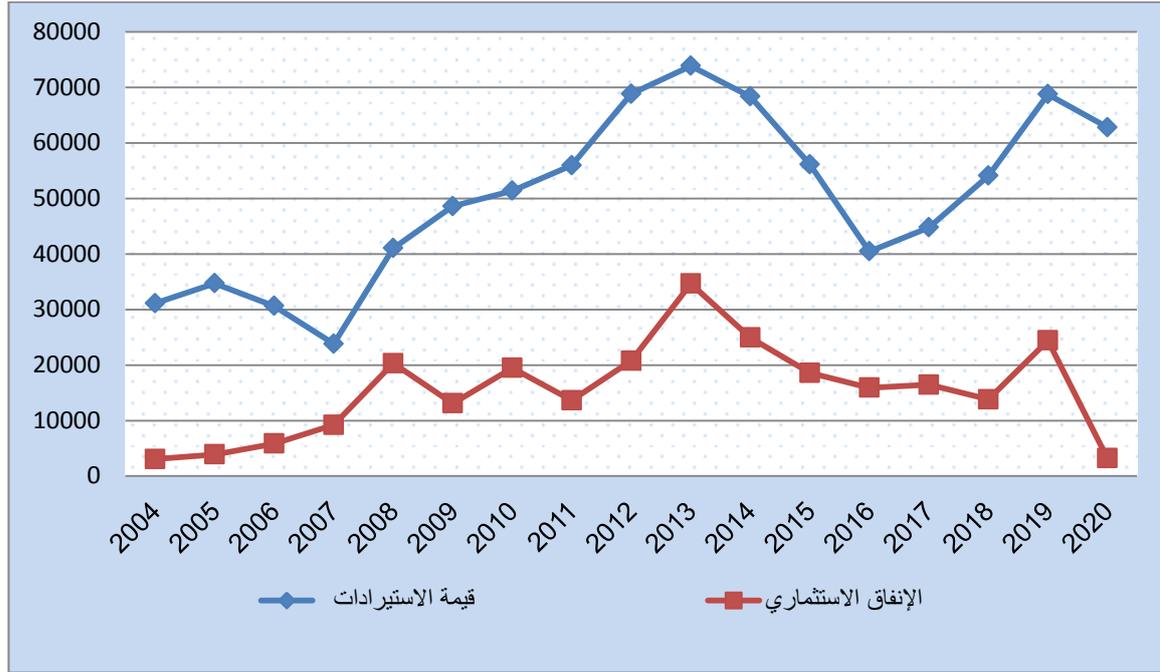
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الارقام بين () تعني إشارة سالبة.

أما في عام (2019) سجّل الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً نتيجة التعافي من الأزمة المركبة ليبلغ (24422) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (76.71%) وبنسبه مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (35.54%) ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً أيضاً إذ بلغ (68719) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (27.12%)، فيما شهدت نهاية مدة البحث انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري بلغ (3208) مليار دينار لعام (2020) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (86.86%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (5.11%) ثم اتبعه انخفاض إجمالي الاستيرادات وسجّل ما قيمته (62787)

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (8.63-%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المزدوجة العالمية والمتمثلة في مواجهة التدهور الصحي العالمي (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام ممّا انعكس سلباً على إجمالي الاستيرادات والإنفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي، في حين بلغ متوسط نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري الى إجمالي الاستيرادات خلال مدة البحث (29.221%)، إذ يتّضح من خلال تحليل أرقام الجدول بأنّ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات، أيّ أنّ زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الاستيرادات والعكس صحيح.



الشكل (2-2) تطور مسار الإنفاق الاستثماري وإجمالي الاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-19)

2-2-4-2- تحليل العلاقة بين الإنفاق الجاري والاستيرادات : يتّضح من بيانات الجدول (2-20) أن الإنفاق الجاري عام (2004) بلغ (29066) مليار دينار ونسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (93.46%) فيما بلغ إجمالي الاستيرادات ما قيمته (31100) مليار دينار، في حين سجّل الإنفاق الجاري انخفاضاً ملحوظاً للأعوام (2006 و 2007)، إذ بلغ على التوالي (32957)(29819) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ بلغ (46.66%، -9.52%) وينسب مساهمة متزايدة في إجمالي الاستيرادات بلغت (107.65%)، (125.30%) ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات انخفاضاً ملحوظاً بلغ (30614)(23799) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (11.74%، -22.26%)، ويعزى سبب ذلك إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي من الامم المتحدة ، ثم سجّل الإنفاق الجاري ارتفاعاً متتالياً للأعوام (2008 - 2010)، إذ بلغ (39087)(52567) (64351) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (31.08%، 34.49%، 22.42%) على الترتيب، وينسبه مساهمة في إجمالي الاستيرادات

بلغت (95.26%، 108.23%، 125.25%)؛ ليسجلّ عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (41034)(48569)(51380) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (72.42%، 18.36%، 5.79%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، أمّا الإنفاق الجاري فقد سجّل ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية للأعوام (2012 و 2013)، إذ بلغ (69619)(72226) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (24.28%، 3.74%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (101.19%، 97.83%) وما رافقه من ارتفاع في إجمالي الاستيرادات ليبلغ (68800)(73831) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب بلغ (23.01%، 7.31%)، أمّا الأعوام (2014-2016) شهدت انخفاضاً متتالياً في الإنفاق الجاري ليبلغ (58625)(51832)(51173) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (18.83%، -11.59%، -1.27%) وبنسب مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (85.80%، 92.38%، 126.56%) ليلعب عندها إجمالي الاستيرادات (68329)(56105)(40433) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ (7.45%، -17.89%، -27.93%)، ويعزى سبب ذلك إلى الأزمة المركبة (الحرب ضد التنظيمات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، أمّا في الأعوام (2017-2019) فقد سجّل الإنفاق الجاري ارتفاعاً نتيجة التعافي من الأزمة المركبة ليلعب ما مقداره على التوالي (59025) (67052)(87301) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب إذ بلغ ما نسبته (15.34%، 13.60%، 30.20%) وبنسبه مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (131.88%، 124.03%، 127.04%) ليشهد عندها إجمالي الاستيرادات ارتفاعاً أيضاً، إذ بلغ ما مقداره (44757) (54059)(68719) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ موجب، إذ بلغ ما نسبته (10.69%، 20.78%، 27.12%)، فيما شهد إجمالي نهاية مدة البحث انخفاضاً في الإنفاق الجاري إذ بلغ ما مقداره (72873) مليار دينار لعام (2020) وبمعدل تغير سنويّ سالب، إذ بلغ ما نسبته (-16.53%، 116.06%) وبنسبة مساهمة في إجمالي الاستيرادات بلغت (116.06%)، ثم اتبعه بالانخفاض أيضاً إجمالي الاستيرادات وسجّل ما مقداره (62787) مليار دينار وبمعدل تغير سنويّ سالب بلغ ما نسبته (-8.63%)، ويعزى ذلك إلى الأزمة المزدوجة العالمية والمتمثلة في مواجهة التدهور الصحي العالمي (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط الخام ممّا انعكس ذلك سلباً على إجمالي الاستيرادات والإنفاق الجاري في الاقتصاد العراقي، ثمّ بلغ متوسط الأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى إجمالي الاستيرادات خلال مدة البحث (101.729%)، إذ يتضح من خلال تحليل أرقام الجدول بأنّ هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري

الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدة (2004_2020)

وإجمالي الاستيرادات ، أيَّ أنَّ زيادة الإنفاق الجاري نتيجة زيادة الدخل أدى الى زيادة الطلب الذي يلبي عن طريق الاستيراد وبالتالي يؤدي إلى زيادة في إجمالي الاستيرادات.

الجدول (2-20) الإنفاق الجاري والاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

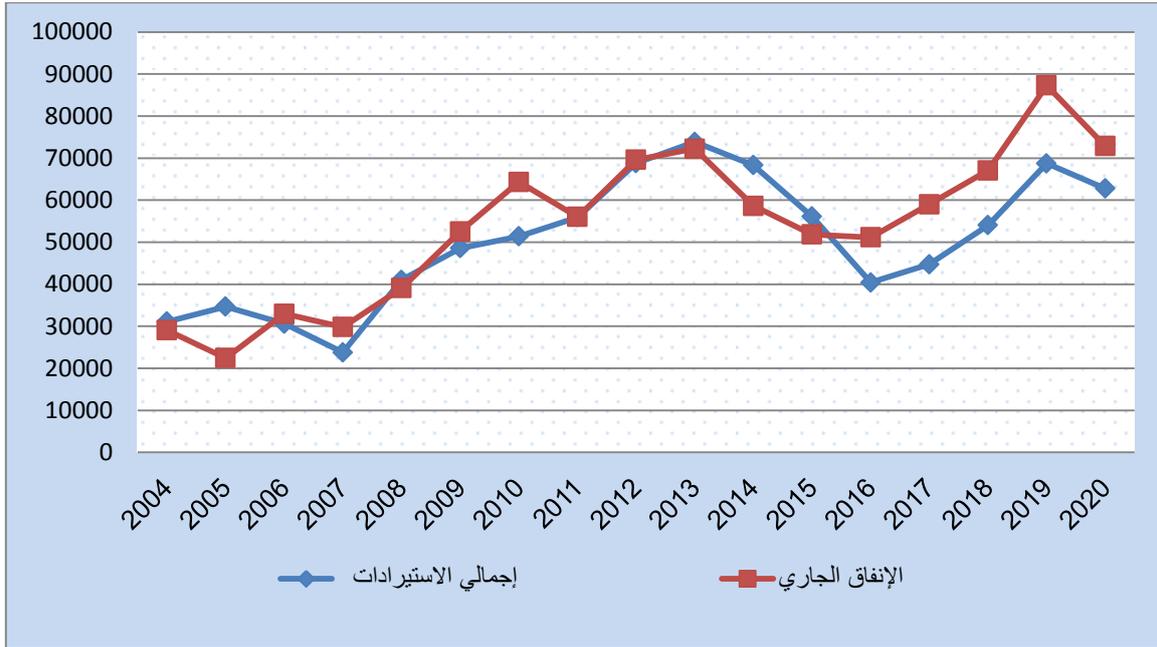
(مليار دينار)

الاهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى إجمالي الاستيرادات %	معدل التغير السنوي للاستيرادات %	إجمالي الاستيرادات	معدل التغير السنوي للإنفاق الجاري %	الإنفاق الجاري	السنوات
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
93.46	----	31100	----	29066	2004
64.78	11.53	34686	(22.69)	22471	2005
107.65	(11.74)	30614	46.66	32957	2006
125.30	(22.26)	23799	(9.52)	29819	2007
95.26	72.42	41034	31.08	39087	2008
108.23	18.36	48569	34.49	52567	2009
125.25	5.79	51380	22.42	64351	2010
100.16	8.85	55929	(12.95)	56017	2011
101.19	23.01	68800	24.28	69619	2012
97.83	7.31	73831	3.74	72226	2013
85.80	(7.45)	68329	(18.83)	58625	2014
92.38	(17.89)	56105	(11.59)	51832	2015
126.56	(27.93)	40433	(1.27)	51173	2016
131.88	10.69	44757	15.34	59025	2017
124.03	20.78	54059	13.60	67052	2018
127.04	27.12	68719	30.20	87301	2019
116.06	(8.63)	62787	(16.53)	72873	2020
101.729					المتوسط %

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004-2020).
- الأرقام بين () تعني إشارة سالبة.

الفصل الثاني: تحليل واقم الإنفاق العام والميزان التجاري في العراق للمدّة (2004_2020)



الشكل (2-21) تطور مسار الإنفاق الجاري وإجمالي الاستيرادات في العراق للمدّة (2004 - 2020).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2-20)

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق للمدة

(2004_2020).

- تمهيد.

3-1- المبحث الأول: الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم.

3-2- المبحث الثاني: نتائج قياس أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري وتحليلها في

العراق للمدة (2004_2020).

(2) السلسلة الزمنية غير المستقرة (Non stationary Time Series): هي التي يتغير فيها المتوسط باستمرار إذ يكون نحو الزيادة أو النقصان. كما تُعدُّ السلسلة الزمنية مستقرة إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

(1) متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = \mu \dots \dots \dots (3 - 1)$$

(2) ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots \dots \dots (3 - 2)$$

(3) أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات (Covariance)، أي على الفرق بين المديتين الزمنيتين:

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \sigma_k \dots \dots \dots (3 - 3)$$

إذ يمثل:

σ_k : معامل التغيرات.

K: الفجوة الزمنية.

u: الوسط الحسابي.

3-1-2- اختبار جذر الوحدة للسكون (The unit Root Tests of stillness):

تمثل أهم اختبارات جذر الوحدة باختبار فوللر البسيط (DF) واختبار فوللر المطور (ADF)، واختبار فيليبس بيرون (PP)، إذ إنّ اختبارات جذر الوحدة للسكون من أكثر الاختبارات شيوعاً واستخداماً في بيان سكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية، إذ يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (المصباح ومرعي، 2020: 184)، وتكون الاختبارات على وفق الآتي:

3-1-2-1- اختبار ديكي - فوللر البسيط (Dickey Fuller (DF):

تمّ تطوير هذا الاختبار من قبل (Dickey - Fuller) عام (1979)، إذ يعدُّ من الاختبارات الأكثر استخداماً على نطاق واسع ويعمل على تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة عن طريق الاتجاه العام ليعدّ من أسهل اختبارات جذر الوحدة كما يفترض اختبار (DF) أنّ حدّ الخطأ (u_t) يرتبط ارتباطاً خطياً ذاتياً من الدرجة الأولى أي عدم وجود امكانية لارتباطات خطية من درجات متعددة لحد الخطأ وهذا يمثل قيداً أو شرطاً محدداً لاستخدام هذه الطريقة ويمكن اختبار فرضية جذر الوحدة بهذه الطريقة وذلك بمقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t^*) الجدولية

(الدرجة) من الجداول الخاصة التي اعدھا ديكي وفوللر عام (1979) وطورها لاحقاً واطلق عليها (Tau, τ)، وتقبل الفرضية الصفرية (H_0) بوجود جذر الوحدة في حالة كون القيم المحسوبة اصغر من القيمة الحرجة لها عند مستويات معنوية محدودة (5%) أي عندما تكون القيمة (t^*) < (t) وباستخدام القيم المطلقة، وهذا يعني أن هناك جذر الوحدة وأن قيم (Y_t) غير ساكنة والعكس صحيح (البيرماني وعبدالله، 2019: 353-354). إذ يعتمد هذا الاختبار على المعادلات الآتية: (الراوي واللهبي، 2018: 88).

(1) خالية من وجود الحد الثابت والاتجاه العام.

$$\Delta y_t = \delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3 - 4)$$

(2) وجود الحد الثابت.

$$\Delta y_t = B_1 + \delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3 - 5)$$

(3) وجود الحد الثابت والاتجاه العام.

$$\Delta y_1 = B_1 + B_2 t + \delta Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3 - 6)$$

3-1-2-2- اختبار ديكي - فوللر المطور (Augmented Dickey Fuller (ADF):

نتيجة للانتقاد الذي تعرض له اختبار ديكي - فوللر البسيط، فقد قاما بتطويره عام (1981) وأطلق عليه اختبار ديكي فوللر - المطور، ويرمز له بالرمز (ADF). والمتجسدة في عدم الأخذ بالحسبان مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ويستخدم لبيان ايضاح درجة تكامل السلاسل الزمنية أو مدى استقرار السلاسل الزمنية، إذ يقوم (ADF) بتقدير معادلة الانحدار والتي قدمتها دراسة : (Dickey and Fullre, 1981:1057-1072).

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 t + \sum_{j=1}^p Y_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t \dots \dots \dots (3 - 7)$$

إذ ان:

ΔY_t : تمثل الفروق الأولى للسلسلة (y).

a_0 : الثابت.

t: الزمن.

ΔY_{t-j} : الفروق الأولى المبطة للمتغير التابع (y).

يتم استعمال هذا الاختبار بنفس طريقة استعمال اختبار ديكي - فوللر البسيط، إذ تتم مقارنة احصائية (t) بمثيلتها الجدولية، فعندما تكون (t) الجدولية أكبر من قيمتها المحتسبة ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (H_0) بمعنى وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، ويتم

معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في التقدير بإضافة الفروق الأولى المبطأة للمتغير التابع ΔY_{t-j} كمتغيرات مفسرة كونها تؤدي إلى تحويل سلسلة البواقي إلى سلاسل مستقرة من النوع Whit (Noise) من دون أن تؤثر على توزيع الاحصاءات. أما إذا كانت قيمة (t) الجدولية أقل من نظيرتها المحتسبة فهنا يتم قبول الفرض البديل (H_1) أي عدم وجود جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة. ويمكن كتابة الفرض الصفري والفرض البديل على النحو التالي:

الفرض الصفري $H_0: a_1 = 0$

الفرض البديل $H_1: a_1 < 0$

3-1-2-3- اختبار فيليبس بيرون (PP) - Phillips - Perron Test:

جاء هذا الاختبار من قبل فيليبس- بيرون عام (1988) إذ يفترض طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة لصيغة ديكي - فوللر البسيط (DF) (Vrebeek, 2004:273). إذ ينصب ارتكاز هذا الاختبار على تقدير المعادلة الآتية: (بتال وآخرون، 2013: 45).

$$\Delta Y_t = a_0 + aY_{t-1} + a_2T + a_t \dots \dots \dots (3 - 8)$$

إنّ لاختبار فيليبس _ بيرون نفس خطوات اختبار ديكي فوللر، إذ يتم استخدام القيم الحرجة نفسها للاختبارين ، كما أن الاختباري فيليبس _ بيرون و ديكي - فوللر نفس الصيغ لينطوي اختبار فيليبس _ بيرون كذلك على اختيار فرضية العدم بأن معلمة ($H_0:a=0$) أي أن السلسلة الزمنية المتغيرة قيد الدراسة تحتوي على جذر الوحدة غير ساكنة ، والفرضية البديلة ($H_1:a_1=0$) والتي تعني على أن السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي انها ساكنة .

3-1-3- اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Test):

إنّ فكرة التكامل المشترك تعود الى كرانجر لعام (1981) فيما يعدّ اختبار التكامل المشترك من الاختبارات التي ينبغي القيام بها قبل البدء بعملية تقدير النموذج القياسي بين المتغيرات المختلفة، بهدف تجنب حالات التقدير الزائف، إذ يقود مفهوم التكامل المشترك على الترابط بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، ويدل وجود تكامل مشترك على أنّ للمتغير المستقل تأثيراً على المتغير التابع في الأجل الطويل فيما توجد عدة طرق لاختبار وجود التكامل المشترك ، ويعرف التكامل المشترك عبارة عن سلسلتين تتحرك في اتجاه توازنهما (عطية، 2004: 670-671). ومن اختبارات الكشف التكامل المشترك الآتي:

3-1-3-1- اختبار إنجل - جرانجر (Engle - Granger):

يعرف هذا الاختبار بذوي الخطوتين؛ لكونه يعتمد في عمله على خطوتين مهمتين التي يمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر (بتال وآخرون، 2013:14):

الخطوة الأولى: تعمل هذه الخطوة على التحقق من مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ففي حال كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند مستواها الأصلي مما يدل ذلك على أن المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً لئتم بعدها عملية استخدام الأساليب الإحصائية التقليدية، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة عند مستواها الأصلي ومن ثم تكون مستقرة بعد أن يتم أخذ الفرق الأول لها أو الثاني أي أنها تكون متكاملة من نفس الدرجة فيتم تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام المربعات الصغرى (OLS) وذلك وفقاً للصيغة الآتية:

$$Y_t = B_0 + B_1X_t + e_t \dots \dots \dots (3 - 9)$$

الخطوة الثانية: فان هذه الخطوة تأتي بعد التأكد من النتائج التي تشير إلى عدم وجود (تكامل مشترك) للمتغيرات اذ لا بد من تقدير نموذج تصحيح الخطأ، من اجل معرفة العلاقة في الأجل القصير، أو التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في الأجل الطويل، إذ يتم تقدير هذا النموذج من خلال ادخال البواقي المقدرة في الانحدار طويل الاجل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة ووفقاً للمعادلة التالية: (غيدان وحمه، 2015: 30).

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_t + a_2 e_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (3 - 10)$$

إذ يمثل:

Δ : الفرق الاول.

e_t : حد الخطأ.

3-1-3-2- اختبار جوهانسن - جوسليوس (Johansen - Juselius):

طور (جوهانسن وجوسليوس) باختبار جديد للتكامل المشترك في عام (1990) بغية تلافي عيوب وعدم ملائمة اختبار إنجل - كرانجر لنموذج الانحدار المتعدد الذي يضم أكثر من متغيرين فضلاً عن عدم قدرته على مواجهة التحيز في حال استخدام العينات الصغيرة، حيث تم وضع اختبار يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك والتي تكون أكثر من متغيرين يضمن عدم الوقوع في مشكلة التحيز مع اختبار جذر الوحدة للبواقي قبل عملية تطبيق أنموذج الانحدار فيما يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة من اجل التعرف على التكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية، في حين يتفوق هذا الاختبار على الاختبار السابق إنجل - كرانجر كونه منسجماً وملائماً مع العينات الصغيرة والكبيرة والتي تكون ذات أكثر من متغير واحد (سلامي وشيخي، 2013: 126).

3-1-3-4- نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model):

إن متجه تصحيح الخطأ يعكس العلاقة في الأجل القصير أو التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في الأجل الطويل ويتم تقدير هذا النموذج قصير الأجل بإدخال البواقي المقدرة في انحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل لفترة واحدة ووفقاً للمعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_{t-1} + a_2 e_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (3 - 11)$$

اذ يكون المعامل المقدر لحد الخطأ إشارة سالبة ومعنوية احصائيا ، حيث يمثل هذا المعامل نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع والذي يمكن تصحيحه من فترة إلى فترة أخرى ، ويسمى نموذج تصحيح الخطأ فهو يأخذ في نظر الاعتبار التفاعل الحركي في الاجلين الأجل القصير والطويل بين المتغيرات ومحدداتها ، حيث يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (e_t) نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة ($t-1$) التي يتم تصحيحها في الفترة (t) (William, 2003: 654).

3-1-5: اختبار التكامل المشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

إن أنموذج الانحدار الذاتي ARDL احد النماذج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية فيما كونه أحد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك والتي شاع استخدامها بشكل موسّع على مرّ الأعوام الأخيرة كما يقدم هذا الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، في حين طبق هذا الأنموذج من قبل محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) لتتم عملية تطويره من قبل بيساران وآخرين في عام 2001 ليكمن هذا الانموذج من مميزات مهمة وأن من مميزات هذا الأنموذج أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج متكاملة من الرتبة نفسها إذ يمكن استعماله إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر ($I(0)$ أو متكاملة من الدرجة واحد ($I(1)$ أو مزيج من كليهما معاً على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن (المسعودي وعبيد، 2018: 187).

ويتمّ تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام أنموذج (ARDL) على وفق الإجراءات والخطوات الآتية: (حسن وشومان، 2013: 118-119) و (بتال ومطر، 2017: 43).

الخطوة الأولى: يتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وذلك باستعمال أنموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد، ويتم ذلك عبر استعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي: (FPE) Final Prediction Error.
- معيار معلومات اكيكا: (AIC) Akaiko.
- معيار معلومات سوارز: (SC) Schwarz.
- معيار معلومات حنان وكوين: (HQ) Hannan and Quinn.

الخطوة الثانية: يتمثل في تقدير أنموذج تصحيح الخطأ بواسطة (OLS) طريقة المربعات الصغرى

الخطوة الثالثة: يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بواسطة (Wald) أو احصاءة اختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري والذي لا يعتمد على

اختبار بضعة عوامل منها حجم العينة وإدراج متغير الاتجاه في التقدير. وتحسب قيمة (F) بالصيغة التالية:

$$F = \frac{(SSeR - SSeU)/M}{SSeU/(N - K)} \dots \dots \dots (3 - 12)$$

إذ إن:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم).

$$H_0: a_1 = a_2 = \dots \dots \dots = a_{k+1} = 0$$

SSeU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الاصيلي، الفرضية البديلة).

$$H_1: a_1 \neq a_2 \neq \dots \dots \dots \neq a_{k+1} \neq 0$$

M: عدد معلمات النموذج المقيد.

K: عدد معلمات النموذج غير المقيد.

N: عدد المشاهدات.

الخطوة الرابعة: يتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية (الدرجة) ، وهناك قيمتان جدوليتان لإحصاء (F)؛ لأنه يمتلك توزيع غير معياري، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها (فرحان، 2018: 283)، ويكون الاستنتاج على وفق الحالات الآتية:

- 1) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية نرفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وما يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات
- 2) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- 3) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدنى لقيم (F) الجدولية يقود ذلك الى النتيجة عدم إمكانية تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين التغيرات من عدمه.

من اجل تطبيق نموذج (ARDL) يجب الالتزام في الخطوات الآتية (الرفاعي والعبيدي، 2022: 322-323).

- 1) اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتحديد رتبة تكاملها عن طريق اختبارات الاستقرارية المعروفة مثل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (P-P).

(2) اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل القصير بواسطة المربعات الصغرى (OLS).

(3) اختبار ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bound Test) في أنموذج (ARDL).

(4) تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل (نموذج تصحيح الخطأ) والذي يمكن أن يتم تقديره وفقاً للصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + BX_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m a_2 (X_{t-i}) + \mu_t \dots \dots \dots (3 - 13)$$

إذ يمثل:

Δ : الفرق الأول.

c: الحد الثابت.

n, m: الحدود العليا لفترات التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والتابعة.

λ : معلمة تصحيح الخطأ والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية.

i: الزمن.

$a_1 \dots a_2$: معاملات الأجل الطويل.

μ_t : حد الخطأ.

(5) اختبار خلو الأنموذج من المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وذلك وفق الاختبارات الآتية:

- اختبار خلو الأنموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار Breusch Godfrey (Serial) Correlation Lm Test.
- اختبار سلامة واستقرارية الأنموذج عن طريق (التوزيع الهيكلي) اختبار (Cusum,) (Cusum Squares).

3-2- المبحث الثاني: نتائج قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في

العراق للمدة (2004-2020)

بعد توضيح الجانب النظري للأساليب القياسية في المبحث الأول؛ لذلك يهدف الباحث من خلال هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج القياسية التي تم التوصل إليها من خلال استعماله البرنامج الاحصائي (Eviews.9)؛ لتحديد أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق من خلال توصيف النموذج القياسي، وتحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، واستخدام منهجية التكامل المشترك (Bounds Test) الملائمة لتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل.

3-2-1- توصيف النموذج القياسي وتحديد متغيرات البحث: تعد مرحلة توصيف النموذج القياسي أهم مرحلة في تشكيل النموذج الاقتصادي لكونها مرحلة صعبة تتطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يحتويها النموذج القياسي، إذ يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لوصف العلاقة الاقتصادية لمتغيرات البحث، باستعمال الأنموذج القياسي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) والذي يتناسب وطبيعة البيانات وحجم العينة محل البحث، لغرض بناء نموذج قياسي يوضح أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، علماً انه تم تحديد متغيرات البحث والتي تتمثل بالمتغيرات المستقلة (الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري)، بينما المتغيرات التابعة فهي (الصادرات، الاستيرادات، وصافي الميزان التجاري)، وكما موضحة في الجدول (3-1)، وتم تقسيم بيانات هذه المتغيرات الى بيانات ربع سنوية وكما جاء بالملحق (1).
الجدول (3-1) توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي والرموز الخاصة به.

ت	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات	عدد المشاهدات
1	الصادرات	Exports	EX	متغيرات تابعة	68
2	الاستيرادات	Imports	IM		
3	الميزان التجاري	Trade balance	TB		
3	الإنفاق الجاري	Current spending	CS	متغيرات مستقلة	68
4	الإنفاق الاستثماري	Investment spending	IS		

المصدر: من إعداد الباحث.

ويمكن الإشارة الى طبيعة الاثر بين المتغيرات الاقتصادية في الجدول (3-2)

الجدول (3-2) الاثر بين متغيرات البحث.

ت	المتغيرات	العلاقة
1	أثر الإنفاق الجاري مع الصادرات	عكسية
2	أثر الإنفاق الاستثماري مع الصادرات	طردية
3	أثر الإنفاق الجاري مع الاستيرادات	طردية
4	أثر الإنفاق الاستثماري مع الاستيرادات	عكسية
5	أثر الإنفاق الجاري مع صافي الميزان التجاري	عكسية
6	أثر الإنفاق الاستثماري مع صافي الميزان التجاري	طردية

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (3-3) المؤشرات الاحصائية الوصفية للمتغيرات لأنموذج البحث.

	TB	EX	IM	CS	IS
Mean	18281.41	68571.47	50290.06	53885.94	15365.94
Median	19147.50	63579.23	50564.00	55687.75	15949.34
Maximum	49702.97	111271.5	74189.59	88748.47	35645.66
Minimum	-14758.13	22350.31	22396.19	21694.03	-11707.00
Std. Dev.	17687.00	27151.86	15092.27	17981.11	8920.895
Skewness	-0.007737	0.153263	-0.072691	-0.114147	-0.084088
Kurtosis	1.744383	1.618278	1.887682	2.217259	3.491431
Jarque-Bera	4.467640	5.675489	3.565432	1.883604	0.764398
Probability	0.107118	0.058558	0.168181	0.389925	0.682359
Sum	1243136.	4662860.	3419724.	3664244.	1044884.
Sum Sq. Dev.	2.10E+10	4.94E+10	1.53E+10	2.17E+10	5.33E+09
Observations	68	68	68	68	68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9)

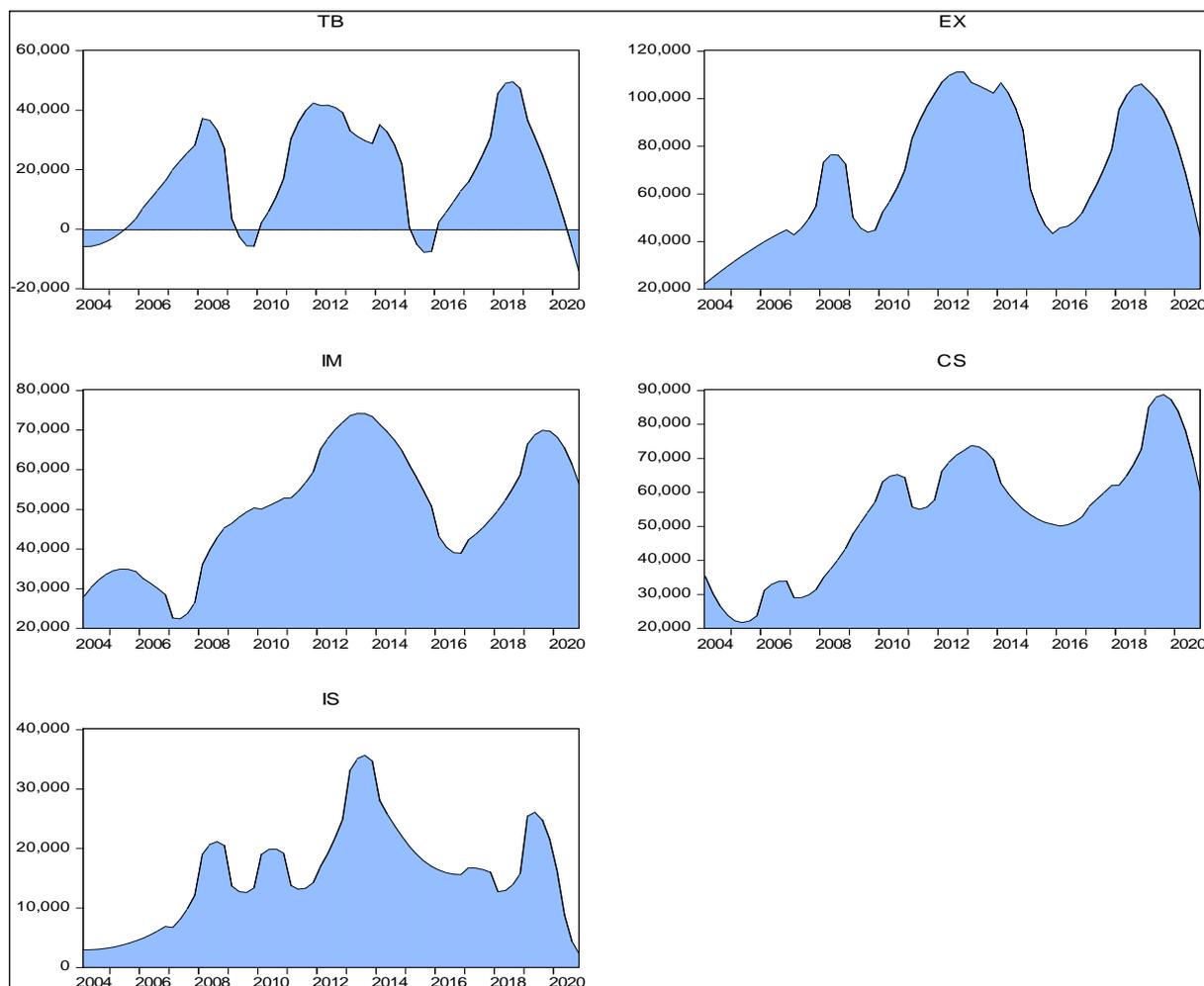
إذ يتضح من الجدول (3-3) نتائج البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في البحث، إذ يظهر متوسط الصادرات ذا قيمة موجبة (68571.47) تفوق قيمة الوسيط للصادرات (63579.23) ونتيجة هذا التفوق فان قيمة الالتواء (Skewness) تكون موجبة (0.153263) وان اعلى قيمة لها (111271.5) في حين سجلت اقل قيمة (22350.31)، في حين بلغت احصائية التوزيع الطبيعي جاك -بيررا (Jarque-Bera) ما مقداره (5.675489) وان نسبة

الاحتمالية (Probability) للصادرات بلغت (0.058)، مما يعني ورفض فرضية العدم (الصفريية) (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على ان بيانات الصادرات لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما في حال تفوق الوسيط للمتغيرات المستخدمة في البحث على المتوسط الحسابي ونتيجة هذا التفوق فان قيمة الالتواء (الانحناء) تكون سالبة.

في حين تفوق الوسيط للإنفاق الجاري ذو قيمة موجبة (55687.75) على متوسط الإنفاق الجاري ذي قيمة (53885.94)، ونتيجة هذا التفوق فان قيمة الالتواء (الانحناء) تكون سالبة(-) (0.114147)، وأن أعلى قيمة الإنفاق الجاري بلغت (88748.47) في حين سجل اقل قيمة له (21694.03)، ونلاحظ من خلال إحصائية التوزيع الطبيعي جاك - بيررا (Jarque-Bera) أن قيم الاحتمالية (Probability) للمتغيرات المستخدمة في البحث باستثناء الصادرات قد تجاوزت (0.05)، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أي قبول الفرض الصفري (H_0) ورفض الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3-2-2- تفسير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات البحث.

3-2-2-1- تحليل الرسم البياني: وتعد هذه الطريقة الأبسط لمعرفة سكون السلسلة الزمنية من عدمه وتعطي صورة أولية عنها وإن كانت ليست بالدقة المطلوبة وهو اختبار غير منهجي، ولكنه يمثل نقطة البداية للاختبارات المنهجية، ويتمثل هذا الاختبار البسيط برسم البيانات محل البحث على شكل بياني (جيجارتي، 2015: 355) ويعدّ الرسم البياني من الاختبارات المستخدمة للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة، إذ إنه لا يمكن الاعتماد عليه كطريقة وحيدة لمعرفة استقراره السلاسل الزمنية ويوضح الشكل البياني (3-1) منحنيات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث إذ يمثل المحور العامودي قيم متغيرات البحث، والمحور الأفقي يمثل المدة (2004-2020) لغرض التعرف على خصائصها بشكل أولي.



الشكل (1-3) الأشكال البيانية للمتغيرات محل البحث للمدة (2004-2020).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9) الإصدار التاسع.

يلاحظ من الشكل (1-3) وجود اتجاه عام في البيانات وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات البحث لم تكن مستقرة بالمستوى الأصلي بل استقرت في الفرق الأول باستثناء الميزان التجاري (TB) ولغرض التحقق من سكون متغيرات البحث بشكل أدق لابد من إجراء اختبارات جذر الوحدة.

3-2-2-2-2- اختبارات جذر الوحدة للسكون :

من أولى الخطوات المستخدمة في تطبيق منهجية (ARDL) هو سكون السلاسل الزمنية، إذ هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، عند قيام الباحث بأجراء أي دراسة قياسية لابد له من معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل البحث، وتوجد العديد من الاختبارات التي تستخدم في الكشف عن مشكلة جذر الوحدة للسكون وتحديد استقراريه السلاسل الزمنية ومن تلك الاختبارات اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، باعتبارهما من أكثر الاختبارات استعمالاً ودقة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية وبحسب الآتي:

1- إختبار ديكي فولر المطور (ADF): الجدول (3-4) يبيّن نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون بحسب اختبار ديكي - فولر المطور، من أجل اختبار فرضية العدم القائلة بأن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقرة، إذ بينت نتائج البحث من خلال الجدول في أدناه أنّ المتغيرات غير مستقرة في المستوى الأصلي باستثناء الميزان التجاري، لأن قيمة (t) المحسوبة كانت أقل من قيمة (t) الجدولية وعند مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) وهذا يعني قبول فرضية العدم ($H_0: B = 0$) التي تنص على وجود جذر الوحدة وعدم سكون السلاسل الزمنية، ولكن هذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول مع وجود الحد الثابت، وحد ثابت واتجاه زمني وبدونهما، عند المستويات (1% و 5%)، وهذا يعني ان (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية وأن قيم الاحتمال (Prob.) الحرجة كانت أقل من (5%) لذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$)، أي أنّها متكاملة من الرتبة (0) و (1).

الجدول (3-4) نتائج اختبار جذر الوحدة بحسب اختبار (ADF) عند المستوى الأصلي والفرق الأول.

ADF		At Level				
	Variables	EX	CS	IM	TB	IS
With Constant	t-Statistic	-2.6909	-2.4459	-2.2401	-3.5426	-1.5223
	Prob.	0.0813	0.1335	0.1945	0.0099	0.5158
	Result	*	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4021	-2.4548	-2.3160	-3.2896	-0.1146
	Prob.	0.3749	0.3490	0.4195	0.0775	0.9936
	Result	n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0141	-0.5196	-0.5946	-1.9462	-1.0309
	Prob.	0.2761	0.4879	0.4561	0.05	0.2694
	Result	n0	n0	n0	**	n0
At First Difference						
	Variables	d(EX)	d(CS)	d(IM)	d(TB)	d(IS)
With Constant	t-Statistic	-3.1824	-3.1840	-2.8252	-2.4746	-1.9252
	Prob.	0.0255	0.0254	0.0602	0.1265	0.3189
	Result	**	**	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3900	-3.2190	-2.8720	-2.678	-4.7327
	Prob.	0.0615	0.0897	0.1782	0.2491	0.0016
	Result	*	*	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2253	-3.2059	-2.8861	-2.5144	-2.0090
	Prob.	0.0016	0.0017	0.0045	0.0126	0.0435
	Result	***	***	***	**	**
Rank		I(1)	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)
Critical table values						
At Level			At First Difference			
significance level	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
1%	-3.512290	-4.073859	-2.593468	-3.512290	-4.073859	-2.593468
5%	-2.897223	-3.465548	-1.944811	-2.897223	-3.465548	-1.944811
10%	-2.585861	-3.159372	-1.614175	-2.585861	-3.159372	-1.614175

المصدر:

- من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9).
- (*), (**), (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%).
- (NO) تشير الى أنها غير معنوية.

2- إختبار فيليبس بيرون (PP).

يتبين من الجدول (3-5) أنّ عدم اختلاف نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون بحسب اختبار فيليبس بيرون (PP) عما كانت عليه في إختبار ديكي - فولر (ADF) هذا يعطي مصداقية أكبر، إذ إن السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة عند المستوى أيضاً لجميع المتغيرات البحث؛ لذا تم أخذ الفرق الأول لها وتبين إنها إستقرت عند مستوى معنوية (1%، 5%)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%) وأن قيم الاحتمال (Prob.) الحرجة كانت أقل من (5%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة (1)، في حين تحققت صفة السكون عند المستوى الأصلي للميزان التجاري عند مستوى معنوية أقل من (5%)، إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الحرجة، مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) القائلة بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة (0). تبين ان جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الاول بحسب اختبار إختبار ديكي - فولر (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) اي ان السلسلة محل البحث متكاملة من الدرجة الاولى.

الجدول (3-5)

نتائج اختبار جذر الوحدة بحسب اختبار (PP) عند المستوى الأصلي والفرق الأول.

PP		At Level				
	Variables	EX	CS	IM	TB	IS
With Constant	t-Statistic	-2.1523	-1.5282	-1.7827	-2.3257	-1.6309
	Prob.	0.2255	0.5133	0.3859	0.1671	0.4614
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7061	-2.0206	-1.7787	-1.9954	-0.7156
	Prob.	0.7377	0.5795	0.7041	0.5931	0.9675
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6264	-0.0198	0.0925	-1.6605	-1.0720
	Prob.	0.4423	0.6726	0.7087	0.0912	
	Result	n0	n0	n0	*	n0
At First Difference						
	Variables	d(EX)	d(CS)	d(IM)	d(TB)	d(IS)
With Constant	t-Statistic	-3.2497	-3.3114	-2.9623	-3.7933	-3.1487
	Prob.	0.0215	0.0183	0.0438	0.0047	0.0278
	Result	**	**	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4623	-3.2613	-3.0131	-3.9515	-3.4861
	Prob.	0.0520	0.0819	0.1366	0.0152	0.0492
	Result	*	*	n0	**	**
Without	t-Statistic	-3.2946	-3.3327	-3.0153	-3.8219	-3.1633

Constant & Trend	Prob.	0.0013	0.0012	0.0031	0.0002	0.0020
	Result	***	***	***	***	***
Rank		I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)
Critical table values						
significance level	At Level			At First Difference		
	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend
1%	-3.512290	-4.073859	-2.593468	-3.512290	-4.073859	-2.593468
5%	-2.897223	-3.465548	-1.944811	-2.897223	-3.465548	-1.944811
10%	-2.585861	-3.159372	-1.614175	-2.585861	-3.159372	-1.614175

المصدر:

- من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9).
- (*), (**), (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي.
- (NO) تشير الى أنها غير معنوية.

3-2-3 - اختبار الأنموذج القياسي الملائم للبحث.

بعد إجراء اختبارات استقراره سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث من خلال اختبارات جذر الوحدة للسكون وتبين أن المتغيرات مستقرة في المستوى والفرق الأول، وبما ان منهجية أنموذج (ARDL) تستخدم للبيانات المستقرة عند المستوى والفرق الأول أو مزيج بينهما، حيث تم صياغة الانموذج القياسي استناداً الى الجانب النظري بالاعتماد على ثلاث معادلات رياضية، وتم اعتماد دالة نصف لوغاريتمية في تقدير هذه النماذج الثلاثة وبحسب الآتي:

3-2-3-1- توصيف أثر الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) على الصادرات في العراق للمدة (2004-2020).

$$EX = b_0 + b_1 \text{ Log CS} + b_2 \text{ Log IS} + e \dots\dots\dots(3-14)$$

إذ إن:

EX : الصادرات.

Log CS : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الجاري.

Log IS : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستثماري.

e : حد الخطأ.

3-2-3-2: توصيف أثر الإنفاق العام (الجاري، والاستثماري) على الاستيرادات في العراق للمدة (2004-2020).

$$IM = b_0 + b_1 \text{ Log CS} + b_2 \text{ Log IS} + e \dots\dots\dots(3-15)$$

إذ إن:

IM : الاستيرادات.

Log CS : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الجاري.

Log IS : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستثماري

e : حد الخطأ.

3-3-2-3: توصيف أثر الإنفاق العام (الجاري، والاستثماري) على صافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020).

$$TB = b_0 + b_1 \text{Log CS} + b_2 \text{Log IS} + e \dots\dots\dots(3-16)$$

إذ إن:

TB : صافي الميزان التجاري.

Log CS : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الجاري.

Log IS : اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الاستثماري.

e : حد الخطأ.

3-2-4- النمذج الأول: قياس أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الصادرات.

$$EX = F (\text{Log CS} , \text{Log IS}) \dots\dots\dots(3-17)$$

3-2-4-1- التقدير الاولي للنموذج الأول وفق منهجية (ARDL)

يبين الجدول (3-6) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL)، كما أنّ رتبة النموذج الذي تم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو (5 , 5 , 10) وفق معايير الإبطاء (AIC , BIC , HQ)، إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار (AIC) التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار. ويوضح الجدول (3-6) الاثر بين الصادرات (EX) والإنفاق العام بشقيه الجاري (CS) والاستثماري (IS)، إذ يلاحظ من خلال الجدول في أدناه أنّ معامل التحديد (R^2) بلغ (0.98)، ممّا يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، أي أنّ المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (98%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الصادرات EX)، في حين أن النسبة الباقية والبالغة (2%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المدروس، كذلك تشير قيمة اختبار (F) والبالغة (101.8302) إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل، أما معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) فقد بلغ (0.97)، إذ بيّنت قيمة (R-squared) والتي كانت اقل من قيمة Durbin-Watson stat عن عدم وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات وبالتالي نذهب بسلامة الانموذج الاولي ونذهب الى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول (3-6) نتائج التقدير الأولي لنموذج الصادرات (EX) وفق منهجية (ARDL).

Dependent Variable: EX				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2004Q4 2020Q4				
Included observations: 58 after adjustments				
Maximum dependent lags: 10(Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (5 lags, automatic):LOG(CS)LOG(IS)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 360				
Selected Model: ARDL(10, 5, 5)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX (-1)	1.112217	0.13579	8.190733	0.0000
EX (-2)	-0.204786	0.21008	-0.9748	0.3363
EX (-3)	-0.057318	0.208687	-0.274662	0.7852
EX (-4)	-0.463534	0.222575	-2.082601	0.0447
EX (-5)	0.451603	0.263711	1.712491	0.0957
EX (-6)	-0.203609	0.238486	-0.853756	0.399
EX (-7)	-0.043083	0.214748	-0.200621	0.8422
EX (-8)	-0.011625	0.232022	-0.050104	0.9603
EX (-9)	0.002327	0.248585	0.009359	0.9926
EX (-10)	-0.202758	0.134754	-1.504649	0.1414
LOG(CS)	-80689.42	22949.11	-3.516015	0.0012
LOG(CS(-1))	100600.5	36605.98	2.7482	0.0094
LOG(CS(-2))	-4474.309	27396.48	-0.163317	0.8712
LOG(CS(-3))	-258.5361	20379.13	-0.012686	0.9899
LOG(CS(-4))	-66012.94	22704.19	-2.907522	0.0063
LOG(CS(-5))	71795.68	15807.65	4.541832	0.0001
LOG(IS)	27828.79	6103.149	4.559742	0.0001
LOG(IS(-1))	-26570.28	11069.19	-2.400381	0.0218
LOG(IS(-2))	3349.843	9670.884	0.346384	0.7311
LOG(IS(-3))	-752.4298	8715.661	-0.086331	0.9317
LOG(IS(-4))	19720.26	9361.623	2.1065	0.0424
LOG(IS(-5))	-13797.91	6370.069	-2.166054	0.0372
C	-276962.4	48149.87	-5.75209	0.0000
R-squared	0.984617	Mean dependent var	74784.78	
Adjusted R-squared	0.974948	S.D. dependent var	24346.12	
S.E. of regression	3853.463	Akaike info criterion	19.63934	
Sum squared resid	5.20E+08	Schwarz criterion	20.45641	
Log likelihood	-546.5409	Hannan-Quinn criter.	19.95761	
F-statistic	101.8302	Durbin-Watson stat	2.093523	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

3-2-4-2- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test): من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (وجود التكامل المشترك)، بين المتغير التابع والمتمثل بالصادرات (EX) وبين المتغيرات التفسيرية المتمثلة بالإنفاق الجاري (CS) والإنفاق الاستثماري (IS)، فإنه تم حساب إحصاءه (F-statistic) من خلال اختبار الحدود، فإذا كانت قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة (Upper Bound) فإنه يتم رفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات البحث، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (F-statistic) أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة (Lower Bound)، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة (H_1) وقبول فرضية العدم (H_0)، وإذا كانت قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة واقعة بين الحدين (الأعلى والأدنى) فإنها تكون في منطقة الشك ولا يمكن معرفة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمها إلا بعد إجراء اختبار تقدير المعلمات في الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، للتأكد من وجود التكامل المشترك من عدمه، والجدول (7-3) يوضّح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود.

الجدول (7-3) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الصادرات على وفق اختبار الحدود.

ARDL Bounds Test		
Sample: 2004Q4 2020Q4		
Included observations: 58		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.71349	2
Critical Value Bounds		
Significance	(I0) Lower Bound	(I1) Upper Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

يستدل من الجدول (7-3) ان قيمة إحصاءه (F-statistic) المحتسبة بلغت (13.713) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (1%)، ممّا يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة خلال مدة البحث، هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع المتمثل ب(الصادرات EX)، وهذا يؤكد صحة فرضية البحث واستناداً الى ذلك يستلزم الامر تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3-2-4-3- نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع المتمثل بـ (الصادرات) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري)، فإنه يستلزم الآن تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.9) والجدول (3-8) يوضح تلك النتائج:

الجدول (3-8)

نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الصادرات.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: EX				
Selected Model: ARDL(10, 5, 5)				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 58				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX (-1))	0.732783	0.121611	6.025642	0.0000
D(EX (-2))	0.527997	0.139564	3.783205	0.0006
D(EX(-3))	0.470679	0.14572	3.230035	0.0027
D(EX(-4))	0.007145	0.181852	0.03929	0.9689
D(EX(-5))	0.458748	0.164407	2.790315	0.0085
D(EX(-6))	0.255139	0.134681	1.894401	0.0665
D(EX(-7))	0.212056	0.136901	1.548976	0.1304
D(EX(-8))	0.200431	0.172585	1.161349	0.2534
D(EX(-9))	0.202758	0.134754	1.504649	0.1414
DLOG(CS)	-80689.41964	22949.11364	-3.516015	0.0012
DLOG(CS(-1))	4474.308824	27396.47718	0.163317	0.8712
DLOG(CS(-2))	258.536088	20379.13487	0.012686	0.9899
DLOG(CS(-3))	66012.93979	22704.19174	2.907522	0.0063
DLOG(CS(-4))	-71795.68331	15807.6467	-4.541832	0.0001
DLOG(IS)	27828.78587	6103.149284	4.559742	0.0001
DLOG(IS(-1))	-3349.842718	9670.883839	-0.346384	0.7311
DLOG(IS(-2))	752.429849	8715.660727	0.086331	0.9317
DLOG(IS(-3))	-19720.26122	9361.622885	-2.1065	0.0424
DLOG(IS(-4))	13797.91131	6370.069126	2.166054	0.0372
CointEq(-1)	-0.620566	0.103767	-5.980358	0.0000
Cointeq = EX - (33777.2697*LOG(CS) + 15757.0258 *LOG(IS) - 446306.2208)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(CS)	33777.26974	6346.867087	5.321881	0.0000
LOG(IS)	15757.02581	4138.466537	3.807455	0.0005
C	-446306.2208	41922.39447	-10.64601	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

تشير نتائج الجدول (3-8) الى وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات (EX) والمتغيرات المستقلة (IS, CS)، وهذا ما تؤكدته معلمة تصحيح الخطأ (-0.620) البالغة (-0.620) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وبما أنَّها سالبة ومعنوية هذا يعني أن (0.620) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي إنَّ الصادرات تتطلب حوالي أقل من سنة (0.620/1) والتي تساوي (1.6) فصل أي أننا نحتاج أكثر من فصل ونصف تقريباً لتصحيح أخطاء الصادرات والوصول الى حالة التوازن، من الزمن لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً. ويتضح أيضاً من الجدول (3-8) ما يلي :

1- تشير المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الجاري (CS) في الأجل الطويل الى وجود أثر ايجابي ومعنوي للإنفاق الجاري على الصادرات (EX) وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الجاري في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الصادرات في العراق بنسبة

$$\left(0.626\% = \frac{33777.26974}{53885.941}\right)^*$$

وهذا يتفق مع فرضية البحث القائلة بأنَّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الجاري والصادرات، إلا أنه مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري والصادرات، إذ أنَّ الإنفاق الجاري في العراق يشكل نسبة مرتفعة تصل الى أكثر من (77.33%) إجمالي الإنفاق العام. والزيادة الكبيرة في الإنفاق الجاري دون الإنفاق الاستثماري والمتمثلة بالزيادة الكبيرة في الرواتب والأجور التي تدفع للموظفين التي أدت الى زيادة دخل الفرد في الآونة الاخيرة زيادة كبيرة خاصة بعد عام (2003). وان اسباب الارتفاع متعددة، منها أسباب سياسية متعلقة بالحروب وزيادة الانفاق عليها ومنها اقتصادية متعلقة بالإصدار النقدي وما رافقة من تضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة فضلاً عن الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، فضلاً عن تزايد نفقات إيواء ومساعدة العوائل النازحة في مخيمات النزوح المختلفة واعطاء منح للعوائل خلال مدة تطبيق الحضر الشامل في العراق في أثناء مواجهة جائحة كورونا (COVID-19) والإنفاق غير مسؤول كلها اسباب ادت الى تزايد الإنفاق الجاري بشكل كبير.

2- كما تشير المرونة الجزئية لمعلمة الإنفاق الاستثماري (IS) في الأجل الطويل الى وجود أثر ايجابي ومعنوي للإنفاق الاستثماري على الصادرات (EX)، وهذا يعني أنَّ الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الصادرات في العراق بنسبة $\left(1.025\% = \frac{15757.02581}{15365.941}\right)$ وذلك

* تشير الى (قيمة المعلمة في الاجل الطويل) / (الوسط الحسابي للمتغير المستقل). (Hill, et al, 2011:143)

تم إثبات صحة فرضية البحث القائلة بأنَّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والصادرات، وهذا يقدّم دليلاً أيضاً عن منطق النظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والصادرات، إلا أنَّ واقع الاقتصاد العراقي لا تتطابق عليه النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والصادرات، بسبب ريعية الاقتصاد العراقي التي يعتمد على مورد أحادي الجانب (النفط الخام) في التصدير وخلال المدة (2004-2020) بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (98.231%)، فضلاً عن عدم تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ بسبب الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة وسوء الإدارات الحكومية والسياسات الخاطئة المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق في تنمية القطاعات الاقتصادية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني في العراق، إذ إنّ الإنفاق الاستثماري يتطلب بيئة أكثر استقرار لجذب المستثمرين على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني؛ لأنَّ المناخ الاستثماري غير السليم يعمل على طرد المستثمرين الى المدن أكثر استقراراً، فضلاً عن تخصيص مبالغ متدنية للإنفاق الاستثماري بنسبة بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الجاري من قبل الحكومة.

3-2-4-4- اختبارات سلامة النموذج : بعد اعتماد نموذج (ARDL (10,5,5) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الصادرات وسلامته من المشاكل القياسية؛ وذلك من خلال الاختبارات الآتية :

1- اختبار ثبات تباين حدود الخطأ : هناك عدد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار (ARCH) لتباين حدود الخطأ وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول (3-9)

نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج الصادرات.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.060025	Prob. F(1,55)	0.8074
Obs*R-squared	0.06214	Prob. Chi-Square(1)	0.8031

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews. 9).

إذ تشير نتائج الجدول (3-9) أنَّ إنموذج الصادرات (EX) لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لكون قيمة احصائية (F-statistic) المحتسبة بلغت (0.060) عند مستوى احتمالية (Prob:0.807)، وهي أكبر من مستوى (5%) وهذا يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بثبات

تباين حد الخطأ العشوائي (أي البواقي ذات تباين متجانس) في الأنموذج المقدر وبذلك يصبح الانموذج خالٍ من مشكلة تجانس التباين، ونرفض الفرضية البديلة (H_1) القائلة بان البواقي ذات تباين غير متجانس (اي وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين المتغيرات العشوائية)، ومن ثم اختبار (ARCH) يعزز من دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

2- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM): اثبتت نتائج اختبار الارتباط الذاتي من خلال الجدول (10-3) سلامة وجودة الأنموذج المستخدم، من خلال قيمة احتمالية (F-statistic) المحتسبة البالغة (0.266) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، اي أنّ النموذج جيد وخالي من المشاكل القياسية، وبذلك يتم رفض الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (10-3) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج للصادرات.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.266538	Prob. F(2,33)	0.7677
Obs*R-squared	0.922027	Prob. Chi-Square(2)	0.6306

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

3- اختبار Ramsey RESET Test : يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للأنموذج ومدى ملائمته، اذ يتبين من الجدول (11-3) أنّ قيمة إحصائية (F-statistic) المحتسبة والبالغة (1.254) وبلغت قيمتها الاحتمالية (Prob: 0.268)، وكذلك بلغت قيمة إحصائية (t-statistic) المحتسبة (1.119) عند مستوى احتمالية (0.268) حيث كانتا أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على صحة الشكل الدالي (نصف لوغارتمي) المستخدم في الأنموذج المقدر.

الجدول (11-3) اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج الصادرات.

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ01			
Specification: EX EX(-1) EX(-2) EX(-3) EX(-4) EX(-5) EX(-6) EX(-7)			
EX(-8) EX(-9) EX(-10) LOG(CS) LOG(CS(-1)) LOG(CS(-2))			
LOG(CS(-3)) LOG(CS(-4)) LOG(CS(-5)) LOG(IS) LOG(IS(-1))			
LOG(IS(-2)) LOG(IS(-3)) LOG(IS(-4)) LOG(IS(-5)) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Ramsey RESET Test			
Test	Value	Df	Probability
t-statistic	1.119834	50	0.2681
F-statistic	1.254028	(1, 50)	0.2681

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

إن الاختبارات أعلاه تم توظيفها من أجل التحقق من سلامة الانموذج القياسي المستخدم، إذ أعطت نتائجها ادلة واضحة على عدم وجود مشاكل في الانموذج القياسي محل البحث.

3-2-4-5- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL).

للتأكد من خلوّ البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام تقديرات معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير. تم استخدام الاختبارين الآتئين:

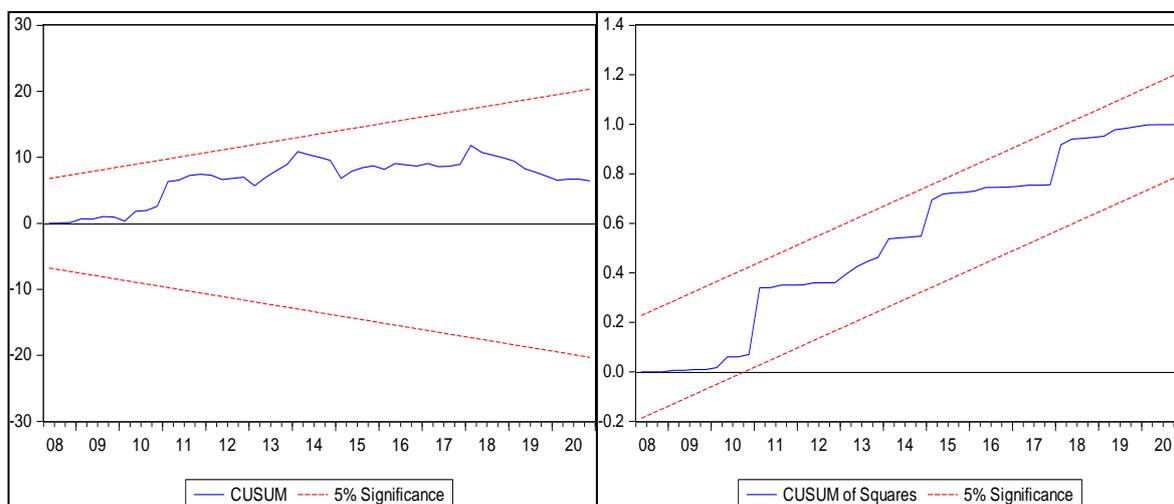
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:

Cumulative Sum Of Recursive Rsidual Test (CUSUM)

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

Cumulative Sum Of Squares Recursive Rsidual Test (CUSUM-SQ)

يستخدم اختباري (CUSUM , CUSUM of Squares) من أجل التحقق من استقرارية النموذج المعتمد (ARDL)، ووفقاً لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره لنموذج (ARDL)، إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، وبذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على أنّ جميع المعلمات المقدره مستقرة هيكلية وكما مبين في الشكل الآتي:



الشكل (2-3) اختبار الاستقرار الهيكلية للنموذج الأول (الصادرات).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

ويتضح من الشكل (2-3) أنّ الخط البياني للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، ممّا يتضح أن المجاميع التراكمية تتمحور حول وسطها الحسابي خلال مدة البحث وهذا يعطي دلائل على سلامة ودقة الأنموذج (ARDL)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد الأنموذج للتنبؤ.

3-2-4-6- نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر:

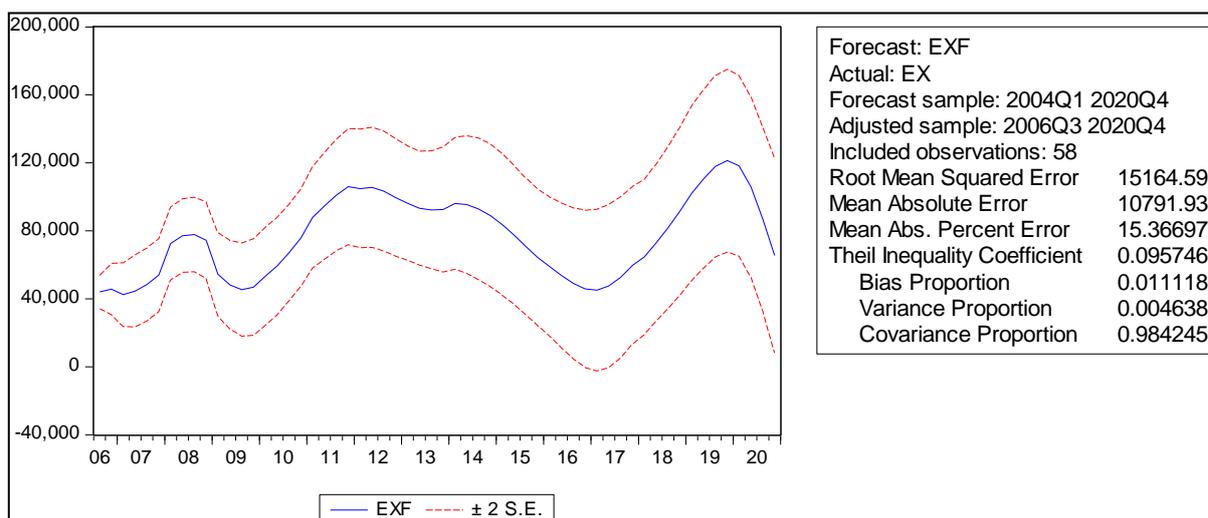
بعد الانتهاء من اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج، والتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية، فإننا نستخدم اختبار معامل عدم التساوي لثايل (THEIL) فضلاً عن اختبار مصادر الخطأ للتأكد من أن النموذج المستخدم يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة البحث، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول والشكل البياني (3-4).

الجدول (3-12)

نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL).

Theil Inequality Coefficient (T _T)	Bias Proportion (BP)	Variance Proportion (VP)	Covariance Proportion (CP)
0.095746	0.011118	0.004638	0.984245

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).



الشكل (3-3) القيم الفعلية والمتوقعة للصادرات (EX) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

يتبين من الجدول (3-12) والشكل (3-3) أعلاه أن قيمة معامل عدم التساوي لثايل (T_T) بلغت (0.095746) وهي أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز (BP) (0.011118) وهي أيضاً أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.004638) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (CP) (0.984245) وهي قريبة من الواحد الصحيح، ويتضح من هذه المؤشرات أن الأنموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية وجيدة على التنبؤ بها مستقبلاً، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لبلوغ الأهداف المرسومة والمخطط لها.

3-2-5- النموذج الثاني: قياس أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الاستيرادات.

$$IM = F(\text{LOGCS}, \text{LOG IS}) \dots\dots\dots(3-18)$$

3-2-5-1- التقدير الأولي للنموذج الثاني وفق منهجية (ARDL).

يبين الجدول (3-13) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين الاستيرادات (IM) والإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري)، إذ يلاحظ من خلال الجدول في أدناه أنّ معامل التحديد (R^2) بلغ (0.98) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم، أي أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالإنفاق الجاري (CS) والإنفاق الاستثماري (IS) تفسر ما نسبته (98%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الاستيرادات)، في حين إنّ النسبة الباقية وبالباغعة (2%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المدروس، كذلك تشير قيمة اختبار (F-statistic) وبالباغعة (860.971) إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل، أما معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) فقد بلغ (98%)، إذ بينت قيمة (R-squared) والتي كانت اقل من قيمة Durbin-Watson stat عن عدم وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات وبالتالي نذهب بسلامة الانموذج الأولي ونذهب الى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات. وأن رتبة النموذج الذي تم اختياره هو (3, 0, 0) وفقا معايير فترة الإبطاء المثلى (AIC, HQ BIC), إذ تم اختيار فترة الإبطاء بحسب معيار (Akaike information Criteria) وهي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار.

الجدول (3-13) نتائج التقدير الأولي لنموذج الاستيرادات (IM) وفق منهجية (ARDL).

Dependent Variable: IM Method: ARDL Sample (adjusted): 2004Q4 2020Q4 Included observations: 65 after adjustments Dependent lags: 3 (Fixed) Dynamic regressors (0 lag, fixed): LOG(CS) LOG(IS) Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM (-1)	1.399391	0.12853	10.88767	0.0000
IM (-2)	-0.286625	0.219944	-1.303176	0.1976
IM (-3)	-0.224757	0.118303	-1.899849	0.0623
LOG(CS)	2196.532	1184.206	1.854857	0.0686
LOG(IS)	1012.825	493.6705	2.051622	0.0447
C	-27806.43	10616.3	-2.619221	0.0112
R-squared	0.98648	Mean dependent var	51214.85	
Adjusted R-squared	0.985334	S.D. dependent var	14786.07	
S.E. of regression	1790.637	Akaike info criterion	17.9063	
Sum squared resid	1.89E+08	Schwarz criterion	18.10701	
Log likelihood	-575.9546	Hannan-Quinn criter.	17.98549	
F-statistic	860.971	Durbin-Watson stat	2.088015	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

3-2-5-2- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) : من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بين المتغير التابع والمتمثل بالاستيرادات (IM) وبين المتغيرات التفسيرية، تم حساب إحصائية (F-statistic) من خلال اختبار الحدود والجدول (3-14) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود.

الجدول (3-14) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الاستيرادات وفق اختبار الحدود.

ARDL Bounds Test		
Sample: 2004Q4 2020Q4		
Included observations: 65		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.842732	2
Critical Value Bounds		
Significance	(I0)Lower Bound	(I1)Upper Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

يستدل من الجدول (3-14) ان قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة بلغت (4.842) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (10%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة خلال مدة البحث، هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع المتمثل بـ (الاستيرادات)، واستناداً الى ذلك يستلزم الأمر تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3-2-5-3- نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ .

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع المتمثل بـ (الاستيرادات) والمتغيرات المستقلة، والجدول (3-15) يوضح تلك النتائج :

الجدول (3-15) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الاستيرادات.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: (IM)				
Selected Model: ARDL(3, 0, 0)				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 65				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IM (-1))	0.511383	0.118834	4.303326	0.0001
D(IM (-2))	0.224757	0.118303	1.899849	0.0623
DLOG(CS)	2196.53166	1184.205658	1.854857	0.0686
DLOG(IS)	1012.82528	493.67049	2.051622	0.0447
CointEq(-1)	-0.111991	0.026894	-4.164199	0.0001
Cointeq = IM - (19613.4177*LOG(CS) + 9043.7873*LOG(IS) - 248291.0720)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(CS)	19613.4177	7956.543303	2.465068	0.0166
LOG(IS)	9043.78733	4758.030779	1.900742	0.0622
C	-248291.07	62386.11707	-3.979909	0.0002

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. 9).

تشير نتائج الجدول (3-15) الى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستيرادات والمتغيرات المستقلة، وهذا ما تؤكده معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ البالغة (-0.111) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وبما أنها سالبة ومعنوية هذا يعني أن (0.111) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن الاستيرادات تتطلب حوالي أكثر من سنتين (1/0.111) فيكون ناتج القسمة (9.009) فصل أي أننا نحتاج الى تسعة فصول تقريباً لتصحيح أخطاء الاستيرادات والوصول الى حالة التوازن، من الزمن لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل. ويتضح ايضا من الجدول (3-15) ما يلي:

1- تظهر المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الجاري (CS) الى وجود استجابة طردية ومعنوية في الأجل الطويل بين الإنفاق الجاري والاستيرادات (IM)، إذ إن زيادة الإنفاق الجاري في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة $(\frac{19613.4177}{53885.941} = 0.363\%)$ ، عند مستوى معنوية (1%) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وهذا منطقي من الناحية النظرية الاقتصادية القائلة بان هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والاستيرادات، وهذا أيضاً يتفق مع فرضية البحث؛ لأن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الإنفاق الجاري ثم الى زيادة الطلب الذي يلبي عن طريق الاستيراد من الخارج فتزداد الاستيرادات.

2- تظهر المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الاستثماري (IS) الى أن هناك وجود أثراً معنوي وطردي للإنفاق الاستثماري على الاستيرادات في الأجل الطويل، إذ إنَّ زيادة الانفاق الاستثماري في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة $(\frac{9043.78733}{15365.941} = 0.588\%)$ ، عند مستوى معنوية (10%)، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وبذلك تم أثبات صحة فرضية البحث، إلا أنه مخالف للنظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري والاستيرادات، ويعود سبب ذلك الى تدهور الوضع الأمني في العراق، إذ إنَّ الإنفاق الاستثماري يتطلب بيئة أكثر استقرار لجذب المستثمرين على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني لان المناخ الاستثماري غير السليم يعمل على طرد المستثمرين الى المدن أكثر استقراراً، فضلاً عن تخصيص مبالغ متدنية للإنفاق الاستثماري بنسبة بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الجاري.

3-2-5-4- اختبارات سلامة الأنموذج : بعد اعتماد نموذج $ARDL(3,0,0)$ في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء الأنموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر الإنفاق الجاري والاستثماري على الاستيرادات وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال الاختبارات الآتية :

1- اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH) : هناك عدد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)، إذ يتبين من الجدول (3-16) أن أنموذج الاستيرادات (IM) محل البحث لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة إحصائه (F-statistic) المحتسبة بلغت (0.452608) عند مستوى احتمالية (0.5036) وبلغ اختبار مربع كأي (Chi-Square) (0.4958)، إذ كانتا أكبر من مستوى معنوية (5%) وهذا يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر، وبذلك يصبح الانموذج خالياً من مشكلة تجانس التباين.

الجدول (3-16)

نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج الاستيرادات.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.452608	Prob. F(1,62)	0.5036
Obs*R-squared	0.463822	Prob. Chi-Square(1)	0.4958

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9 Eviews).

3- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM : اثبتت نتائج اختبار الارتباط الذاتي من خلال الجدول (3-17) سلامة وجود الانموذج المستخدم، من خلال قيمة احتمالية (F) المحتسبة البالغة (0.452) والتي جاءت غير معنوية، وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، اي أن النموذج جيد وخالي من المشاكل القياسية.

الجدول (3-17) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج الاستيرادات.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.452608	Prob. F(1,58)	0.2428
Obs*R-squared	0.463822	Prob. Chi-Square(1)	0.217

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9). (Eviews).

3- اختبار Ramsey RESET Test: يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للنموذج ومدى ملائمته، إذ يتبين من الجدول (3-18) ان قيمة إحصائية (F) المحتسبة وبالغة (0.808442) وبلغت قيمتها الاحتمالية (0.3723)، وكذلك بلغت قيمة إحصائية (t) المحتسبة (0.899134) عند مستوى احتمالية (0.3723)، إذ كانتا أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H0) التي تنص على صحة الشكل الدالي (نصف لوغارتمي) المستخدم في النموذج المقدر. الجدول (3-18) اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج الاستيرادات.

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: IM IM(-1) IM(-2) IM(-3) LOG(CS) LOG(IS) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Ramsey RESET Test			
Test	Value	Df	Probability
t-statistic	0.899134	58	0.3723
F-statistic	0.808442	(1, 58)	0.3723

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9). (Eviews).

إن الاختبارات أعلاه تم توظيفها من أجل التحقق من سلامة الانموذج القياسي المستخدم، إذ أعطت نتائجها ادلة واضحة على عدم وجود مشاكل في الانموذج القياسي محل البحث. 3-2-5-5 نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL).

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام تقديرات معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير. تم استخدام الاختبارين الاتيين:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:

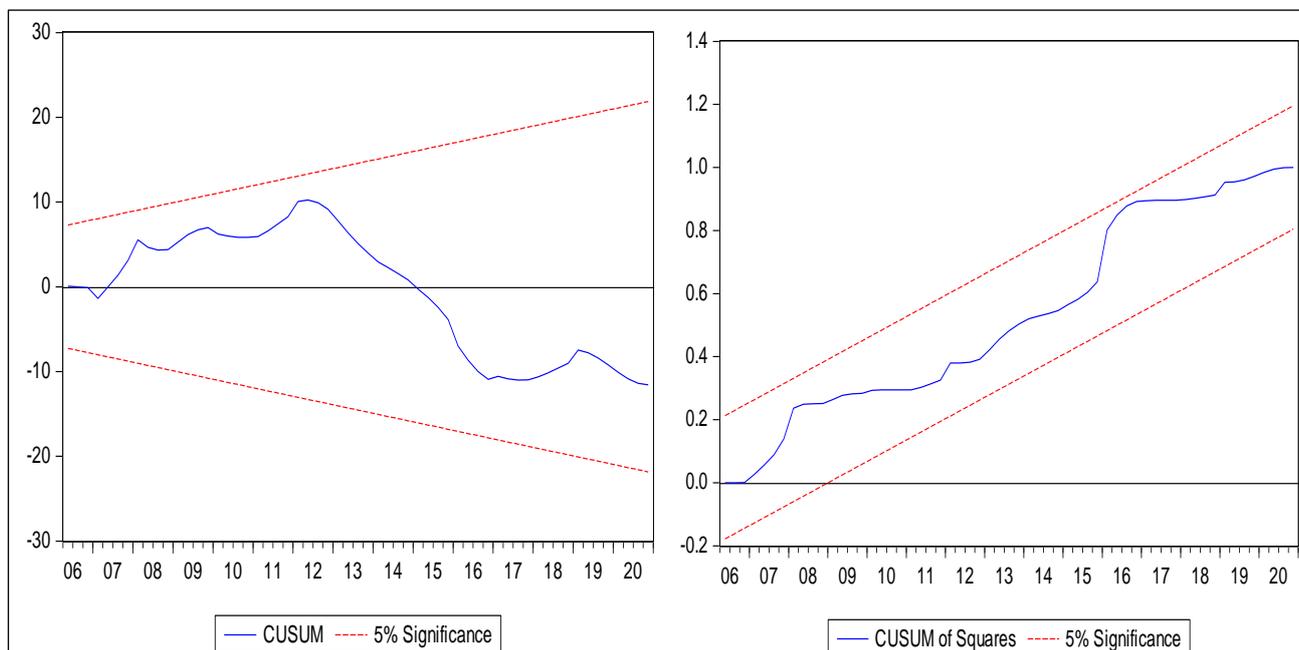
Cumulative Sum Of Recursive Rsidual Test (CUSUM)

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

Cumulative Sum Of Squares Recursive Rsidual Test (CUSUM-SQ)

يستخدم اختباري (CUSUM , CUSUM of Squares) من أجل التحقق من استقرارية النموذج المعتمد (ARDL)، ووفقاً لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره لنموذج (ARDL)، إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل اطار الحدود الحرجة (الحد

الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، وبذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على ان جميع المعلمات المقدره مستقرة هيكليا، وكما مبين في الشكل الآتي:



الشكل (3-4) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني (الاستيرادات).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

ويتضح من الشكل (3-4) أن الخط البياني للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، مما يتضح أن المجاميع التراكمية تتمحور حول وسطها الحسابي خلال مدة البحث وهذا يعطي دلائل على سلامة ودقة الأنموذج (ARDL)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد الأنموذج للتنبؤ.

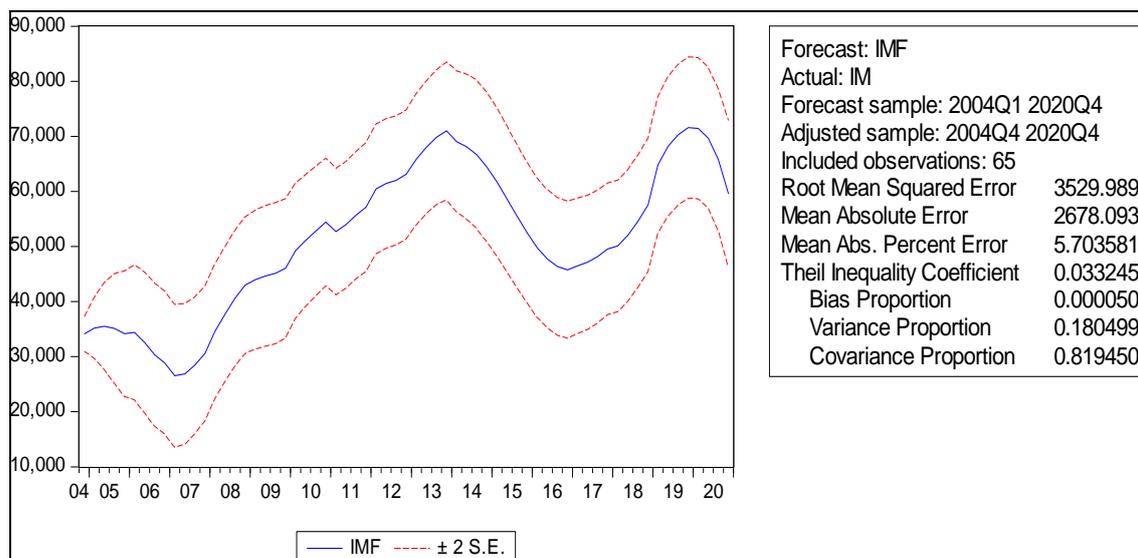
3-2-5-6 نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL).

بعد الانتهاء من اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، والتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية، فأنا نستخدم اختبار معامل عدم التساوي لثايل (THEIL) فضلاً عن اختبار مصادر الخطأ للتأكد من أن النموذج المستخدم يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة البحث، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول والشكل البياني الآتي:

الجدول (3-19) نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL).

Theil Inequality Coefficient (T_T)	Bias Proportion (BP)	Variance Proportion (VP)	Covariance Proportion (CP)
0.033245	0.00050	0.180499	0.819450

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).



الشكل (3-5) القيم الفعلية والمتوقعة للاستيرادات (IM) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

يتضح من الشكل (3-5) أعلاه أنّ قيمة معامل عدم التساوي لتايل (T_T) بلغت (0.033245) وهي أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز (BP) (0.00050) وهي أيضاً أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.180499) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التغيرات (CP) (0.819450) وهي قريبة من الواحد الصحيح، ويتضح من هذه المؤشرات أن النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية وجيدة على التنبؤ بها مستقبلاً، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لبلوغ الأهداف المرسومة والمخطط لها.

3-2-6- النموذج الثالث: قياس أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على صافي الميزان التجاري.

$$TB = F(1 \text{ Log CS}, \text{Log IS}) \dots (3-19)$$

3-2-6-1- التقدير الأولي للنموذج الثالث وفق منهجية (ARDL)

يوضّح الجدول (3-20) نتائج التقدير الأولي وقيام نموذج (ARDL) بتحديد درجات الإبطاء الزمني للمتغيرات المدروسة (LOG(IS), LOG(CS), TB)، إذ كانت درجة إبطاء الزمني للمتغير التابع (TB) ست درجات، أما المتغيرات المستقلة لكل من الإنفاق الجاري LOG(CS) والإنفاق الاستثماري LOG(IS) كانت درجات إبطاء لكليهما هي خمس درجات، أي تصبح رتبة النموذج القياسي (6,5,5) على وفق منهجية (ARDL) بحسب معيار اختبار فترة الإبطاء (AIC)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار. وقد أظهرت نتائج

نموذج (ARDL) أنّ قيمة معامل التحديد (R-squared) بلغت (0.95)، وهذا يعطي قوة للنموذج المدروس، أي أنّ المتغيرات المستقلة (التوضيحية) فسرت ما نسبته (0.95) من التغيرات التي تحصل في صافي الميزان التجاري، في حين إنّ النسبة الباقية والبالغة (5%) تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، كما تشير قيمة اختبار (F-statistic) والبالغة (49.663) الى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل. اما معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) فقد بلغ (0.93)، إذ بيّنت قيمة (R-squared) والتي كانت أقل من قيمة (Durbin-Watson stat) عن عدم وجود مشكلة انحدار زائف بين المتغيرات المدروسة وبالتالي نذهب بسلامة النموذج الأولي ونذهب الى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول (3-20) نتائج التقدير الأولي لنموذج صافي الميزان التجاري (TB) على وفق منهجية (ARDL).

Dependent Variable: TB Method: ARDL Date: 08/08/22 Time: 07:18 Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q4 Included observations: 62 after adjustments Dependent lags: 6 (Fixed) Dynamic regressors (5 lags, fixed): LOG(CS) LOG(IS) Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TB(-1)	1.383282	0.139447	9.919767	0.0000
TB (-2)	-0.414061	0.219702	-1.884649	0.0662
TB (-3)	-0.048698	0.212095	-0.229605	0.8195
TB (-4)	-0.558544	0.212655	-2.626533	0.0119
TB (-5)	0.798726	0.220944	3.615053	0.0008
TB (-6)	-0.450323	0.137833	-3.267152	0.0021
LOG(CS)	-22631.20	13295.02	-1.702232	0.0959
LOG(CS (-1))	34234.40	22557.86	1.517626	0.1364
LOG(CS (-2))	-4782.408	22886.28	-0.208964	0.8355
LOG(CS (-3))	1364.987	22892.85	0.059625	0.9527
LOG(CS (-4))	-17139.13	23146.47	-0.740464	0.4630
LOG(CS (-5))	15031.35	13047.77	1.152024	0.2557
LOG(IS)	10794.59	5635.867	1.915337	0.0621
LOG(IS (-1))	-9055.889	9838.241	-0.920478	0.3625
LOG(IS (-2))	-1577.405	9075.430	-0.173810	0.8628
LOG(IS (-3))	-694.7031	9093.940	-0.076392	0.9395
LOG(IS (-4))	8298.378	9856.726	0.841900	0.4045
LOG(IS (-5))	-7669.710	6634.781	-1.155985	0.2541
C	-61075.36	31585.60	-1.933645	0.0598
R-squared	0.954107	Mean dependent var	20439.99	

Adjusted R-squared	0.934896	S.D. dependent var	17019.06
S.E. of regression	4342.484	Akaike info criterion	19.83725
Sum squared resid	8.11E+08	Schwarz criterion	20.48911
Log likelihood	-595.9547	Hannan-Quinn criter.	20.09319
F-statistic	49.66483	Durbin-Watson stat	2.229758
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

3-2-6-2- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test): لاختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل (وجود التكامل المشترك) بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري) والمتغير التابع (صافي الميزان التجاري) يتم حساب احصائية (F-statistic)، والجدول (3-21) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود.

الجدول (3-21)

نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج صافي الميزان التجاري على وفق اختبار الحدود.

ARDL Bounds Test		
Sample: 2005Q3 2020Q4		
Included observations: 62		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.820719	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

تبيّن نتائج الجدول (3-21) أنّ قيمة احصائية (F) المحسوبة بلغت (5.820) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى احتمالي (2.5%) وهي تساوي (5.52)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم خلال مدة البحث، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تنتج من جملة المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري) نحو المتغير التابع (صافي الميزان التجاري)، واستناداً إلى ذلك يستلزم الأمر تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3-2-6-3- نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ. بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع المتمثل بـ (صافي الميزان التجاري) والمتغيرات المستقلة، والجدول (3-22) يوضح تلك النتائج:

الجدول (3-22) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج صافي الميزان التجاري.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: TB				
Selected Model: ARDL(6, 5, 5)				
Date: 08/08/22 Time: 05:25				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 62				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB (-1))	0.672901	0.128488	5.237075	0.000
D(TB (-2))	0.258839	0.131167	1.973356	0.055
D(TB (-3))	0.210141	0.135714	1.548414	0.129
D(TB (-4))	-0.348403	0.139304	-2.501034	0.016
D(TB (-5))	0.450323	0.137833	3.267152	0.002
DLOG(CS)	-22631.200891	13295.015917	-1.702232	0.096
DLOG(CS (-1))	4782.407628	22886.284473	0.208964	0.836
DLOG(CS (-2))	-1364.986855	22892.846654	-0.059625	0.953
DLOG(CS (-3))	17139.129985	23146.469480	0.740464	0.463
DLOG(CS (-4))	-15031.348886	13047.769933	-1.152024	0.256
DLOG(IS)	10794.587609	5635.867461	1.915337	0.062
DLOG(IS (-1))	1577.404826	9075.430417	0.173810	0.863
DLOG(IS (-2))	694.703068	9093.939773	0.076392	0.940
DLOG(IS (-3))	-8298.378493	9856.726447	-0.841900	0.405
DLOG(IS (-4))	7669.709835	6634.781432	1.155985	0.254
CointEq(-1)	-0.289619	0.072468	-3.996523	0.000
Cointeq = Y - (20986.1757*LOG(CS 1) + 328.9119*LOG(IS) - 210881.8232)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(CS)	20986.175728	11840.329069	1.772432	0.0834
LOG(IS)	328.911894	6914.100612	0.047571	0.9623
C	-210881.823237	85335.109121	-2.471220	0.0175

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

تشير نتائج الجدول (3-22) الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (صافي الميزان التجاري) والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري)، وهذا ما تؤكد معلمة تصحيح الخطأ **CointEq(-1)** البالغة **(-0.289)** وهي سالبة ومعنوية عند مستوى

معنوية أقل من (1%)، وبما أنها سالبة ومعنوية احصائياً هذا يعني أنّ (0.28) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي إنّ صافي الميزان التجاري يتطلب حوالي أقل من سنة (0.28/1) فيكون ناتج القسمة (3.57) فصل أيّ نحتاج الى أكثر من ثلاثة فصول ونصف لتصحيح أخطاء الميزان التجاري والعودة بالميزان التجاري للتوازن من الزمن لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعاً نسبياً. ويمكن تفسير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين صافي الميزان التجاري والإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري بعد تقدير المرونة في الأجل القصير والأجل الطويل ويتضح ايضا من الجدول (3-22) ما يأتي:

1- تظهر المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الجاري (CS) الى وجود أثر ايجابي ومعنوي في الأجل الطويل بين الانفاق الجاري وصافي الميزان التجاري (TB) عند مستوى احتمالية (10%)، وهذا يعني ان الزيادة في (CS) في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة (TB) بنسبة $(\frac{20986.175728}{53885.94} = 0.389\%)$ ، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وبذلك اثبت صحة فرضية البحث القائلة بأن هناك علاقة طردية توازنية في الأجل الطويل بين (CS) و (TB)، وبالتالي هذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية القائلة بان هناك علاقة عكسية طويلة الاجل بين الإنفاق الجاري وصافي الميزان التجاري أي كلما تكون هناك زيادة في الإنفاق الجاري تصاحبه نقصان في صافي الميزان التجاري وذلك نتيجة لتفوق الاستيرادات على الصادرات، فضلا عن الأزمات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) ومنها الازمة المالية العالمية عام (2008) والازمة المزدوجة للأعوام (2014 و 2015) المتمثلة بانخفاض اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وسيطرة التنظيمات الارهابية على عدد من محافظات العراق وتوقف بعض الحقول النفطية عن الانتاج، مما جعل الدولة تتخذ عدة اجراءات منها زيادة الإنفاق على العمليات العسكرية واستحداث تشكيلات جديدة ضمن صفوف الدولة من اجل محاربة التنظيمات الارهابية، والأزمة المزدوجة المتمثلة بتدهور الوضع الصحي العالمي في مواجهه جائحة كورونا (COVID-19) وانخفاض اسعار النفط الخام.

2- تشير المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الاستثماري (IS) الى وجود أثر غير معنوي وطردى للإنفاق الاستثماري على صافي الميزان التجاري في الأجل الطويل، وهذا يعني ان الزيادة في (IS) في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة (TB) بنسبة $(\frac{328.911894}{15365.941} = 0.021\%)$ ، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. عند مستوى معنوية (96%)، وهذا لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأنّ هناك علاقة طردية توازنية معنوية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري وصافي الميزان التجاري، أي كلما تكون هناك زيادة في الإنفاق الاستثماري يصاحبه زيادة في صافي الميزان التجاري وذلك نتيجة لتفوق الصادرات على الاستيرادات، إلا أنّ واقع الاقتصاد العراقي لا تنطبق

علية النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري وصافي الميزان التجاري، بسبب رعية الاقتصاد العراقي التي يعتمد على مورد أحادي الجانب (النفط الخام) في التصدير وبلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (98.231%)، فضلاً عن عدم تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ والمعوقات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق التي نتج عنها كلف عالية تنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف والفائدة (وظاهرة الدولار)، فضلاً عن أتباع الحكومة سياسة مالية توسعية، وارتفاع اعداد الموظفين في القطاع الحكومي وزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة من الخارج وعدم تبني خطط تنموية واضحة المعالم من أجل تحفيز الاستثمار بسبب الفساد والمحسوبية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وغيرها من العوامل الأخرى كل ذلك أنعكس سلباً على الإنفاق الاستثماري.

3-2-6-4- اختبارات سلامة النموذج (ARDL): بعد اعتماد نموذج (6,5,5) ARDL في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء الأنموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر الإنفاق الجاري والاستثماري على صافي الميزان التجاري وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال الاختبارات الآتية :

1- اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH): يتضح من نتائج الجدول (3-23) أن أنموذج صافي الميزان التجاري لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (0.106160) عند مستوى احتمالية (Prob: 0.7457) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية (H₀) التي تنص بثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي، مما يعني خلوّ النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (3-23)

نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج صافي الميزان التجاري.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.106160	Prob. F(3,40)	0.7457
Obs*R-squared	0.109562	Prob. Chi-Square(3)	0.7406

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

2- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM): يتضح من خلال نتائج الجدول (3-24) أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار (F-statistic) بلغت (1.439) عند مستوى دلالة (Prob: 0.245) في حين بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائه مربع كاي (Prob: 0.109) وكلاهما أكبر من

مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، أي إنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. الجدول (3-24) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج صافي الميزان التجاري.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.439045	Prob. F(3,40)	0.2457
Obs*R-squared	6.039706	Prob. Chi-Square(3)	0.1097

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).
 3- اختبار Ramsey RESET Test: يتضح من خلال نتائج الجدول (3-25) أن قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة والبالغة (2.117) والقيمة الاحتمالية المصاحبة لها بلغت (0.153)، وذلك من قيمة إحصائية (t-statistic) المحسوبة والبالغة (1.455) والقيمة الاحتمالية البالغة (0.153) كانتا أكبر من مستوى الدلالة (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على صحة الشكل الدالي (نصف لوجارتمي) المستخدم في الأنموذج المقدر.
 الجدول (3-25) اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج صافي الميزان التجاري.

Equation: UNTITLED			
Specification: TB TB (-1) TB (-2) TB (-3) TB (-4) TB (-5) TB (-6) LOG(CS) LOG(CS (-1)) LOG(CS (-2)) LOG(CS (-3)) LOG(CS (-4)) LOG(CS (-5)) LOG(IS) LOG(IS (1)) LOG(IS (-2)) LOG(IS (-3)) LOG(IS (-4)) LOG(IS (-5)) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	Value	df	Probability
t-statistic	1.455165	42	0.1531
F-statistic	2.117506	(1, 42)	0.1531

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

3-2-6-5 نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL).

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام تقديرات معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير. تم استخدام الاختبارين الآتئين:

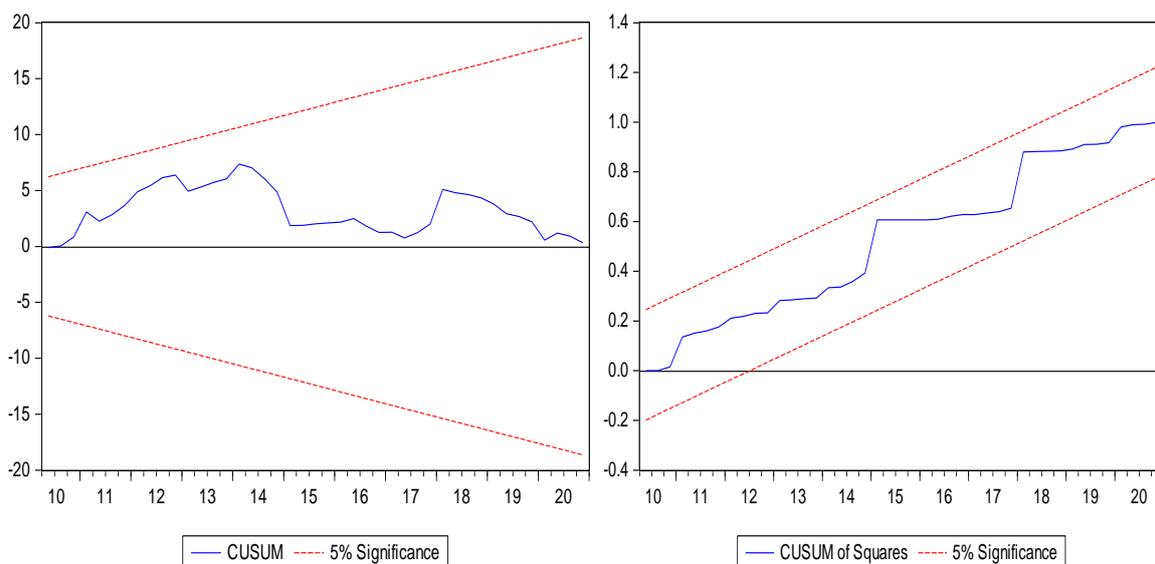
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:

Cumulative Sum Of Recursive Rsidual Test (CUSUM)

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

Cumulative Sum Of Squares Recursive Rsidual Test (CUSUM-SQ)

يستخدم اختباري (CUSUM , CUSUM of Squares) من أجل التحقق من استقرارية النموذج المعتمد (ARDL)، ووفقاً لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL)، إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، وبذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة هيكلياً، وكما مبين في الشكل الآتي:



الشكل (3-6) اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج الثالث (صافي الميزان التجاري).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

ويتضح من الشكل (3-6) أنّ الخط البياني للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، ممّا يتضح أنّ المجاميع التراكمية تتمحور حول وسطها الحسابي خلال مدة البحث وهذا يعطي دلائل على سلامة ودقة الأنموذج (ARDL)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد الأنموذج للتنبؤ.

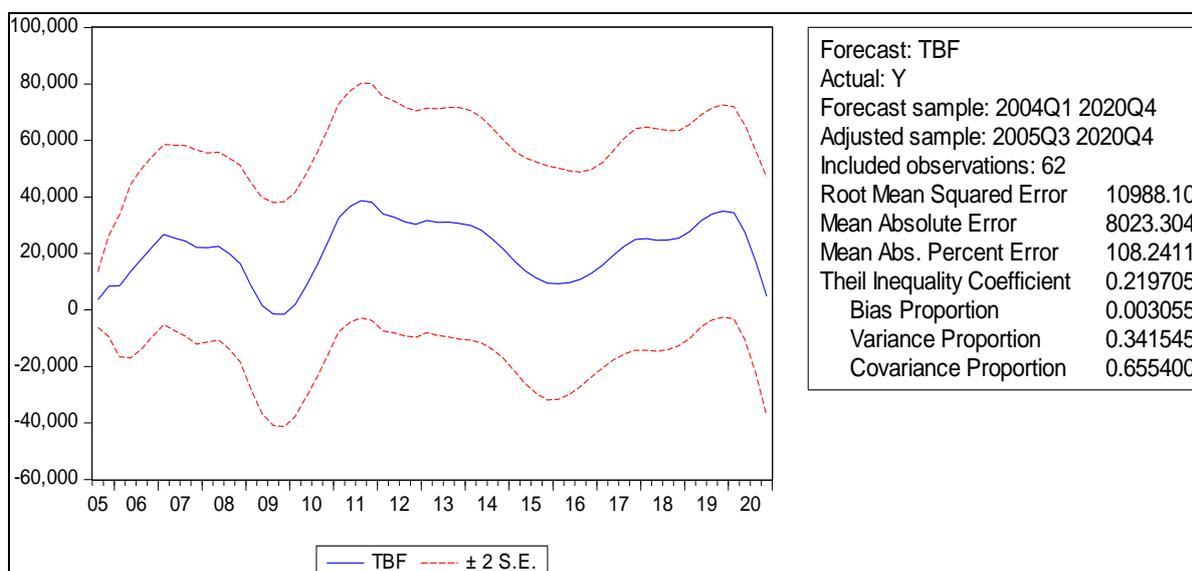
3-2-6-6- اختبار الأداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج (ARDL)

بعد الانتهاء من اختبار الأستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، والتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية، فأنا نستخدم اختبار معامل عدم التساوي لثايل (THEIL) فضلاً عن اختبار مصادر الخطأ للتأكد من أن النموذج المستخدم يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة البحث، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول والشكل البياني الآتي:

الجدول (3-26) نتائج اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر (ARDL).

Theil Inequality Coefficient (T_T)	Bias Proportion (BP)	Variance Proportion (VP)	Covariance Proportion (CP)
0.219705	0.003055	0.341545	0.655400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).



الشكل (3-7) القيم الفعلية والمتوقعة لصافي الميزان التجاري (TB) في العراق للمدة (2004-2020).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

يتبين من الشكل (3-7) أعلاه أنّ قيمة معامل عدم التساوي لثايل (T_T) بلغت (0.219705) وهي أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز (BP) (0.003055) وهي أيضاً أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.341545) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (CP) (0.655400) وهي قريبة من الواحد الصحيح، ويتضح من هذه المؤشرات أنّ الأنموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية وجيدة على التنبؤ بها مستقبلاً، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لبلوغ الأهداف المرسومة والمخطط لها.



الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

ثانياً: التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أ- استنتاجات الجانب التحليلي:

1- إذ يتضح لنا أنَّ العراق يعتمد على العالم الخارجي في إشباع حاجاته الأساسية والضرورية، فضلاً عن توفير متطلبات إعادة الإعمار والإنماء الاقتصادي؛ وذلك لعدم قدرة هياكله الانتاجية وضعف مرونته في تلبية الحاجات المحلية مما ولد زيادة في الطلب المحلي، ممَّا ينعكس على زيادة الاستيرادات العراقية.

2- إنَّ الزيادة في حجم الإنفاق العام لم تنعكس بشكل زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات أي أن الزيادة في حجم الإنفاق العام لم تكن زيادة حقيقية بل كانت زيادة ظاهرية في أغلب الاحيان.

3- أظهرت نتائج الجانب التحليلي أنَّ الإنفاق العام شهد انخفاضاً ملحوظاً للأعوام (2014 و2015) بلغ ما قيمته (83556) و(70396) مليار دينار على التوالي، ويعود سبب ذلك الانخفاض الى الأزمة المركبة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام، واستحواذ التنظيمات الارهابية على أجزاء شاسعة من المدن العراقية، فيما شهدت مدَّة نهاية البحث عام (2020) انخفاضاً ملحوظاً؛ ليسجل ما قيمته (76081) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام وتدهور الوضع الصحي العالمي (-COVID-19).

4- شهد الميزان التجاري عجزاً بلغ ما قيمته (5098) مليار دينار، في عام (2004)، ويعزى سبب ذلك الى الغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الامم المتحدة، وفيما شهد عام (2009) عجزاً في الميزان التجاري بلغ ما قيمته (2436) مليار دينار، ويعود سبب ذلك الى الأزمة المالية لعالمية، ثم شهد عام (2015) عجزاً في الميزان التجاري بلغ ما قيمته (4758) مليار دينار، ويعود سبب ذلك الى دخول التنظيمات الارهابية الى عدد من المحافظات العراقية وتوقف بعض الحقول النفطية عن الانتاج، في حين شهدت مدة نهاية البحث عام (2020) عجزاً في الميزان التجاري بلغ ما قيمته (1722) مليار دينار، ويعزى سبب ذلك الى الأزمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بتدهور أسعار النفط الخام، وانتشار جائحة كورونا (-COVID-19).

5- إنَّ الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي حقَّق مستويات مرتفعة جداً، ولاسيما على مستويات الإنفاق الجاري؛ وذلك لتأثر الإنفاق الحكومي بإيرادات النفط الخام التي وفرت للدولة إيرادات

مالية كبيرة ومن أهم أسباب ارتفاع الإنفاق العام هو الحرب على الارهاب، فضلاً عن استغلال موارد الدولة لتحقيق غايات سياسية وانتخابية على حسب مصالح افراد الشعب.

6- إنَّ زيادة الاعتماد على الايرادات النفطية في تغطية النفقات العامة تجعل الاقتصاد العراقي الاقتصاد أكثر عرضه للالتزامات الاقتصادية الخارجية التي تحدث في الدول المستوردة، ممَّا يؤثر في البلد فتتعرق مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية المستهدفة.

ب- استنتاجات الجانب القياسي

1- تبين من نتائج التحليل القياسي تحقق صفة الاستقرار (السكون) عند المستوى الأصلي للمتغير صافي الميزان التجاري (TB)، في حين تحققت صفة الاستقرار لبقية المتغيرات والمتمثلة بـ (الإنفاق الجاري، والإنفاق الاستثماري، والصادرات، والاستيرادات) عند أخذ الفروق الأولى لها (المستوى الأول)، إذ تبين ذلك عن طريق اختبارات المستخدمة والمتمثلة بالرسم البيان واختبارات جذر الوحدة (ADF, PP)، ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية { 1~2 }؛ لذلك تمَّ استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل لمتغيرات البحث.

2- أثبتت نتائج النموذج القياسي (ARDL) المستخدم في تحديد أثر الإنفاق العام على الميزان التجاري، بأنَّ هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) وتبين ذلك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test).

3- كشفت لنا المرونة الجزئية للمعاملات المقدرة في الأجل الطويل ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الجاري) والمتغيرات التابعة (الصادرات، والاستيرادات، وصافي الميزان التجاري) ترتبط بعلاقة طردية وهذا يتفق مع فرضية البحث، وباستثناء الإنفاق الاستثماري مع صافي الميزان التجاري لا توجد بينهما علاقة ذات دلالة احصائية.

4- تشير قيمة المرونة الجزئية لمعلمة الإنفاق الجاري (CS) في الأجل الطويل الى وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الجاري على الصادرات (EX) وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الجاري في الأجل الطويل بنسبة (1%) مليار دينار تؤدي إلى زيادة الصادرات في العراق بنسبة (26%) مليون دينار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية (1%)، وهذا من جهة يتفق مع فرضية البحث ومن جهة أخرى مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري والصادرات، إذ أنَّ الإنفاق الجاري في العراق يشكل

نسبة مرتفعة تصل الى أكثر من (77.33%) إجمالي الإنفاق العام. والزيادة الكبيرة في الإنفاق الجاري دون الإنفاق الاستثماري والمتمثلة بالزيادة الكبيرة في الرواتب والأجور التي تدفع للموظفين التي أدت الى زيادة دخل الفرد في الآونة الاخيرة زيادة كبيرة خاصة بعد عام (2003). وان اسباب الارتفاع متعددة، منها أسباب سياسية متعلقة بالحروب وزيادة الإنفاق عليها ومنها اقتصادية متعلقة بالإصدار النقدي وما رافقه من تضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة فضلاً عن الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، فضلاً عن تزايد نفقات إيواء ومساعدة العوائل النازحة في مخيمات النزوح المختلفة واعطاء منح للعوائل خلال مدة تطبيق الحضر الشامل في العراق في أثناء مواجهة جائحة كورونا (COVID-19) والإنفاق غير مسؤول كلها اسباب ادت الى تزايد الإنفاق الجاري بشكل كبير.

5- تظهر قيمة المرونة الجزئية لمعلمة الإنفاق الاستثماري (IS) في الأجل الطويل الى وجود أثر ايجابي ومعنوي للإنفاق الاستثماري على الصادرات (EX)، وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الأجل الطويل بنسبة (1%) مليار دينار تؤدي إلى زيادة الصادرات في العراق بنسبة (1025%) مليون دينار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعند مستوى معنوية (1%) وبذلك تم إثبات صحة فرضية البحث القائلة بأنّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والصادرات، وهذا يقدم دليلاً أيضاً عن منطق النظرية الاقتصادية القائلة بأنّ هناك علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والصادرات، إلا أنّ واقع الاقتصاد العراقي لا تنطبق عليه النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والصادرات، بسبب ريعية الاقتصاد العراقي التي يعتمد على مورد أحادي الجانب (النفط الخام) في التصدير ويبلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (98.231%)، فضلاً عن عدم تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ بسبب الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة وسوء الادارات الحكومية والسياسات الخاطئة المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق في تنمية القطاعات الاقتصادية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني في العراق، إذ إنّ الإنفاق الاستثماري يتطلب بيئة أكثر استقراراً لجذب المستثمرين على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني؛ لأنّ المناخ الاستثماري غير السليم يعمل على طرد المستثمرين الى المدن أكثر استقراراً، وفضلاً عن

تخصيص مبالغ متدنية للإنفاق الاستثماري بنسبة بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الجاري من قبل الحكومة.

6- أثبتت نتائج البحث وجود علاقة طردية ومعنوية لقيمة المرونة الجزئية لمعلمة الإنفاق الجاري (CS) والاستيرادات (IM) في الآجل الطويل، إذ إنَّ زيادة الانفاق الجاري في الآجل الطويل بنسبة (1%) مليار دينار يؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (363%) مليون دينار، عند مستوى معنوية (1%) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وهذا منطقي من الناحية النظرية الاقتصادية القائلة بان هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والاستيرادات، وهذا أيضًا يتفق مع فرضية البحث؛ لأن زيادة الدخول تؤدي الى زيادة الإنفاق الجاري ثم الى زيادة الطلب الذي يلبي عن طريق الاستيراد من الخارج فتزداد الاستيرادات.

7- تبين قيمة المرونة الجزئية لمعلمة الإنفاق الاستثماري (IS) الى أنَّ هناك وجود أثرًا معنوي وطردي للإنفاق الاستثماري على الاستيرادات في الآجل الطويل، إذ إنَّ زيادة الانفاق الاستثماري في الآجل الطويل بنسبة (1%) مليار دينار يؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (588%) مليون دينار، عند مستوى معنوية (10%)، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وبذلك تم اثبات صحة فرضية البحث، إلا أنَّه مخالف للنظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري والاستيرادات، ويعود سبب ذلك الى تدهور الوضع الأمني في العراق، إذ إنَّ الإنفاق الاستثماري يتطلب بيئة اكثر استقرار لجذب المستثمرين على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني لان المناخ الاستثماري غير السليم يعمل على طرد المستثمرين الى المدن أكثر استقراراً، فضلاً عن تخصيص مبالغ متدنية للإنفاق الاستثماري بنسبة بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الجاري.

8- أثبتت نتائج البحث أنَّ المرونة الجزئية لمعلمة للإنفاق الجاري (CS) الى وجود اثر طردية معنوية في الآجل الطويل بين الانفاق الجاري وصافي الميزان التجاري (TB) عند مستوى احتمالية (10%)، اذ أن زيادة الانفاق الجاري في الآجل الطويل بنسبة (1%) مليار دينار يؤدي الى زيادة صافي الميزان التجاري بنسبة (389%) مليون دينار، مع افتراض العوامل الاخرى ثابتة. وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة عكسية طويلة الآجل بين الإنفاق الجاري وصافي الميزان التجاري العراقي.

9- تشير المرونة الجزئية لمعامل الإنفاق الاستثماري (IS) الى وجود أثر غير معنوي وطردى للإنفاق الاستثماري على صافي الميزان التجاري في الأجل الطويل، وهذا يعني ان الزيادة في (IS) في الأجل الطويل بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة (TB) بنسبة (0.021%)، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. عند مستوى غير معنوي (96%)، وهذا لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأنَّ هناك علاقة طردية توازنية معنوية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري وصافي الميزان التجاري العراقي.

10- اجتاز النموذج القياسي (ARDL) المقدر بالصيغة نصف لوغاريتمية معايير التقييم الاحصائية والقياسية، إذ أثبتت اختبارات سلامة النماذج المقدره خلوها من المشاكل القياسية كافة. وأثبتت نتائج التحليل مقدراته العالية على التنبؤ وفقاً لاختبار تايل (Theil) ومصادر الخطأ، فضلاً عن تحقيق صفة الاستقرار الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل استناداً للاختبارين (Cusum و Cusum-SQ).

ثانياً: التوصيات

في ضوء معطيات البحث ونتائجه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- إعطاء أهمية أكبر للإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري، ولاسيما في الأمد القصير والمتوسط؛ وذلك لكون الإنفاق الاستثماري هو الأساس في تطور الاقتصاد والوسيلة الأساس لتنويع وزيادة الدخل والاستهلاك في الأمد الطويل.

2- توفير الحماية والدعم اللازمين للقطاعات الإنتاجية في العراق من أجل تقليل الاعتماد على الخارج في إشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي؛ لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني.

3- العمل على إنشاء صناديق الثروة السيادية في سبيل الاستفادة من الفائض الاقتصادي المتحقق في بعض السنوات، وذلك من خلال حفظ واستثمار ذلك الفائض وعدم توجيهه نحو زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يساعد في التقليل من الآثار السلبية الناجمة من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

4- ضرورة تبني سياسة أكثر واقعية تعمل على ترشيد الإنفاق العام وخفض النفقات غير الضرورية؛ وكذلك العمل على تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة، لأنَّ الاقتصاد العراقي يتميز بزيادة حجم الإنفاق الجاري ليلعب نسبه

(77.33%) من إجمالي الإنفاق العام، مع ضرورة التركيز على الإنفاق الاستثماري الذي يشكل نسبة متدنية بلغت (22.65%) من إجمالي الإنفاق العام، والتوجه نحو مجالات التي تسهم في عملية التنمية مع ضرورة استخدام العقلاني للموارد المتاحة، الأمر الذي يسهم في عملية إحداث فائض في الميزان التجاري في العراق.

5- ضرورة تطبيق سياسات اقتصادية شاملة والتي من شأنها ادخال اصلاحات اقتصادية المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والتجاري وذلك من خلال وضع خطة اقتصادية شاملة تسهم بالنهوض في الاقتصاد العراقي بغية تنويع الصادرات السلعية والخدمات، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات وذلك من خلال الحصول على العملات الصعبة من جراء التصدير لينعكس ايجابا على الميزان التجاري العراقي.

6- زيادة العرض الكلي اللازم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي لا تكون إلا من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والشروع في وضع الخطط الاستثمارية اللازمة لتطوير ورفع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ويكون ذلك من خلال استهداف الخطط الاستثمارية للمشاريع الأكثر انتاجية والقطاعات الصناعية والزراعية.

7- توسيع منافذ الإنفاق العام كزيادة الرواتب والأجور لابد أن تكون متزامنة مع زيادة مماثله في حجم السلع والخدمات المعروضة داخل الاقتصاد، ويحدث هذا إذا ما توافر جهاز إنتاجي يتصف بدرجة معينة من المرونة لتلافي أي زيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي ومن ثمّ اللجوء الى الاقتصاد الخارجي وتعميق حالة الاختلال في ميزان المدفوعات.

8- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول موضوع أثر الإنفاق العام في الميزان التجاري في العراق، الأمر الذي يساعد صناع القرار في رسم السياسات الحكومية واتخاذ القرارات المناسبة؛ مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على الاقتصاد العراقي

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

- 1- أبادير، عطا الله أبوسيف، جابر محمد عبد الجواد الجزائر (2006) اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر.
- 2- أبو العلا، يسرى و آخرون (2003) المالية العامة والتشريع الضريبي، مصر.
- 3- أحمد، عبدالرحمن يسري (2021) الاقتصاديات الدولية، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، مصر.
- 4- الإدريسي، عبدالسلام ياسين (1986) تحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة الوطنية، بغداد.
- 5- اسماعيل، ميثم لعبيبي (2016) المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة- المدخل النظرية الجزئية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- 6- الأعسر، خديجة (2016) اقتصاديات المالية العامة، بدار الكتب المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- القاهرة.
- 7- أمين، هجير عدنان زكي (2008) الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، توزيع دار الفكر، دمشق، سوريا.
- 8- بانافع، وحيد بن عبد الرحمن، عبدالعزيز عبدالمجيد علي (2020) السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الادارة العامة للطباعة والنشر، مركز البحوث والدراسات، السعودية.
- 9- بركات، عبدالكريم صادق (1983) دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- 10- الجنابي، طاهر (2017) علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
- 11- جوارتيني، جميس، ريجارد استروب (1999) الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبدالفتاح وعبدالعظيم، دار المريخ للطبع والنشر والتوزيع، الرياض.
- 12- جيجاراتي، دامودار (2015) الاقتصاد القياسي، ترجمة وتعريب هند عبدالغفار عودة، دار المريخ للطبع والنشر والتوزيع، الرياض.
- 13- الحريري، محمد خالد وآخرون (2017)، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الكمركي، جامعة دمشق، سوريا.
- 14- حشيش، عادل أحمد (1992) اصول المالية العامة - دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، الطبعة الاولى، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، مصر.
- 15- حلمي، خالد سعد زغلول والحمود، ابراهيم (2002) الوسيط في المالية العامة،

- 16- حمدي، سمير صلاح الدين(2015)المالية العامة، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 17- خالد، جميل محمد(2014) اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن.
- 18- خصاونة، محمد (2015)المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان.
- 19- الخطيب، فاروق بن صالح، عبدالعزيز بن احمد دياب (2021) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة ، السعودية.
- 20- دانيالز، جوزيف، ديفيد فانهور (2010) اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب د.محمود حسن حسني .مراجعة ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر والطبع والتوزيع ،الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 21- الدمرداش، محمود محمد (2018) اقتصاديات المالية العامة- مع اشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، دار الاجادة، السعودية.
- 22- دويدار، محمد (2009) مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الامعة الجديد للنشر، بيروت.
- 23- سالفاتور، دومينيك(2011) ملخصات شوم نظريات وسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة الاستاذ الدكتور محمد رضا علي العدل، ومراجعة الاستاذ الدكتور عبدالعظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 24- السريتي، السيد محمد احمد، احمد فتحي خليل الخضراوي(2017) الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، المكتبة المكية-العزيفية، مكة المكرمة، السعودية.
- 25- السريتي، السيد محمد احمد، محمد عزت محمد غزلان (2012) الاقتصاديات الدولية، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، مصر.
- 26- السيد، سامي(2018) النقود والبنوك والتجارة الدولية ، جامعة القاهرة ، مصر.
- 27- الشمري، مايح شبيب، حسن كريم حمزة (2015) التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، العراق.
- 28- شهاب، مجدي(2004) أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
- 29- شهاب، محمد عبدالحميد(2003) التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.
- 30- الطاهر، عبدالله الشيخ محمود(1988)اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

- 31- العامري، سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو (2020) مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- 32- عباس، محرز محمد (2005) اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 33- عبدالحميد، عبد المطلب (2005) اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة الزقازيق، الاسكندرية ، مصر.
- 34- عبدالقادر، السيد متولي (2011) الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الاولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الاردن.
- 35- عبدالمنعم، فياض (2006) اقتصاديات المالية العامة، كلية التجارة ، جامعة الازهر، مصر.
- 36- العبيدي، رائد عبدالخالق عبدالله وآخرون (2013) التمويل الدولي، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 37- العبيدي، سعيد علي محمد (2011) اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.
- 38- عجام، ميثم صاحب (1993) المالية العامة - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي ، بيروت، لبنان.
- 39- عزي، الاخضر ابو علاء (2018) الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 40- عصفور، محمد شاكر (2011) أصول الموازنة العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
- 41- عطية، محمود رياض (1969) موجز في المالية العامة، الناشر دار المعارف بمصر.
- 42- العكام، محمد خير (2018) المالية العامة (1)، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا.
- 43- العلي، عادل فليح (2011) المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الجزء الاول، الطبعة الثانية ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 44- عمار، نويوة (2013) مطبوعة في مقياس اقتصاد دولي، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
- 45- قناوي، عزت (2006) أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر.
- 46- القيسي، أعاد حمود (2015) المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
- 47- مشكور، سعود جايد، عقيل حميد جابر الحلو (2016) مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الاولى، العالمية- المثنى، العراق.
- 48- المصري، إبراهيم (2013) الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار الحكمة، مصر.

- 49- معروف، هوشيار(2006) تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 50- مندور، احمد محمد (1990) مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت.
- 51- المهائني، محمد خالد، خالد شحادة الخطيب (2017)المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الملايين، جامعة دمشق.
- 52- ناشد، سوزي عدلي (2008) اساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 53- ناشد، سوزي عدلي(2000) الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة - الإيرادات العامة-الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، مصر .
- 54- النجار، عبد الهادي علي (2001) اقتصاديات النشاط الحكومي- دراسة الأدوات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة مع وجهة نظر إسلامية، الطبعة الثالثة، دار الاصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة.
- 55- الوزني، خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي(2014) مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 56- يونس، محمود، وآخرون(2015)التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، جامعة الاسكندرية ، مصر .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- 1- الأمين، بن بشير محمد وآخرون(2019)العجز التوأم في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة ما بين(2000-2019)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 2- الدعمي، زينب جبار عبدالحسين، محمد حسين كاظم الجبوري (2018) إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء.
- 3- الدليمي، فيصل غازي فيصل (2014) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي للمدة (1980-2012)، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار.
- 4- شنيب، علاء عبد الفتاح ، محمود سعيد الفاخري (2011) دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنج النقدي خلال الفترة (1970-2005) دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

- 5- صغير، تركية (2014) سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة (1190-2014)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- 6- عائشة، بلاف وآخرون (2012) دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العمومية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
- 7- عبدالله، مصطفى احمد قمرالدين، خالد حسن محمد النبيلي (2021) اثر الإنفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان (1992-2018)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا-جامعة السودان للعلوم التكنولوجية.
- 8- وشاش، حسين علي (2021) قياس أثر السياسية المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2003-2019)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بابل.
- 9- يوسف، قصواء احمد ،امنه محمد عمر (2015) العلاقة السببية بين الانفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي في السودان (1984-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم التكنولوجية.

ثالثاً: الدوريات (المجلات)

- 1- أبو زيد، خالد بشير (2016) أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتون، المجلد (9)، او من خلال الرابط <http://search.mandumah.com/Record/822902>
- 2- احمد، محسن ابراهيم (2019) تحليل تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، مجلد 3، العدد 2.
- 3- باش، عياد محمد علي، أفنان عبد العباس عمران الطوالم (2018) قياس محددات الانفاق العام في العراق للمدة (1990-2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد (10) العدد (3).
- 4- بتال، احمد حسين وآخرون (2013) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المؤتمر العلمي الثاني، المجلد (6) العدد (12).

- 5- بتال، احمد حسين، سراب عبدالكريم مطر (2017) أثر التضخم على عوائد أسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية: تحليل نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة للمدة (2005-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (9) العدد (18).
- 6- بختيار، عدنان طالب، عمران عباس بختيار (2021) أثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري باستخدام اسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، المجلد (11)، والعدد (1).
- 7- بريهي، فارس كريم (2011) الاقتصاد العراقي فرص وتحديات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد (27).
- 8- بريهي، فارس كريم، ميس عبد الأمير كشييش (2017) الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (23)، العدد (101).
- 9- البيرماني، صلاح مهدي عباس، حسن علي عبدالله (2019) قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الزراعة والصناعة في العراق للمدة (2006-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (25) العدد (113).
- 10- جبار، أكبر عمر محي الدين (2009) التمويل الدولي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 11- الجبوري، بتول مطر عبادي، سعاد جواد كاظم السعداوي (2014) السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2009)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (15)، العدد (2)، العراق.
- 12- الجبوري، بتول مطر، دعاء محمد الزامل (2014) دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (16)، العدد (1)، العراق.
- 13- جبيل ، جبار عبد (2018) تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2033-2015 م) الدراسة في الجغرافية الاقتصادية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد (37).
- 14- الجزار، فاروق فتحي السيد (2021) تحديد سلوك العجز المزدوج في الاجل الطويل في مصر ومدى تحقق فرضية نموذج التكافؤ الريكاردى والتباعد المزدوج، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد (12)، العدد (11).
- 15- جواد، سجي كاظم، (2016) الادخار الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2012) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (107).

- 16- حسن، علي عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن شومان (2013) تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (9) العدد (34).
- 17- حمد، الشاذلي عيسى(2014)أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني(1990- 2011)، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، العدد (3).
- 18- حمد، مخيف جاسم، جمال حسين علي عبدالله (2018) الإنفاق الاستثماري على القطاع الصناعي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2000-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت ، المجلد(3)، العدد(47).
- 19- حميداتو، محمد الناصر، عبدالقادر شويرفات (2016) اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة تحليلية وقياسية للفترة(1989-2014)، جامعة قصدي مرياح ورقلة ، المجلد (16)، الجزائر.
- 20- خضير، منعم أحمد، عثمان عواد محمد (2019) أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2017) دراسة تحليلية قياسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد(15)، العدد(47).
- 21- خلف، قاسم جبار(2018) الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016)، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط، المجلد (14)، العدد(41).
- 22- الدركزلي، وليد عبد المنعم، مها حسن سلطان (2020) قياس وتحليل اتجاهات التجارة العراقية للمدة(2005-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، الجامعة العراقية ، المجلد(1)، العدد(19).
- 23- الدليمي، علي احمد درج، خالد فيحان رجا الدليمي (2020) العلاقة التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية وميزان المدفوعات في العراق للمدة(2004-2018)،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد(16)، العدد(50).
- 24- الدليمي، علي احمد درج، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي (2019) اثر الإنفاق العام والإنفاق العائلي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2003-2014) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11) العدد (26).

- 25- الراوي، محمد مزعل حميد، ذاکر هادي عبدالله اللهيبي (2018) أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إقليم كردستان العراق للمدة (2006-2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (10) العدد (21).
- 26- الرفاعي، محمد ابراهيم ضاحي، سعيد علي محمد العبيدي (2022) أثر الدين العام الداخلي على الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، المجلد (2) العدد (2).
- 27- زايري، بلقاسم (2009) كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (5)، العدد (7).
- 28- زيارة ، رحيم حسوني، علي عبد الكاظم دعدوش (2019) تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (114).
- 29- سباش، ليندة (2016) محاضرات تتعلق بمقياس المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس امحمد بوقرة، الجزائر.
- 30- السعدوني، احمد هادي عبدالواحد (2020) دور النفقات العامة في التوزيع، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد (28)، العدد (6).
- 31- سعيد، شفان جمال حمه، سعود غالي صبر (2019) قياس وتحليل مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد (11)، العدد (34).
- 32- سلامي، أحمد، محمد شيخي (2013) اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد (13).
- 33- السواعي، خالد محمد، أنور أحمد العزام (2015) العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2).
- 34- الشامي، سلام (2014) تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة، المجلد (9) العدد (36).
- 35- صالح، لورنس يحيى، نور شدهان عداي (2020) فاعلية الانفاق العام في تصحيح اختلال الميزان التجاري في العراق بعد عام (2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (26)، العدد (119).

- 36- العاني، عماد محمد علي عبداللطيف، براق حسين محي (2019) تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد(115).
- 37- عبدالحسين، زهراء علي(2019) اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة (1998-2017)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (11)، العدد(4).
- 38- عبدالكريم، تقار (2020) محاضرات في اقتصاديات المالية العامة المعمقة، موجهة لطلبة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بو مرداس، الجزائر.
- 39- العبدلي، سعد عبد نجم، هبه سعد رشيد (2016) تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد(22)، العدد (89).
- 40- عثمان، سلمان وآخرون (2014) أثر الانفاق الاستثماري العام على الميزان التجاري في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (36)، العدد(5).
- 41- العراقي، بشار احمد، حسن كردي عيسى (2018) العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري الكويت أنموذجا(1980-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت، المجلد(4)، العدد(44).
- 42- عطية، عبد القادر محمد (2004) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 43- علي، نبأ شاكر، رحمن حسن علي (2020) تحليل اثر الانفاق العام على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(12)، العدد(38).
- 44- عيسى ، سعد صالح، النفات عزيز رشيد (2021) اثر الصدمات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة(2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت المجلد(17)، العدد(55)، الجزء (3).
- 45- الغالبي، عبدالحسين جليل، نور سلمان مرزوك (2019) الانفتاح التجاري وفاعلية السياسة النقدية بالتأثير في سعر الصرف العراقي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، المجلد (4)، العدد(25).

- 46- غيدان، جليل كامل، إستبرق إسماعيل حمه (2015) أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد (1) العدد (12).
- 47- غيلان ، مهدي سهر (2007) دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد(5)، العدد(2).
- 48- فرحان، سعد عبدالكريم حماد (2018) حجم الاحتياطي القانوني وأثره على استقرار معدل التضخم: دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (2) العدد (42).
- 49- فضيل، بن خالد (2019) أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر للفترة (1980-2017) ، مجلة دفاتر MECAS ، جامعة تلمسان، المجلد (15)، العدد(2)،الجزائر .
- 50- لحسن، دردوري، لقليطي لخضر (2018)العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، المجلد(22)، العدد(64) .
- 51- محمد، بن عزة (2019) أثر مكونات الاتفاق العام على النمو الاقتصادي مقارنة قياسية للعلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11) العدد (24).
- 52- محي الدين، حداب، خاشعي محمد(2021) ترشيد الانفاق العام باتباع سياسة التقشف وأثره على الميزان التجاري الجزائري - دراسة قياسية (1990-2017) ، مجلة التنظيم والعمل ، جامعة معسكر، المجلد(10)، العدد(1)، الجزائر .
- 53- المرزوك، خالد حسين علي، نادية محمد فاضل جواد (2019) قياس اثر الانفاق العام في التضخم(العراق حالة الدراسة) للمدة 1980 - 2016 ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (11) ، العدد (1).
- 54- المرشدي، ابتهال ناهي شاكر (2021) اثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (10) العدد (38).
- 55- المسعودي، توفيق عباس عبد عون، غصون كاظم عبيد (2018) السوق المالية أداة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص دراسة تطبيقية سوق مصر لأوراق المالية للمدة (2000-2015)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (7) العدد (28).
- 56- المصباح، عماد الدين احمد، محمد عبد الكريم المرعي (2020) هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد، ادلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(123).

- 57- مليكي، سمير بهاء لدين وآخرون (2012) أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري, les cahiers du MECAS, جامعة تلمسان، المجلد (8)، العدد(1)، الجزائر.
- 58- منير، خروف (2014) المالية والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قائمة، الجزائر.
- 59- المولى، صبحي عبد الغفور وآخرون (2021) أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة (2004-2019)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الفلوجة، المجلد (1)، العدد(2).
- 60- يحيى، مدركة ذنون وآخرون (2020) واقع صادرات البلدان النامية وأثرها على النمو الاقتصادي للمدة (1995-2018)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد(39)، العدد(127).

رابعاً: الوثائق والنشرات والتقارير السنوية

- 1- البنك المركزي العراقي (2004-2020)، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد.
- 2- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، <https://cbiraq.org/Default.aspx>
- 3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية لعام 2018-2020 م حزيران 2018.
- 4- وزارة التخطيط العراقية (2004-2020) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، بغداد.
- 5- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (2010)، التقرير الاقتصادي السنوي.

خامساً: المصادر الأجنبية

- 1- ABBAS, Z.(2019) Twin deficits? The effect of government spending on current account. Master's thesis submitted to obtain the degree of: Master in (Economic Policy), Faculty of Business and Economics, UNIVERSITY OF ANTWERP.
- 2- Beetsma, R., Giuliodori, M., & Klaassen, F. (2008). The effects of public spending shocks on trade balances and budget deficits in the European Union. Journal of the European Economic Association, 6(2-3), 414-423.
- 3- Cakrani, E., Resulaj, P., & Koprencka, L. (2013). Government spending and real exchange rate case of Albania. European Journal of Sustainable Development, 2(4), 303-303.

- 4- Dickey, D. and Fuller , W (1981), **Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root** , Econometrics , July , Vol. 49 , No4.
- 5- Dunn Jr , Robert M & Mutti, John H,(2004) **International Economics** , 6th Edition, Rout ledge is an imprint of the Taylor & Francis Group London and new york , George Washington University.
- 6- Egwaikhide, F. O. (1999). **Effects of budget deficit on trade balance in Nigeria: a simulation exercise.** African Development Review, 11(2), 265-289.
- 7- Foster Fozard, mich and Adrian,(2000), **aidand public expenditure** .A Guide, Overseas institute, working paper, No, 141, October.
- 8- Fouladi, Masoome (2010) **The impact of government expenditure on GDP employment and private investment aCGE model approach.** Iranian economic review, Faculty of Economics, University of Tehran, VoI (15),NO(27).
- 9- Gisore, N., Kiprop, S., Kalio, A., Ochieng, J., & Kibet, L. (2014). **Effect of government expenditure on economic growth in East Africa: A disaggregated model.** *European Journal of Business and Social Sciences*, Vol.(3) , No(8),p.p 289-304.
- 10- International Monteary Fund,(1996) **Balance Of Payments Text Book**, Balance of payments manual. 5th ed, Washington, DC, USA.
- 11- Kim, H., & Lee, D. (2018). **The effects of government spending shocks on the trade account balance in Korea.** *International Review of Economics & Finance*, 53, 57-70.
- 12- Mannur, H. G. (1999). **International economics**. Second Revised Edition, Vikas Publishing House. Head, Economics Department,. University of Papua New Guinea, (USA).
- 13- Mceachern , Willam A (2012) **Economics A contemporary Introduction** , south – Western , cengage learning, (USA).
- 14- Nurudeen, A., & Usman, A. (2010). **Government expenditure and economic growth in Nigeria, 1970-2008: A disaggregated analysis.** *Business and economics journal*, 4(1), 1-11.
- 15- Olopade, B. C., & Olopade, D. O. (2010). **The impact of government expenditure on economic growth and development in developing countries: Nigeria as a case study.** Department of Economics, Igbinedion University Okada, Edo State, Nigeria, 1-18.
- 16- William H. Greene (2003) , **Econometrics Analysis** , 5th Edition , New Jersey .
- 17- Hill, R.Carter , and E. Griffiths, William and , C. Lim, Guay (2011) **Principles of Econometrics**, Fourth Edition, 4th ed, Library of CongressCataloging-in-Publication Data, and bound by Donnelley/Von Hoffmann. The cover was printed by Lehigh-Phoenix, Printed in the United States of America.

الملاحق

الملحق (1) البيانات الربع سنوية لمتغيرات البحث.

year	EX	CS	IM	IS	TE	TB
2004Q1	22350.3125	35275.59375	28080.0625	2970.8125	38246.40625	-5729.75
2004Q2	24842.6875	30424.15625	30412.4375	2978.6875	33402.84375	-5569.75
2004Q3	27248.1875	26640.28125	32266.1875	3054.9375	29695.21875	-5018
2004Q4	29566.8125	23923.96875	33641.3125	3199.5625	27123.53125	-4074.5
2005Q1	31798.5625	22275.21875	34537.8125	3412.5625	25687.78125	-2739.25
2005Q2	33943.4375	21694.03125	34955.6875	3693.9375	25387.96875	-1012.25
2005Q3	36001.4375	22180.40625	34894.9375	4043.6875	26224.09375	1106.5
2005Q4	37972.5625	23734.34375	34355.5625	4461.8125	28196.15625	3617
2006Q1	39924.3125	31153.5	32569.59375	4898	36051.5	7354.71875
2006Q2	41694.6875	32923.5	31380.15625	5473	38396.5	10314.53125
2006Q3	43351.1875	33842	30019.28125	6136.5	39978.5	13331.90625
2006Q4	44893.8125	33909	28486.96875	6888.5	40797.5	16406.84375
2007Q1	42789.4375	29057.3125	22596.8125	6740.5625	35797.875	20192.625
2007Q2	45517.5625	29048.1875	22396.1875	8064.9375	37113.125	23121.375
2007Q3	49545.0625	29814.4375	23698.6875	9873.1875	39687.625	25846.375
2007Q4	54871.9375	31356.0625	26504.3125	12165.3125	43521.375	28367.625
2008Q1	73349.4375	34953.375	36086.5	19014.75	53968.125	37262.9375
2008Q2	76534.5625	37533.625	39789	20645.25	58178.875	36745.5625
2008Q3	76278.5625	40377.125	42885.25	21130.25	61507.375	33393.3125
2008Q4	72581.4375	43483.875	45375.25	20469.75	63953.625	27206.1875
2009Q1	50124.28125	47777	46481.5	13674.21875	61451.21875	3642.78125
2009Q2	45672.46875	51041	48070	12718.53125	63759.53125	-2397.53125
2009Q3	43907.09375	54199	49363.25	12613.15625	66812.15625	-5456.15625
2009Q4	44828.15625	57251	50361.25	13358.09375	70609.09375	-5533.09375
2010Q1	52302.84375	63075.4375	50054.3125	18990.0625	82065.5	2248.53125
2010Q2	57049.90625	64764.0625	50865.6875	19820.9375	84585	6184.21875
2010Q3	62936.53125	65195.3125	51785.6875	19887.4375	85082.75	11150.84375
2010Q4	69962.71875	64369.1875	52814.3125	19189.5625	83558.75	17148.40625
2011Q1	83490.65625	55714.75	52922.8125	13787.9375	69502.6875	30567.84375
2011Q2	90651.09375	55002.25	54580.1875	13137.0625	68139.3125	36070.90625
2011Q3	96806.21875	55660.75	56757.6875	13297.5625	68958.3125	40048.53125
2011Q4	101956.0313	57690.25	59455.3125	14269.4375	71959.6875	42500.71875
2012Q1	106979.5938	66236.21875	65198.375	17025.1875	83261.40625	41781.21875
2012Q2	109767.1563	68949.53125	67926.125	19230.8125	88180.34375	41841.03125
2012Q3	111197.7813	70975.65625	70163.875	21858.8125	92834.46875	41033.90625
2012Q4	111271.4687	72314.59375	71911.625	24909.1875	97223.78125	39359.84375
2013Q1	106848.5313	73780.875	73590.15625	33126.46875	106907.3438	33258.375
2013Q2	105464.2188	73419.625	74189.59375	35123.78125	108543.4063	31274.625
2013Q3	103978.8438	72045.375	74130.71875	35645.65625	107691.0313	29848.125
2013Q4	102392.4063	69658.125	73413.53125	34692.09375	104350.2188	28978.875
2014Q1	106674.75	62661.625	71442.5625	28051.21875	90712.84375	35232.1875
2014Q2	102498.25	59686.875	69646.9375	25831.53125	85518.40625	32851.3125

2014Q3	95832.75	57137.625	67431.1875	23821.15625	80958.78125	28401.5625
2014Q4	86678.25	55013.875	64795.3125	22020.09375	77033.96875	21882.9375
2015Q1	62030.375	53420.9375	61227.75	20373.96875	73794.90625	802.625
2015Q2	53099.625	52106.0625	57956.25	19013.28125	71119.34375	-4856.625
2015Q3	46881.625	51174.5625	54469.25	17883.65625	69058.21875	-7587.625
2015Q4	43376.375	50626.4375	50766.75	16985.09375	67611.53125	-7390.375
2016Q1	45767.78125	50090.28125	43185.625	16389	66479.28125	2582.15625
2016Q2	46414.46875	50457.46875	40517.375	15924	66381.46875	5897.09375
2016Q3	48500.34375	51356.59375	39098.875	15661.5	67018.09375	9401.46875
2016Q4	52025.40625	52787.65625	38930.125	15601.5	68389.15625	13095.28125
2017Q1	58371.0625	56053.15625	42357.6875	16752.4375	72805.59375	16013.375
2017Q2	64221.9375	58027.09375	43749.8125	16694.0625	74721.15625	20472.125
2017Q3	70959.4375	60011.96875	45453.0625	16434.8125	76446.78125	25506.375
2017Q4	78583.5625	62007.78125	47467.4375	15974.6875	77982.46875	31116.125
2018Q1	95511.96875	62132.1875	49733.5625	12741.8125	74874	45778.40625
2018Q2	101542.2813	64902.8125	52393.9375	12908.6875	77811.5	49148.34375
2018Q3	105092.1563	68437.3125	55389.1875	13903.4375	82340.75	49702.96875
2018Q4	106161.5938	72735.6875	58719.3125	15726.0625	88461.75	47442.28125
2019Q1	103193.875	85125.90625	66439	25417.5	110543.4063	36754.875
2019Q2	99925.125	88020.84375	68817	26079.5	114100.3438	31108.125
2019Q3	94798.625	88748.46875	69908	24753	113501.4687	24890.625
2019Q4	87814.375	87308.78125	69712	21438	108746.7813	18102.375
2020Q1	78972.375	83701.78125	68229	16134.5	99836.28125	10743.375
2020Q2	68272.625	77927.46875	65459	8842.5	86769.96875	2813.625
2020Q3	55715.125	69985.84375	61402	4400	69547.84375	-5686.875
2020Q4	41299.875	59876.90625	56058	2200	48169.90625	-14758.125

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews. 9).

الملحق (2) تأييد رصانة التحليل الاحصائي.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION &
SCIENTIFIC RESEARCH

UNIVERSITY OF ANBAR
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND
ECONOMICS



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار

كلية الإدارة والاقتصاد

المكتب الاستشاري الاداري والاقتصادي

REF:
DATE:

العدد: ١٥
التاريخ: ٢٠٢٤ / ٩ / ١١

م / تأييد رصانة التحليل الاحصائي

تحية طيبة..

يؤيد المكتب الاستشاري الاحصائي بان الجانب الاحصائي في رسالة الماجستير الموسومة (اثر الانفاق العام على الميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) للباحث عبد الستار صالح محمد علي كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار، قد تم تقييمها ومراجعتها من حيث دقة التحليلات الاحصائية والتعليقات على النتائج وتفسيرها وبعد ان اتم الباحث الالتزام بإكمال التعديلات التي ثبتها له الخبير على المتن اصبحت الرسالة رصينة قدر تعلق الامر بسلامة الجانب الاحصائي (فقط) فيها.

اسم الخبير:

- أ.د. احمد حسين بتال

١١٦٦

أ.م.د. فائز هليل سريح
مدير المكتب الاستشاري

٢٠٢٢ / ٩ / ١١



نسخة منه الى //

- السيد رئيس المكتب الاستشاري للعلم... مع التقدير
- الصادرة... مع الاوليات

Abstract

The issue of public spending and the trade balance is one of the important topics that aroused the interest of researchers, as the research aims to measure and analyze the impact of public spending on the trade balance in Iraq for the period (2004-2020), as well as analyze the structure of public spending in terms of (current and investment) and the trade balance in terms of (exports and imports).

The importance of the research lies in the extent of the success of the public spending policy followed in Iraq during the period (2004-2020) in improving the balance of the Iraqi trade balance, as public spending is supposed to contribute to the development of production capacities, which is reflected in both exports and imports, that is, on The balance of trade balance, as well as identifying the paths of public spending and the reality of the imbalance in the trade balance on the one hand, and showing the effectiveness of public spending in correcting that imbalance or not on the other hand.

The research stems from the hypothesis that there is a direct, equilibrium, long-term relationship of public spending with its current and investment parts with the trade balance, and its effective role in correcting the structural imbalance (exports, imports, net trade balance) in Iraq during the research period.

The objectives that the research seeks to achieve are to show the impact of public spending on the Iraqi trade balance, as well as to shed light on the reality of the imbalance in the structure of the trade balance with the aim of promoting it, and determining the size of the imbalance resulting from exports as a result of dependence on the single resource, which is crude oil versus diversity The structure of imports of various goods and merchandise, as well as identifying the problems experienced by both exports and imports, and determining the impact of public spending on the balance of trade balance in Iraq.

One of the findings of the research is that the partial elasticity of the investment spending coefficient (IS) indicates a significant and direct effect of investment spending on exports in the long term, and this means that the increase in (IS) in the long term by (1%) leads to an increase in (EX) by (1.025%), with other factors remaining constant. At the level of morality (1%), thus proving the validity of the research hypothesis, and this corresponds to the economic theory which says that there is a direct, equilibrium, long-term moral relationship between investment spending and Iraqi exports.

While the study recommended the need to adopt a more realistic policy that rationalizes public spending and reduces unnecessary expenditures; Because the Iraqi economy is characterized by an increase in the volume of current spending to reach (77.33%) of the total public spending, with the need to focus on investment spending, which constitutes a low percentage of (22.65%) of the total public spending, and to move towards areas that contribute to the development process with the need to use The rationale for the available resources, which contributes to the process of creating a surplus in the trade balance in Iraq.

ABD ULSATTAR

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Anbar
College of Administration and Economics
Department of Economics



**The effect of the public Spending on the Trade
Balance in Iraq for the period (2004-2020)**

By

Abdul Sattar Salih Mohammed Ali Al-Bilawi

**To the Council of the College of Administration and
Economics - University of Anbar as a Partial
Fulfillment For The Requirements of The Degree of
Master in Economic Sciences**

Supervised By

Prof Dr

Ali Ahmed Darg Al-Dulaimi

1444 A.H

2022 A.D

لتحميل الرسالة إلكترونياً بصيغة (PDF) عبر الرابط ادناه.



https://drive.google.com/drive/folders/1Lq_ocHoKw_PhOrvCCjTaDd09w7ioWfq1?usp=share_link